القوى الكبرى والشرق الأوسط

(في القرنين التاسع عشر والعشرين)

دكتور
جمال محمود حجر
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعتي الإسكندرية وقطر

تقديم

الأستاذ الدكتور
عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث
وعميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - اسكندرية

القوى الكبرى والشرق الأوسط

(في القرنين التاسع عشر والعشرين)

القوى الكبرى والشرق الأوسط

(فى القرنين التاسع عشر والعشرين)

دكتور
جمال محمود حجر
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر المساعد
بجامعتى الإسكندرية وقطر

تقديم

الأستاذ الدكتور
عمر عبد العزيز عمر
أستاذ التاريخ الحديث
وعميد كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م
دار المعرفة الجامعية
٤٠ ش سوتير - اسكندرية

الطبعة الأولى
١٩٨٩م / ١٤٠٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم
ويه نستعين

تقديــــم

يغطى هذا الكتاب فترة زمنية طويلة الى حد ما لكنها مليئة بالتطورات والاحداث التى شكلت الملامح الرئيسية لتاريخ الشرق الأوسط خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، ولقد وفق الدكتور/ جمال حجر فى اختيار العنوان الأنسب لهذا الكتاب لما له من دلالات موضوعية ومنهجية تدل على دراسة عميقة ومتأنية لمواقف الدول الكبرى ، وتصارعها حول الشرق الأوسط ، والمتغيرات التى طرأت على مواقفها ودوافعها . ولا شك أن الفترة الزمنية التى قضاها المؤلف فى تناول الموضوعات والقضايا المتعددة التى تضمنها هذا الكتاب قد ساعدته كثيرا على ربط موضوعات الكتاب بحيث خرجت فصول الدراسة فى شكل متكامل ومتابع حول علاقات الدول الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط .

ولقد بدأ الدكتور/جمال حجر دراسته الشيقة والموثقة بدراسة تاريخية عن المسألة الشرقية التى كانت الأساس الذى دار حوله تنافس الدول الكبرى حول الشرق الأوسط خلال القرن التاسع عشر ، ثم تطورت حتى اصبحت تعرف فى تاريخنا المعاصر بأسم مشكلة الشرق الأوسط . ويحاول الدكتور/جمال حجر أن يكون دقيقا فى تحديده لمفهوم الشرق الأوسط الذى يرتكز اساسا على المنطقة العربية ، وهى بؤرة صراع الدول الكبرى زمن السيطرة العثمانية وبعد زوالها .

ويتكون هذا الكتاب من تمهيد وسبعة فصول تعالج فى مجموعها اصول المشكلات السياسية التى تعانى منها المنطقة العربية بسبب منافساتها حول المنطقة سواء ، أكانت بين بريطانيا وفرنسا فيما بين عام ١٨٣١ ، ١٨٤١ ، أم بالنسبة لموقف بريطانيا وفرنسا من روسيا فى حرب القرم ، أم فيما يتعلق بتطور العلاقات البريطانية الروسية حول الشرق الإسلامى حتى عام ١٩٢٧ . وتتبع الدكتور/جمال

حجر محاولات الاتحاد السوفيتي اقامة اتصالات بالعالم الخارجي ووضع استراتيجية عمل جديدة ، ثم ألقى الضوء على سياسة بريطانيا فى تشديد رقابتها لملاحقة النشاطات السوفيتية فى المنطقة العربية . ثم حاول الباحث أن يؤكد دور السياسة البريطانية فى المنطقة فخصّص الفصل الخامس من الكتاب لمعالجة وتحليل محاضرة اورمسبى جور حول « تنظيم سياسة بريطانيا فى الشرق الأوسط » بهدف دعم مركز بريطانيا فى المنطقة العربية .

ولا شك أن الدكتور/ جمال حجر بذل جهداً ملحوظاً فى تطوير دراساته السابقة واستخلص منها مادة تاريخية نجح فى صياغتها وعرضها بشكل جديد يتفق مع الاطار المنهجي الذى حدده فى هذا الكتاب . ولا يفوتنى أن أشير — فى هذا المجال — إلى هذه الدراسات القيمة التى قدمها من قبل وغطت جوانب سياسية ودبلوماسية واقتصادية وفكرية مثل دراسته عن « بريطانيا والأزمة المالية فى الحجاز ١٩٢٩—١٩٣٣ » (الدوحة ١٩٨٧) ؛ وكتابه الوثائقى عن « بريطانيا والنشاط السوفيتي فى الحجاز ١٩٢٤—١٩٣٨ » (الدوحة ١٩٨٨) ؛ كذلك مقاله التحليلي « نحو تنظيم الإدارة البريطانية فى الشرق الأوسط على ضوء مشروع جور لعام ١٩٢٠ » .

واذا كانت بريطانيا قد أولت منطقة الخليج العربى اهتماما متزايدا للأسباب الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية فإن تطور الولايات المتحدة قد جعل لها مركزا مرموقا فى السياسة العالمية ، وأدخلها فى القرن العشرين مجال التنافس فى هذه المنطقة لاهميتها الاستراتيجية فى الصراع العالمى ولاحتوائها على موارد طبيعية تمثلت فى البترول مصدر القوة فى السلم وفى الحرب . ولذلك أفرد الدكتور/ حجر الفصل الرابع لدراسة تطور علاقات الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين ، وهى دراسة مختصرة ومركزة لما اشتملت عليه رسالته التى قدمها لجامعة الاسكندرية عام ١٩٧٥ للحصول على درجة الماجستير تحت عنوان « المصالح الأمريكية فى العراق وغرب الخليج العربى بين الحربين العالميتين » .

والكتاب الذى بين أيدينا يوضح الامكانيات المنهجية التى مكنت الدكتور/ حجر من تنسيق مادته التاريخية بشكل موضوعى ، وأن يتوصل فى مناقشاته إلى آراء تتميز بالتحليل المستند على أصول لها قيمتها العالمية الهامة . وقد وضح من حواشى الكتاب أنه استعان بمجموعة متنوعة من الوثائق المنشورة وغير المنشورة ، كما أنه استشار المراجع والدوريات العربية والأجنبية بدقة وموضوعية ، واستخلص منها ما يتصل بموضوع بحثه ، وهذا يؤكد الجهد غير العادى الذى بذله الدكتور/ حجر فى ترتيب الفصول ، واختيار الموضوعات التى وفق فى إعادة كتابتها وعرضها حتى خرجت فى ثوب جديد يجد فيه القارىء والباحث استفادة ومتعة .

وانه ليسعدنى أن أقدم هذه الدراسة إلى قراء العربية ، وأن اهنىء الدكتور/ جمال حجر على الجهد الذى بذله وعلى اسهامه الحقيقى فى إعادة كتابة « تاريخ العرب الحديث والمعاصر » . وسوف يدرك كل من يطلع على هذا الكتاب أنه يقرأ لمؤرخ ملتزم وجاد يبحث عن الحقيقة التاريخية دون غيرها ، ويسموا فوق التحيز العاطفى . ولقد أثبت تلميذى الدكتور/ جمال حجر كفاءة عالية ، ومقدرة متميزة فى مجال البحث التاريخى بفضل إخلاصه وتفانيه ، وكلى أمل ورجاء فى أن يستمر على نفس منهجه لتحقيق تطلعاتنا نحو خدمة البحث التاريخى فى عالمنا العربى .

والله الموفق وعليه قصد السبيل .

الاسكندرية فى ٢٩ جمادى الأولى ١٤٠٩ هـ
٨ يناير عام ١٩٨٩ م

عمر عبد العزيز عمر
استاذ التاريخ الحديث
وعميد كلية الآداب
جامعة الاسكندرية

• المحتـــوى •

مقدمة

يضم هذا الكتاب بين دفتيه مجموعة مختارة من الدراسات والمحاضرات التى قدمناها فى مناسبات سابقة . أما المحاضرات فقد ألقيت على طلاب أقسام التاريخ فى جامعات القاهرة والأسكندرية وبنها فى أعوام ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ ، ١٩٨٥ . وأما الدراسات فبعضها كان جزءاً من دراسة لم يسبق نشرها ، وبعضها كان جزءاً من دراسة منشورة ، والبعض الآخر كان مقالاً منشوراً .

وإذا كانت فصول هذا الكتاب تنتسب ــ على هذا النحوــ إلى صيغ مختلفة فى الإخراج الأول لها ، ولاتنتسب إلى خطة واحدة بأى حال ، وذلك لامتداد العمل فيها على مدى فترة زمنية يبلغ طولها ثلاثة عشر عاماً ما بين ١٩٧٥ ، ١٩٨٨ ، إلا أنها تشكل حلقات متتابعة زمنيا ، وتغطى مساحة لا بأس بها من تاريخ المنطقة المعروفة بالشرق الأوسط بمسماها الجغرافى وليس بمسماها السياسى ، لأن المسمى الأول أسبق زمنياً من الثانى وأكثر ثباتا منه . وفوق ذلك فإن هذه الموضوعات ، التى تبدو متفاوتة فى الشكل والحجم ، تكاد تكون متفقة فى الموضوع . فجميعها يدور حول علاقات الدول الكبرى بمنطقة الشرق الأوسط .

وهذه الدراسات تتناول علاقات كل من بريطانيا وفرنسا وروسيا والاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة . وهى تبحث فى أصول المشكلات السياسية التى تعيشها منطقتنا ، وهى مشكلات من صنع الدول الكبرى ، إما بسبب طموحاتها الخاصة ، أو بسبب صراعات ومنافسات فيما بينها حول المنطقة . ومهما يكن من أمر ، فإن إعادة إخراج موضوعات هذا الكتاب إنما

هى نتاج مراجعة وإعادة ترتيب للأوراق ، فى محاولة لرسم صورة واضحة لتطور صراع القوى الكبرى على المنطقة موضوع الدراسة .

ولما كانت هذه الدراسات تغطى مساحات زمنية لا بأس بها من القرنين التاسع عشر والعشرين ، فإن قضايا هذه المنطقة ومشكلاتها كانت تعرف لدى القوى الكبرى فى القرن التاسع عشر باسم المسألة الشرقية ، وفى القرن العشرين صارت تعرف باسم مشكلة الشرق الأوسط . ولا فرق فى الواقع بين المسميين لأن المنطقة المعنية واحدة ، وإنما هى لغة السياسة والدبلوماسية . وإذا كان المضمون الجغرافى للمسألة الشرقية يحتوى كامل الأراضى الخاضعة للدولة العثمانية ، فإن المضمون الجغرافى لمشكلة أو مشكلات الشرق الأوسط لا يتمتع بالثبات ، و يطغى عليه المضمون السياسى للاصطلاح فهو يتسع و يضيق حسب مقتضى الأحوال ، ولكنه لا يزال مبقياً على المنطقة العربية فى بؤرة صراع القوى الكبرى .

وإذا جاز لنا أن نعتبر الدولة العثمانية دولة أوربية منذ نشأتها على حساب كيانات أوربية قديمة ، ولاتخاذها من القسطنطينية عاصمة ، فإن مواقف الدول الأوربية تجاه الدولة العثمانية تعتبر دراسة للتيارات السياسية والصراع الدولى بين الدول الأوربية و بعضها ، سواء أجَرَى هذا الصراع على الأرض الأوربية أم خارجها . أما إذا كان اعتبارها ــ من منظور إسلامى ــ دولة شرقية فالأمر يختلف .

و يعالج الفصل الأول مواقف الحكومات الأوربية وخصوصا انجلترا وفرنسا تجاه العلاقات المصرية ــ العثمانية فى عهد محمد على ، وهى العلاقات التى اتسمت فى مراحلها الأخيرة بعداء والى مصر للسلطان العثمانى إلى درجة الصدام المسلح ، الذى كاد يتفوق فيه التابع على المتبوع ، ومع أن المسألة تبدو بالنسبة للدولة العثمانية مسألة داخلية صرفة ، إلا أن مصالح الدول الأوربية كانت عرضة للاهتزاز بسبب تطور الأحداث فى منطقة الشرق الاسلامى .

ومواقف الدول الأوربية لم تكن بذات أهمية كبرى لو أنها كانت جميعها متفقة على أسلوب معالجة المسألة الشرقية ، ولكن الانقسام فيما بين هذه الدول تسبب فى حدوث صدامات سياسية فيما بينها ، وزاد من شقة الخلاف وأدى إلى

تطور الأزمة وتغير أشكالها ، كما ساهمت الاعتبارات الشخصية إلى جانب الاعتبارات القومية والمصالح الدولية فى تعقيد المسألة .

و يعالج الفصل الثانى مواقف الدول الأوربية تجاه مسألة أوربية كانت الدولة العثمانية طرفاً رئيسياً فيها . وتشكل نوعاً من الصراع غير المحسوب على النفوذ بين الدول الأوربية ، فبالرغم من أن المسألة الشرقية فى هذه المرحلة كانت محصورة فى إطار دينى ضيق بين طرفين اثنين هما روسياً والدولة العثمانية ، إلا أن التنافس الدولى حول المصالح زاد من تعقيد المشكلة وتطويرها إلى صراع بين الدول الأوربية ذاتها ، وقادها جميعها إلى تلك الحرب الغبية « حرب القرم » ومرة أخرى نجد كلاً من انجلترا وفرنسا تواجهان روسيا ، لا فى ميدان السياسة فقط ولكن فى أرض المعركة .

وكما سويت المسألة الشرقية فى القضية الأولى فى مؤتمر لندن ١٨٤١ ، فإنها سويت فى هذه القضية فى مؤتمر باريس ١٨٥٦ . وكما أقر مؤتمر لندن نظاماً ظل قائما حتى الحرب العالمية الأولى ، فإن مؤتمر باريس وضع نظاما للملاحة الدولية فى مضيقى البوسفور والدردنيل ، وحدد إطار السيادة العثمانية على المضيقين ، كما حدد طبيعة السفن المارة بها وأنواعها ، وحصر النفوذ العسكرى الروسى داخل البحر الأسود .

و يلاحظ أن الأحداث التى تناولها هذان الفصلان كانت تدور فى الشرق ، بينما كانت مراكز صناعة القرار فى تشكيل تلك الأحداث أو صياغتها كانت أوربية خالصة ، والنتائج التى أسفرت عنها التسويات كانت تهدف إلى تحقيق مصالح دول أوربية .

و يعالج الفصل الثالث تطور اهتمام الروس ومن بعدهم السوفيت بالمشرق الإسلامى خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر والربع الأول من القرن العشرين . ويحاول أن يتلمس مواقف القوى الكبرى من ذلك ، و بخاصة الموقف البريطانى ، وأثر ذلك فى بناء السياسات والاستراتيجيات للدول الكبرى .

أما الفصل الرابع ، فيبحث فى تطور اهتمامات الولايات المتحدة الأمريكية بمنطقة الخليج العربى ، و يرصد مواقف بريطانيا من الطموحات الأمريكية ،

و يتفادى الحديث عن الموضوع الرئيسى فى العلاقات البريطانية ـ الأمريكية حول المنطقة وهو البترول ، لأن ذلك موضوع ضخم بذاته ، ولنا فيه دراسة تحت الطبع .

والفصل الخامس يحاول أن يجسد إحدى المحاولات البريطانية غير الرسمية لاحكام القبضة على زمام الأمور فى منطقة الشرق الأوسط بصفة عامة ، بعد أن تفردت بريطانيا بالنفوذ فيها فى أعقاب الحرب العالمية الأولى .

أما الفصل السادس ، فيسعى إلى بيان سلبيات التدخل البريطانى السافر فى شئون المنطقة عن طريق تقسيمها إلى مناطق تفصلها حدود لم يسبق لسكان المنطقة معرفتها من قبل .

والفصل السابع والأخير يرسم صورة لإحدى محاولات خلع جذور الامتيازات الأجنبية من المنطقة ، و يقصر التجربة على محاولات الملك عبدالعزيز آل سعود إنهاء الامتيازات الأجنبية فى الحجاز .

وهكذا ، فإن الكتاب على تنوع فصوله ، وتفاوت الفترة الزمنية التى أعدت فيها ، إلا أنه يبين بوضوح كيف كانت المنطقة المعروفة اليوم باسم الشرق الأوسط مجالاً للصراعات والمنافسات بين الدول الكبرى كما هو الحال الآن ، بالرغم من تغير طبيعة تلك الصراعات ومجالاتها .

ولعلى أكون قد وفقت فى جمع موضوعات هذا الكتاب معاً بالصورة التى تحقق الفائدة المرجوة من الوعى بالتاريخ .

وعلى الله قصد السبيل

جمال حجر

تمهيد

ظهور المسألة الشرقية

الصراع بين الدولة العثمانية وأوربا

لم تستطع الدولة العثمانية أن تتخطى حدودها السياسية أو الحضارية التى وقفت عندها فى القرن السادس عشر، فقد اصطدمت بالفرس شرقاً مما حال بينها وبين التوسع حتى الهند، وفى المياه الشرقية كان البرتغاليون يتمتعون بتفوق بحرى ملحوظ، استطاعوا به أن يطوقوا السواحل الشرقية للامبراطورية فى الخليج العربى والمحيط الهندى وجنوب البحر الأحمر، كذلك نجحت الروسيا فى وقف أى تقدم عثمانى فى آسيا شمالاً، بينما بدأت أوربا الشرقية تتوسع على حساب ممتلكات الدولة العثمانية ذاتها

ومن المعروف أن الامبراطورية العثمانية حاولت اسقاط العاصمة النمساوية فيينا عدة مرات، على مدى قرن ونصف القرن دونما جدوى، ويرجع فشل العثمانيين فى اسقاط فيينا وتراجعهم عن أوربا إلى نمو الدول الأوربية، فقد تحملت أسرة الهابسبورج قسطا كبيراً من المسئولية فى مواجهة المسألة الشرقية فى مظهرها الأول (وهو كيف يمكن لأوربا التخلص من الخطر العثمانى) ، فاستطاعت النمسا أن تطور امكانياتها الدفاعية فى الوقت الذى كانت فيه الدولة العثمانية تعانى من الجمود ومن تخاذل الانكشارية، وبهذا أصبح الفارق واضحاً

بين القوتين ، وانقلبت الآية ، وأخذت الدولة العثمانية تتراجع عن ممتلكاتها الأوربية تحت الضغط العسكرى لأسرة الهابسبورج والتفوق الحضارى لأوربا بصفة عامة .

ولعل المعاهدات الدولية التى عقدتها الامبراطورية العثمانية تعكس لنا بوضوح مراحل انكماش ممتلكاتها الأوربية . وأولى هذه المعاهدات هى : معاهدة (سيتفاتوروك) الموقعة مع النمسا فى عام ١٦٠٦ ، وكانت هذه أول معاهدة فى تاريخ الامبراطورية العثمانية لم تفرض شروطها استانبول ، وفى المفاوضات التى دارت بشأنها على الحدود النمساوية ـ العثمانية تعامل امبراطور النمسا مع السلطان العثمانى معاملة الند بالند ، وبمقتضى المعاهدة تنازل السلطان عن الجزية المفروضة على بعض المناطق الأوربية التابعة له نهائيا ، مقابل كمية معينة من عملة ذهبية تدفعها النمسا ، وبذلك ألغيت السيادة العثمانية على اقليم ترانسلفانيا ، وقامت علاقات بين الدولتين ، على قدم المساواة ، وتعتبر هذه المعاهدة بداية النهاية للمد العثمانى فى القارة الأوربية ، حتى بعد أن تمكن العثمانيون من إضافة جزيرة كريت إلى ممتلكاتهم فى عام ١٦٦٩ .

وإذا كانت بداية القرن السابع عشر قد شهدت قبول الدولة العثمانية مبدأ المساواة مع النمسا ، فإن نهايته قد سجلت هزيمة لها ، ذلك ان النمسا أحرزت انتصارات هامة على العثمانيين فى موقعتين فى حقبة واحدة (١٦٨٧ ـ ١٦٩٧) .

وبناء على تلك الانتصارات ، أُجبرت الامبراطورية العثمانية على التنازل عن إقليم الترانسلفانيا ، ومعظم أراضى المجر ، وأجزاء من أوكرانيا ، بمقتضى معاهدة (كارلوفتز) الموقعة فى يناير ١٦٩٩ . ومعاهدة (كارلوفتز) هى فى الواقع أول معاهدة توقعها الامبراطورية العثمانية كدولة مهزومة . وهكذا نلاحظ ان خسائر الدولة العثمانية فى الأرض بدأت تتوالى ، ففى عام ١٧١٨ خسر العثمانيون أجزاء جديدة بمقتضى معاهدة (باساروفتز) مع النمسا أيضا .

أما الروسيا فقد لعبت هى الأخرى دوراً نشيطاً فى العمل ضد الامبراطورية العثمانية فى القرن الثامن عشر . فلم تكن الروسيا لتتنازل عن أراض سبق أن خسرتها للعثمانيين ، بل نجدها تتحالف مع النمسا من أجل أن تسترد كل منهما ممتلكاتها ، ومن أجل أن تصل الروسيا للمياه الدافئة ، وهى مياه كانت تسيطر

عليها الامبراطورية العثمانية، واستطاع الروس أن يوقعوا بالعثمانيين انتصارات برية وبحرية فى رومانيا والبحر المتوسط فى الحرب التى دارت بين عامى ١٧٦٩ — ١٧٧٤.

وعلى أثر تلك الحرب وقعت الدولتان معاهدة كوتشك قينارجى. التى اعترف العثمانيون بمقتضاها باستقلال شبه جزيرة القرم وضمها إلى الروسيا. وفتحوا أبواب الامبراطورية العثمانية للنشاط الروسى التجارى والقنصلى وسمحوا للحجاج الروس بالوصول إلى الأماكن المقدسة فى فلسطين، وإقامة كنيسة روسية فى القسطنطينية، وأصبحت روسيا المتحدث الوحيد باسم جميع المسيحيين الأرثوذكس الموجودين فى جميع أنحاء الامبراطورية العثمانية. وباختصار فإن المعاهدة وضعت حداً للسيطرة العثمانية على البحر الأسود وخلقت حقوقاً للروس يستطيعون إدعاءها فى أى وقت فى المستقبل. وهكذا وجد الروس أرضية صلبة لممارسة ضغوط مستمرة على الامبراطورية العثمانية.

هذا وشهدت نهاية القرن الثامن عشر حرباً استمرت خمس سنوات، بين روسيا والامبراطورية العثمانية، انتهت بقبول العثمانيين لمبدأ التنازل عن أجزاء من البلاد المطلة على البحر الأسود، وسُجل ذلك فى معاهدة (جاسى) التى نصت إلى جانب ذلك على التنازلات التى سبق أن قدمتها الامبراطورية العثمانية فى الأرض، وهكذا أصبحت روسيا قوة كبرى فى منطقة البحر الأسود، وأصبح لأسطولها السيادة فيه

ومع نهاية القرن الثامن عشر بدأت الامبراطورية العثمانية تفقد أراض على أطراف حدودها: فى الشرق لحساب روسيا، وفى الغرب لحساب النمسا، ولكن الخطر الأوربى على الامبراطورية العثمانية لم يتوقف عند هذا الحد، فقد كان هناك صراع من نوع مختلف نسبياً، مع دول أوربية، على المياه الشرقية فى المحيط الهندى هى البرتغال ثم انجلترا.

فقد طوقت حركة الكشوف الجغرافية الدولة العثمانية شرقا، وفقد النصف الشرقى للبحر المتوسط أهميته السابقة كمجال لحركة التجارة والملاحة العالمية، وأدى ذلك إلى اضطراب التجارة الاسلامية، ونُصح السلطان بشق قناة عند

الطرف الشمالي لخليج السويس ، كما نُصح بالاستيلاء على موانى الهند وطرد الكفره (البرتغاليين) منها .

أعطت الكشوف الجغرافية البرتغاليين والهولنديين والبريطانيين تفوقاً بحرياً هائلاً فى مناطق الخليج العربى والمحيط الهندى وشرق افريقيا ، وبذلك فقد المسلمون ميادين تجارية ــ كانت فى أيديهم لحساب تلك القوى الأوربية ومع أن التجارة ظلت تصل إلى ممتلكات الدولة العثمانية من الشرق ، إلا أنها أخذت تتناقص بالتدريج ، فوقوع التجارة فى أيد أجنبية من ناحية ، وتحول طرق التجارة عبر المحيطات من ناحية أخرى ، حرم الامبراطورية العثمانية من نصيب كبير من تجارتها الخارجية ، وأثر تأثيراً مباشراً على الاقتصاد العثمانى الذى ساده الجمود ، وأخذ يتداعى تدريجيا ، وقد تسبب ذلك فى حدوث عدد من الأزمات المالية وقفت الدولة خلالها عاجزة عن دفع المرتبات لموظفيها وجنودها . وهكذا أدى الصراع الأوربى العثمانى إلى تفجير المسألة الشرقية إعتباراً من القرن السابع عشر .

المسألة الشرقية

بدأت المسألة الشرقية فى الظهور فى قاموس الساسة الأوربيين نتيجة لانحسار الأتراك العثمانيين عن الأراضى التى احتلوها فى أوربا وشبه جزيرة البلقان . ويرجع ذلك الانحسار أو التقهقر إلى مجموعة من العوامل أهمها : إنحلال النظم التى قامت عليها الدولة العثمانية إعتباراً من القرن السابع عشر ، وأدى ذلك إلى تخلف أساليب الاصلاح والنهوض بالدولة من عثرتها ، ولعل ضعف السلاطين ، وازدياد نفوذ الصدور العظام ، وانحراف الانكشارية ، وسياسة العزلة التى سارت عليها الدولة ، والتى لم تعد تتواءم مع طبيعة العصر ، فى الوقت الذى بدأ فيه الأوربيون يطوقون ممتلكاتها ، ثم دخولها فى صراع دائم ومستمر مع دول شرقى ووسط أوربا ، أدى كل ذلك إلى حالة من الضعف العام استشرى فى جسد الامبراطورية وفى إدارتها المركزية ، مما ساعد على تمرد بعض الولايات التابعة لها عليها ، كما حدث مع السعوديين حين ارتبطوا بالوهابيين ، وكذلك مع والى مصر محمد على ، الذى فجر المسألة الشرقية فى شكلها الجديد ، الذى يختلف عن ذلك الشكل الأوربى لها .

طالما كانت الامبراطورية العثمانية قادرة على الفتح والنصر وحماية ممتلكاتها ، لم تكن هناك مشكلة بالنسبة لها ، ولكن المشكلة كانت مشكلة القوى الأخرى التى يتم الفتح على حسابها ، سواء باقتطاع أجزاء من أراضيها كما حدث للروسيا والنمسا ، أو بتهديد نفوذها كما حدث مع انجلترا وفرنسا . باختصار شديد فإن المشكلة كانت حتى القرن السادس عشر مشكلة أوربا وكيف تتمكن من مواجهة الخطر العثمانى فى أوربا وخارجها ، ولكن عندما بدأت الامبراطورية العثمانية تضعف تدريجيا وتقع فريسة الفوضى والفساد فى الداخل ، كانت الدول والشعوب المغلوبة على أمرها فى الماضى قد أخذت تتحرك بهدف دفع كابوس الاحتلال العثمانى عن أراضيها .

ولعل من أهم عوامل ضعف الامبراطورية العثمانية ظهور النمسا والروسيا كدولتين مهاجمتين متوسعتين ، أصبحتا فى حالة حرب شبه دائمة معها ، وكانت مناطق وسط أوربا وحوض الدانوب والبحر الأسود ميادين لتلك الصراعات وكانت معاهدة (كارلوفتز ١٦٩٩) أول وثيقة تتضمن هزيمة للعثمانيين وتقدم فيها الامبراطورية تنازلات فى الأراضى إلى كل من النمسا والروسيا .

ولذلك ينظر المؤرخون إلى تلك المعاهدة على أنها بداية ماعرف فيما بعد ، وعلى طول القرنين التاليين بالمسألة الشرقية ، فقد بدأت دول أوربا العمل من أجل تصفية الامبراطورية العثمانية وتوزيع أملاكها ، ولكن الخلاف الذى نشب بين هذه الدول حول طريقة التقسيم وأسلوبه حال دون الوصول إلى هذا الهدف حتى سقطت الامبراطورية العثمانية نهائياً فى الحرب العالمية الأولى .

بدأت المسألة الشرقية تتخذ شكلها الحديث فى الربع الأخير من القرن الثامن عشر ، وذلك عندما أجبرت الدولة العثمانية على تقديم تنازلات لكل من الروسيا والنمسا . فقد تعرضت تركيا فى الفترة مابين ١٧٨٨ و١٧٩١ لهجوم روسى — نمساوى مشترك ، وتوغلت روسيا فى الأراضى التركية بحجة حماية المسيحيين الارثوذكسى .

فى هذه الظروف التى تعرضت فيها الدولة العثمانية لضغوط قوية من بعض الدول الأوربية ظهر وليام بت **Pitt** يندد باسم انجلترا بخطر الزحف الروسى

والتهديد المستمر لسلامة الدولة العثمانية ، ومع أن البرلمان البريطانى لم يوافق بت على موقفه يوم ذاك ، إلا أنه استن بموقفه قاعدة سوف يحتذيها خلفاؤه من بعده ، فما برح هؤلاء ينتهجون سياسة موالية للدولة العثمانية ومناهضه للروسيا طوال ما يقرب من قرن من الزمان . فقد تبنت انجلترا مسألة حماية الدولة العثمانية ، ذلك أنها صارت تشكل خطراً على المصالح البريطانية ، ليس بسبب قوتها ، ولكن بسبب ضعفها .

كان هدف روسيا منذ فجر القرن التاسع عشر هو التسلل إلى القسطنطينية ، وكانت النمسا على استعداد لأن تتقاسم الغنيمة ، أما انجلترا فراحت فى ذلك الوقت المبكر ترقب التطورات فى حالة الدولة العثمانية ، عازمة على حماية مصالحها التجارية فى شرق البحر المتوسط من ناحية ، ومؤكدة عزمها للدفاع عن القسطنطينية من ناحية أخرى .

لم يكن الخطر يتهدد الدولة العثمانية من خارجها وحسب ، وإنما كان الخطر الحقيقى يتهددها من داخلها ، من الولاة الثائرين عليها مثل ضاهر العمر ، وعلى بك الكبير ، ومحمد على ، أو من نشوء ونمو حركة القوميات البلقانية ، تلك القوميات التى كانت تسعى للاستقلال عن الدولة العثمانية ، مما حفز دول شرقى أوربا على مساعدة هذه القوميات لنيل استقلالها ، كما حدث من جانب الروسيا والنمسا .

أما الدولة العثمانية فقد ظلت تنظر إلى تلك الحركات الاستقلالية على أنها نوع من التطاول على سيادتها ، فكانت تلجأ إلى المذابح والقهر ، وما كان الأتراك يتنازلوا عن شىء لهذه الولايات إلا تحت ضغط الدول الكبرى .

وعلى هذا يمكن حصر عناصر المشكلة فى النقاط الثلاث التالية :ـــ

١ ـــ حكومة شرقية تحكم ملايين المسيحيين فى أوربا بالقهر والعنف .

٢ ـــ مجموعة من الدول الكبرى تسعى روسيا من بينها للتعجيل بنهاية الدولة العثمانية .

٣ ـــ مجموعة من القوميات الخاضعة للحكم العثمانى تنظم وتقوى نفسها من أجل التخلص من هذا الحكم .

أدى هذا الموقف ــ إبان القرن التاسع عشر ــ إلى ثورات لاحصر لها من جانب هذه القوميات الأوربية ضد السلطان العثمانى ، كذلك أدى إلى ثلاث حروب روسية ــ تركية ، وحرب بين اشتركت فيها فرنسا وانجلترا علاوة على روسيا ، إما إلى جانب تركيا أو ضدها .

وقد جاءت الشرارة الأولى فى سبيل حرية البلقان من الصرب . إذ بدأت ثورتهم فى عام ١٨٠٤ بزعامة قرة جورج ، وبعد ثمانية أعوام من الثورة ، حصل قرة على وعد بالاستقلال الذاتى ، وفى عام ١٨١٥ حصل الصرب على توكيد بهذا الاستقلال . وفى عام ١٨٢٠ قامت ثورة اليونان ، وثارت مشاعر الدول ضد المذابح التى ارتكبها الأتراك ضد المسيحيين ، وخشيت الدول تدخل روسيا المباشر ، وتفاديا لذلك تم الاتفاق بين النمسا وانجلترا على اعتبار أن الصراع بين العثمانيين والثوار اليونانيين يهمهما وحدهما ، وأن واجب الدول الكبرى فقط هو الحد من هذا الصراع . فكانت انجلترا تخشى من محاولة روسيا إلتهام اليونان ومن بعده تركيا ذاتها . ولم يمض وقت طويل حتى استنجد السلطان بواليه على مصر (محمد على) لمساعدته على قمع الثورة ، وهو ما سوف نشير إليه عند الحديث عن العلاقات المصرية ــ العثمانية .

على كل حال ، فإن الحركات القومية التى ظهرت فى البلقان بهدف الاستقلال عن جسم الامبراطورية وكذلك تدخل الدول الأوربية للتعجيل بهذا الشأن ، كلها عوامل أثارت موضوع المسألة الشرقية بقوة ، مما دفع الدولة إلى البحث عن أسلوب للاصلاح ينقذ مايمكن انقاذه ، ولكن دون جدوى وهى جميعاً نتائج طبيعية لحالة الضعف العام التى أصابت الامبراطورية .

ومع مطلع القرن التاسع عشر يمكن أن نرسم هذه الصورة للامبراطورية العثمانية . فهى كانت فى حالة حرب مع الروسيا من جهة ، وانجلترا من جهة أخرى ، وكانت فرنسا تسعى إلى تقسيمها سراً ، وكانت الثورة مشتعلة فى الصرب ، والجمعيات السرية تتألف فى اليونان ، وجيوش الروسيا تحتل الافلاق والبغدان ، وألبانيا تكاد تصبح إمارة مستقلة ، وكان العراق فى يد المماليك ، والاكراد لاتنقطع ثوراتهم على الحدود الشمالية ، والسعوديون نجحوا فى تأسيس دولة وهابية ، ونجحوا فى انتزاع لقب خادم « الحرمين الشريفين » من السلطان ، أما سورية فكانت فى قبضة المماليك أتباع الجزار ، بينما كان محمد على يثبت

أقدامة فى مصر ليجعلها باقية فى عتبة ، وفى الداخل كانت الانكشارية تعمل على إضافة المزيد من التعقيدات إلى الموقف المتدهور، وتقضى على ماتبقى من الأمن والاستقرار، وهذا يدفعنا إلى البحث عن تعريف للمسألة الشرقية .

تعرض الأستاذ ماريوت فى كتابه عن « المسألة الشرقية والدبلوماسية الأوربية » إلى محاولة تعريف للمسألة الشرقية التى كانت قد شغلت الناس فى كل مكان بالحديث عنها ، واحتلت مكان الصدارة فى المناقشات العامة سواء أكان ذلك بما ثار حولها من كلمات أو بما كتب عنها من مقالات .

دخلت المسألة الشرقية الدبلوماسية البريطانية على وجه الخصوص بعد حروب اليونان من أجل الاستقلال فى بدء القرن ١٩ وهوذات الوقت الذى كانت قوة محمد علىّ قد بدأت فيه بالظهور .

ويرى لورد مورلى : أن المسألة الشرقية هى مجموعة من الأمور المعقدة ذات الوجوه العديدة ، والمصالح المتضاربة ، والقوميات المتنافسة ، والعقائد المتناقضة ، التى لايمكن حلها ، وهورأى يدعوإلى التشاؤم . بينما يرى الكاتب الفرنسى ادوارد دريولت : أنها مسألة اضمحلال القوة السياسية للاسلام . وربما كان هذا الرأى صحيحا ، ولكننا نتساءل فى هذه الحالة عما إذا كان العكس صحيحا أيضا ، بمعنى أنها عبارة عن تفوق القوة السياسية والعسكرية للعالم المسيحى على القوة التقليدية للعالم الاسلامى .

ويرى دكتور ميلر : أنها مسألة ملء الفراغ الذى كان يوجد بالتدريج نتيجة لاختفاء الامبراطورية العثمانية من أوربا .

وينتهى ماريوت إلى أن المسألة الشرقية تتكون من مجموعة من العناصر نجملها فيما يلى :ـــ

١ ـــ دور الأتراك العثمانيين الذى لعبوه فى أوربا منذ عبورهم البوسفور فى منتصف القرن ١٤ م .

٢ ـــ مركز ولايات البلقان سواء منها ماتم إخضاعه وأخذ يظهر بالتدريج كلما انحصر الفيض العثمانى ، كاليونان والصرب وبلغاريا ورومانيا ، أو احتفظ باستقلاله كالجبل الأسود ، أو ما لحق بأملاك الهابسبورج (النمسا) كالبوسنة والهرسك ، وترانسلفانيا .

٣ — مشكلة البحر الأسود والاستيلاء على المضايق الموصلة إليه ومسألة امتلاك القسطنطينية وهى أمور كانت روسيا بالذات معنية بها جميعا .

٤ — مركز روسيا فى أوربة واندفاعها الطبيعى نحو البحر المتوسط ، ومحاولاتها الدائمة والمتكررة للحصول على منفذ دائم على هذا البحر ، جرياً على نهجها فى سياسة تأمين الوصول إلى المياهالدافئة .

٥ — مركز الامبراطورية النمساوية (الهابسبورج) ورغبتها فى الوصول إلى بحر الارخبيل وعلاقتها بالعناصر السلافية والرومانية .

٦ — موقف الدول الكبرى — وخصوصا انجلترا — من كل هذه المسائل .

وقد يشوب التعريف الذى قدمه ماريوت انه طويل ، كما يشوب التعريفات السابقة عليه أنها جزئية وقاصرة عن الشمول . ويمكن القول باطمئنان كثير أن المسألة الشرقية هى قضية ضعف الدولة العثمانية وتغلب الولايات التابعة لها عليها ، وموقف الدول الأوربية إزاء ذلك .

لا تختص المسألة الشرقية اذن بدولة من الدول بل هى تهم أوربا جميعها . فروسيا مشغولة بها لأنها فى طريقها إلى البحر المتوسط ، وانجلترا مشغولة بها لأنها تعترض الطريق إلى أملاكها فى آسيا ، والنمسا ترى فيها عثرة فى طريق مطامعها فى البلقان ، أما فرنسا فإنها تريد توسيع مجالات نشاطها التجارى فى كل هذه المناطق وما وراءها . ويعتبر الدردنيل بوابة أوربا من جهة الشرق ولهذا فهويهم جميع هذه الدول ، ولن تحل المسألة الشرقية إلا بالسيطرة عليه من قبل أوربا ، ولكن ما هى الدولة التى سيسمح لها وحدها أن تنفرد بالنفوذ فى هذه المنطقة الحيوية ؟ هذا ما سنحاول الاجابة عليه فى الفصل الثانى من هذه الدراسة .

أما الفصل الأول فستناول فيه الظروف والتطورات التى أدت إلى تورط الدول الأوربية فى النزاع القائم بين محمد على والدولة العثمانية .

وإذا كان اختيارنا يقع على الدور الذى لعبته مصر محمد على فى اثارة المسألة الشرقية فإن ما كان يجرى فى الشرق الاسلامى كان يشغل بال أوربا بنفس القدر الذى يشغل به كلا من الادارة العثمانية فى استانبول والوالى العثمانى فى القاهرة . ولهذا وجدت الدول الأوربية نفسها راغبة كانت أم كارهة تتبنى

مواقف محددة ، وسياسات تحكمها مصالحها فى المنطقة . ولم تكن تلك المواقف أو السياسات تدور فى محاورها مع القاهرة واستنانبول فقط وانما كانت تدور أيضا بين العواصم الأوربية و بعضها . وأدى ذلك الحوار فى النهاية إلى انقسام واضح بين مجموعة الدول الأوربية المعنية بالشرق الاسلامى تجاه أحداث المنطقة ، وهو ذات الأسلوب الذى نلمسه اليوم فى العلاقات بين القوى العظمى .



بريطانيا وفرنسا والعلاقات المصرية ــ العثمانية
١٨٣١ ــ ١٨٤١(*)

أ ــ مرحلة الصدام الأولى

ب ــ الهدنة

حـ ــ مرحلة الصدام الثانية

د ــ التسوية ونتائجها

(*) من محاضرات ألقاها المؤلف على طلاب أقسام التاريخ فى جامعات القاهرة والأسكندرية وبنها فى أعوام ١٩٨٢/٨٣، ١٩٨٣/٨٤، ١٩٨٤/٨٥.

الفصل الأول
بريطانيا وفرنسا
والعلاقات المصرية ــ العثمانية
١٨٣١ ــ ١٨٤١

أ ــ مرحلة الصدام الأولى ١٨٣١ ــ ١٨٣٤

بدأ محمد على حكمه فى مصر عثمانياً مخلصاً للسلطان العثمانى ، ولم يتردد فى أن يقدم للسلطان المساعدات التى طلبها ، فأخمد الحركة الوهابية ، وفتح السودان باسم السلطان ، وقدم العون العسكرى فى حربى المورة وكريت ، وفقد خلالهما أسطوله فى معركة نفارين عام ١٨٢٧ ، وخرج محمد على من الحرب الأخيرة دون أن يحقق كسبا ، عدا احساسه بأنه أصبح ندا للسلطان . أما مصر ، فقد كسبت مركزا دولياً ولم تعد مجرد ولاية عثمانية .

وقد يكون من الصعب أن ننكر أن محمد على ، حتى هذه المرحلة ، قد أنقذ الامبراطورية العثمانية من الانهيار أو التفكك ، نتيجة لتمرد الولايات التابعة لها عليها ، هذا التمرد الذى يعد أحد مظاهر المسألة الشرقية . وقد رأى محمد على ان مكافأته على تلك الخدمات ــ بإسناد حكم ولاية كريت إليه ، هى مكافأة غير مجزية ، ذلك أنه خسر الكثير مقابل هذه المكافأة التى لم تشبع طموحاته الواسعة .

رأى محمد على بنفسه أول محاولة للاستقلال عن الامبراطورية العثمانية ، متمثلة فى الحركة الوهابية ، ثم فى الثورة اليونانية ، ورأى أيضا صراع الدول الكبرى فيما بينها حول تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وتابع التجربة الاستعمارية الفرنسية فى الاستيلاء على الجزائر ، وكان مرشحاً لأنه يلعب دوراً فيها . أثناء ذلك كله كانت ولاية سورية لا تزال حلما يراود خياله ، وكان خياله ، وكان يأمل فى ضمها إلى مصر ، ومن هنا نبتت فكرة الاستقلال عن الدولة العثمانية فى ذهنه عن اقتناع ، ولكن مهارته الدبلوماسية ، وإدراكه لقيمة الولاء للسلطان العثمانى فى تلك الظروف ، أخرت إقدامه على محاولة ضم سوريا إلى مصر بالقوة .

وقبل أن نعرض لأسباب الخلاف بين محمد على والسلطان ، من المستحسن ان نقدم فكرة عن الأحوال الداخلية لطرفى للصراع .

* الأوضاع الداخلية فى استانبول :

كانت أحوال الامبراطورية العثمانية الداخلية سيئة للغاية خلال القرنين ١٨ و ١٩ ، فكانت أشبه بامبراطورية المغول فى أوائل القرن الثانى عشر الميلادى ، فقصر السلطان لم يعد مشغول بالأمور العليا ، وإنما بشئون الوزراء الخاصة ، ومصالحهم الفردية ، وبأمور الباشوات الأتراك ، الذين لم تكن تربطهم بالحكومة المركزية إلا روابط واهيه ، وإذا كانت أملاك المغول مسيرة بقانون الطبيعة ، فإن الوضع هنا يختلف ، فقد كانت الامبراطورية العثمانية تجاور دولاً أوربية طموحة وراغبة فى التوسع على حسابها ، وإن كان هذا الطموح الأوربى يشكل خطراً حقيقياً على استانبول فإنه لايخلو من ميزة ، ذلك أنه أبقى على تماسك الامبراطورية إلى حد كبير ، وخصوصاً فى المجال الخارجى ، بالرغم من عدم تماسكها الداخلى .

وقد نهضت عدة محاولات للاصلاح فى الامبراطورية العثمانية ، لتتمكن من مواجهة الأخطار الخارجية . ومن بين السلاطين الذين أعطوا هذا الموضوع اهتماماً خاصا ، السلطان سليم الثالث (١٧٨٦ ــ ١٨٠٧) الذى رأى ضرورة اعادة بناء الامبراطورية على أسس غربية ، كما رأى أهمية تشكيل جيش قوى حسب أحدث الأنظمة الفرنسية . وبالرغم من إعجابه بما حققته الثورة الفرنسية ، إلا أنه كان يخشى مبادئها ، التى تدعو إلى التحرر والاستقلال ، ولذلك فقد اعتبر تلك المبادئ تهديداً لاستقرار إمبراطوريته ، ولذا جاءت حركته الاصلاحية مبتورة ، لأنه اعتقد كغيره من المصلحين فى الشرق ــ أن مجرد وجود جيش قوى يكفى لحماية ملكه ، ولذلك فهو لم يتنبه إلى طبيعة المشاكل الاجتماعية والسياسية التى كانت تعتمل فى داخل الامبراطورية ، وهكذا جاءها الخطر من داخلها قبل أن يأتيها من خارجها .

غير أن السلطان محمود الثانى (١٧٨٥ ــ ١٨٣٩) كانت لديه نية حقيقية نحو الاصلاح ، ولكنه لم يستطع ــ كسلفه ــ السير فيه وكانت الغيرة والحقد على عامله فى مصر (محمد على) تفتتان قلبه ، وفى عهده ثار الانكشارية ، ومع أنه أنشأ

ما يعرف بالنظام الجديد فى الجيش ، إلا أنه لم يستطع أن يساير الموقف بسرعة تساعده على إنقاذ الامبراطورية من عوامل الانهيار ، وكانت الظروف مناسبة فعلاً فى عام ١٨٣١ لأن ينفذ محمد على مشروعه الخاص باحتلال سورية .

* أحوال مصر الداخلية :

أما محمد على الذى أدرك أنه يملك جيشا مدرباً على أحدث الوسائل الفرنسية ، قد يمكنه من الدخول فى صراع مع الدولة العثمانية . وأن البحرية المصرية أعيد بناؤها هى الأخرى على أيدى الفرنسيين أيضاً ، فكان لمحمد على أسطولان ، الواحد فى البحر المتوسط والآخر فى البحر الأحمر ، وكان وراء جهوده المستمرة فى بناء جيشه وأسطوله إقتصاد قوى ، وإمكانيات عظيمة ، وعزيمة صادقة .

كان محمد على يبنى الدولة الحديثة ، وكانت إصلاحاته قائمة على أسس علمية ، فشملت مختلف المرافق فى البلاد ، واقتضت هذه الاصلاحات تغيير ملكية الأراضى ، فأصبح هو المالك الوحيد لها ، وتوسع فى زراعة القطن وقصب السكر ، واعتبرها محاصيل أساسيه . وفى مجال الصناعة بنى العديد من المصانع لتكفيه مشقة الأستيراد ، وأرسل البعثات العلمية للإستفادة من التقدم الزراعى والصناعى والتجارى ، وشق ترعة المحمودية لتربط الاسكندرية بالنيل ، واهتم بالنواحى الصحية باعتبارها عامل من عوامل التجديد فى دولته ، وأعاد بناء ميناء الأسكندرية ، واهتم بالتعليم باعتباره عماد الاصلاح .

وفى مجال السياسة آثر أن يكون ديكتاتوراً مستنيراً ، فقضى على الزعامات الشعبية وعلى المماليك ، وأصبح بذلك هو السياسى الوحيد ، والمالك الوحيد والتاجر الوحيد ، والقائد الأعلى للجيش ، واتسع سلطانه إلى خارج مصر فى الجزيرة العربية والسودان وكريت . لم يكن هناك مفر اذن من منازلته سورية ، حتى تصبح نقطة الوثوب على آسيا الصغرى فى حالة ظهور خطر يتهدده منها ، أو أن يجعل منها فاصلاً بين مصر وبين استانبول ـــ تؤمن وجوده بها إذا أعلن استقلاله .

ترجع اهتمامات محمد على بسورية إلى عام ١٨٢١ ، عندما توسط لدى الحكومة العثمانية نيابة عن كل من والى عكا وأمير لبنان ، الذين كانت علاقاتهما بالسلطان سيئة وقد جعل موقف الوساطة هذا من الرجلين صديقين له . وفى نهاية

العشرينيات رأى محمد على أن احتلال سورية أصبح ضروريا نظرا للعداء الذى أظهره السلطان محمود الثانى له ، وخصوصاً أن محمد على شعر بالخطر على نفسه نتيجة استمرار السلطان فى أعمال الاصلاح بعد عام ١٨٢٧ .

لم يلق طلب محمد على ضم ولاية سورية إلى ممتلكاته قبولاً لدى السلطان ، وأدرك الوالى أن السلطان لم يعوضه عن خسائره فى حرب المورە ، وأن الحكومة العثمانية تهدف إلى استغلاله وتبديد قواه ، وأن السلطان « يتشبث تشبث الخنزير » وأن رجاله « أبلد من الحمير » ولذا صمم على أن ينال بالسيف مالم ينله بالتفاهم .

وفى ذلك الوقت كانت فرنسا قد عرضت عليه مشروعاً مشتركاً بضم الجزائر وتونس وطرابلس ، ولكن محمد على اشترط طائفة من الشروط ، من أهمها أن تقدم فرنسا سفنا حربية ومدافع ثقيلة وأن تتكفل بتمويل الحملة .

أبدت فرنسا استعداداً لتلبية معظم شروط محمد على ، ولكنه وازن بين الأهمية الاستراتيجية لهذا القطاع من شمالى أفريقية وتلك التى يتمتع بها الشام والعراق ، ولهذا نجده يميل فى النهاية نحو العمل وحده على الجبهة السورية ، لما تمتع به من ميزات استراتيجية واقتصادية وعقائدية ، ولكن العرض الفرنسى يعكس مدى ثقة فرنسا فى قوة محمد على العسكرية ، وربما أرادت فرنسا أن تستخدمه بنفس الطريقة التى استخدمته بها الدولة العثمانية فى حروب الجزيرة العربية واليونان .

* أسباب الصدام بين القاهرة واستانبول :

لم تكن تعوز محمد على الحجج اللازمة لتنفيذ ما استقر عليه رأيه من ضم الشام ، فالسلطان محمود الثانى راح يوقع بينه وبين ابراهيم باشا . وحينما كشف السلطان عن نواياه تجاه محمد على لم يعد الأخير يحترمه ، وكان الباب العالى قد طلب إلى محمد على أن يقدم المساعدة لقصم ظهر الفتنة ال- نشبت فى بلاد الروملى ، فتظاهر محمد على بالاستعداد لتنفيذ طلب السلطان ، ولكن السلطان عاد وألغى الاقتراح ، رفعرض محمد على أن يستخدم القوات التى أعدها ضد والى عكا عبدالله باشا ــ صديقه السابق ــ لتحوله عن تلك الصداقة ولابتزازه أموال

التجار المصريين ، واستغلاله للفلاحين المصريين الهاربين من التجنيد ، وتشجيعهم على اللجوء إليه ، بحجة أن مصر كسورية أراضى عثمانية .

أمر محمد على قواته بالتقدم نحو سورية بحجة تأديب والى عكا ، فتقدم إبراهيم باشا واستولى عليها فى ٢٧ مايو ١٨٣٢ وأظهر محمد على استخفافاً بالسلطان العثمانى نفسه ، مما جعل الصدام بين الطرفين حتميا . وتدخل السلطان بقواته فدحرها إبراهيم باشا بجيشه ، ومع نهاية عام ١٨٣٢ هزم إبراهيم باشا قوات عثمانية بقيادة الصدر الأعظم نفسه ، بالقرب من قونية . وبذلك تمكن من الوصول إلى قلب آسيا الصغرى ، وبدأت الأزمة بين الوالى والسلطان تأخذ شكلاً علنياً ، ولعلها كانت أعظم شقاق يتحدى فيه التابع المتبوع .

كانت تلك هى الأسباب المباشرة للصدام بين الوالى والسلطان ، ونلمس هنا تناقضاً واضحاً فى مواقف محمد على منذ رأيناه مؤيداً للسلطان مدافعاً عنه فى مرحلة سابقة ، ثم نراه منقضاً عليه فى أخرى . فما هى الأسباب الحقيقية التى أدت إلى تدهور العلاقات المصرية ــ العثمانية ؟

كان محمد على يدرك ، وكذلك أدرك إبراهيم باشا ، أن الباب العالى يضمر سوء النية لهما ، ونلمس ذلك مما كتبه إبراهيم باشا لمحمد على ، من أن سوء النية والخديعة يكمنان خلف المفاوضات التى تستر من ورائها ضربة قاصمة تعدها حكومة الآستانة لهما . ولما تبين لمحمد على ما يدبر له فى الآستانة ، رفع شكواه إلى الأميرال الكبير ولكن يبدو أن أعداء محمد على فى الآستانة كانوا أكثر من أصدقائه ، فلم تتحسن صورته فى عينى السلطان .

نستطيع أن نلمس جذور الخلاف بين الوالى والسلطان منذ البداية ففى عام ١٨٠٥ أعطى السلطان مكرها ــ ولاية مصر لمحمد على ، وحاول فى السنة التالية أن ينقله إلى ولاية سالونيك ، وفعلا وصل إلى مصر موسى باشا والى سالونيك يحمل فرمان بهذا الشأن ، ومن ورائه أسطول عثمانى رسى فى ميناء الأسكندرية ، لتحقيق هذا الهدف . ولم يتم هذا الإجراء العثمانى ، إرضاء لرغبة سلطانية وإنما إرضاء لبريطانيا التى كانت تؤيد الألفى من بين زعماء المماليك ، وتسعى لافساح المجال أمامه ، وكان الود سائدا وقتئذ ، بين الانجليز والعثمانيين لتعاونهم فى الضغط على الفرنسيين للخروج من مصر .

وفى عام ١٨١٣ نجد مثالاً آخر حين اجتذبت الاستانة إلى جانبها لطيف باشا أحد رجال الحكومة فى مصر ، وسلمته فرمان تقليده ولاية مصر إن هو نجح فى قلب حكومة محمد على الذى كان وقتئذ مشغولاً بمتابعة العمليات العسكرية ضد الوهابيين فى الجزيرة العربية من أجل السلطان العثمانى ، مما اضطره للعودة إلى مصر.

وفى عام ١٨١٥ أى بعد عودة نابليون إلى فرنسا من منفاه فى جزيرة البا ، نجد السلطان العثمانى يجهز حملة لاسترداد مصر من أيدى محمد على بحجة خوفه عليها من أطماع نابليون ، أو من أطماع أية دولة أخرى تخشى نابليون وتعتزم احتلال مصر.

وفى عام ١٨٢٩ ، أراد الباب العالى أن يوغر صدر محمد على ضد إبراهيم باشا حينما نصب الأخير على مكة .

وفى عام ١٨٣٠ اقترح الباب العالى أن يُولّى خسرو باشا (عدو محمد على القديم) إدارة الثغور المصرية ، ومع أن هذا الاقتراح لم ينفذ ، إلا أن الباب العالى منح منصب الصدارة العظمى فى استانبول إلى خسرو باشا من باب الكيد لمحمد على .

ومجمل القول أنه منذ تولى محمد على حكم مصر وغريمه السلطان لم يفتر عن سلوك كل سبيل لعزله من منصبه لذلك نهض محمد على إلى محاربة السلطان دفاعاً عن النفس وتحقيقاً لآمال طموحة ، و يؤكد هذا القول كلوت بك : « إن ضم سوريا إلى مصر كان ضرورياً لصيانة ممتلكات الباشا ، فمنذ تقرر فى الأذهان أن إنشاء دولة مستقلة على ضفاف النيل يفيد المدنية فائدة عامة ، وجب الاعتراف بأنه لايمكن إدراك هذه الغاية إلا بضم سوريا لمصر ، لأن حدودها فى طوروس . »

هذه النوايا التى كان يضمرها السلطان لعامله على مصر ، وتلك الطموحات التى كان يأمل الوالى فى تحقيقها ، أيقظت الحذر بين جوانحه ، فوجدناه يعبىء موارد الدولة و يؤمم تجارتها وصناعتها وزراعتها ، و ينشىء القوات الدفاعية لحمايتها ، لكى يعلن الاستقلال فى الوقت المناسب ، وكان إبراهيم باشا أكثر صراحة من محمد على فى التعبير عن هذا الاستقلال المرتقب فكان يعبر عنه فى

مجالسه الرسمية وفى مكاتباته مع الباشا ومع كبار الموظفين وكان يحث الباشا من حين لآخر على التخلص من السلطان العثمانى ، وكان يخاطبه فى بعض الأحيان باسم « صاحب الجلالة » .

لاشك أن فكرة غزو سورية كانت قديمة فى ذهن محمد على ، ولعله أعلنها للأمير بشير الشهابى عندما كان الأخير على غير وفاق مع السلطان ، وهى المسألة التى توسط فيها محمد على لإصلاح العلاقات بين الأمير والسلطان ونظراً لوقوف محمد على على أهمية سوريا لمصر ، نجده يعقد تحالفاً مع بشير الشهابى بقصد التعاون بينهما فى حالة تنفيذ محمد على لفكرة الغزو .

ولكن الانصاف يقتضى أن نقرر أنه إذا كانت حرب محمد على من أجل الشام حرباً دفاعية ، فإنها كانت فى ذات الوقت حرباً هجومية ، قصد بها التوسع والفتح ، وقد أكد أحد المسئولين الايطاليين أن محمد على تحدث إليه فى عام ١٨١١ وأنه « يطمع فى ولاية سوريا ، وقال لى يوماً : لا يستبعد أن ينالها مقابل مبلغ من المال سبعة أو ثمانية ملايين قرش يدفعها لخزانة السلطان . »

أدى سلوك محمد على أمام بعض المراقبين الأوربيين إلى اعتقاد هؤلاء بأن الحملة على الجزيرة العربية ربما تتحول إلى الشام إذا أتيحت الفرصة لتحقيق ذلك ، وخصوصاً انه إذا نجح فى الحجاز وضم الأراضى المقدسة بها إلى مصر فإنه يستطيع أن يكمل المهمة بضم بيت المقدس وبذلك يضاعف هيبته فى العالم الاسلامى ، وبالتالى فقد يساعده ذلك فى أن يسير قُدماً فى تكوين إمبراطورية إسلامية يكون هو على رأسها .

أما عن محاولة إرجاع أسباب الخلاف بين محمد على والسلطان إلى عوامل قومية أو جنسية ، فإن هذا ليس له ما يؤكده ، فعلى العكس من سلوكه تجاه السلطان ، كانت أقواله وتصريحاته وكذا تصريحات ابراهيم باشا تعكس ولاء قوياً للسلطان ، فنجد إبراهيم يعلن إبان الصدام العسكرى مع الباب العالى على الشام « ان أبى لا يزال العبد الخاضع للسلطان والمحامى عن الدين الحنيف » . وفى عام ١٨٤٠ يؤكد محمد على نفسه إخلاصه للآستانه بقوله « .. أما من حيث تأييد العرش التركى فمن أكثر منى حمية فى ذلك ؟ إن الشعب الملتف حولى يثور إذا ما حاولت ان أقلب هذا العرش » الواقع أن محمد على كان يعرف جيداً ماذا

يريد ، وكان يعرف جيدا ــ أيضا ــ ماذا يقول ومتى ، وكان على وعى كامل بالظروف المحلية والظروف الدولية ، فكان يحسب حساب الرأى العام الاسلامى وحساب الدول الكبرى ، وحساب الشعب المصرى ، ولهذا كان يخاطب كل فئة من هؤلاء بلغتها .

وهكذا ما ان تمكن محمد على من تكوين جيشه الحديث حتى زج به فى معركة مع السلطان من أجل الشام فى نوفمبر ١٨٣١ ، ولا يهمنا هنا الحديث عن العلميات العسكرية ويكفى أن نقول أن إبراهيم باشا قد وفق فى قيادة هذا الجيش توفيقا يضارع توفيق اللينبى سنة ١٩١٨ ، وتحطمت كل المحاولات التى أراد بها السلطان صد الجيش المصرى وأصبح الطريق عبر آسيا الصغرى مفتوحا إلى استانبول التى وجدت فى هزيمة قواتها العسكرية قوة سياسية ، فقد استنجد السلطان بالدول الكبرى فى صيف ١٨٣٢ .

*** مواقف الدول الأوربية :**

اثار تطور الأحداث فى الشرق الاسلامى قضية مصالح الدول الأوربية المهتمة بالمنطقة ، فالروسيا نظرت بعين الخوف والريبة إلى تقدم الجيش المصرى إلى استانبول ، ورأت أن فى استيلاء محمد على على العاصمة العثمانية كارثة لمصالحها فى المنطقة ، فوصول دولة قوية إلى منطقة المضايق (البوسفور والدردنيل) والبحر الأسود ، لا يتفق وسياسة الروسيا ، ومن ناحية أخرى فإن مستقبل الأطماع الروسية فى منطقة البحر المتوسط سوف يصبح موضع تساؤل . لكل ذلك نجدها تسارع بتقديم العون العسكرى لاستانبول وتقترح التدخل المباشر بقواتها البرية والبحرية للدفاع عن ممتلكات السلطان .

ولا يجب أن يفهم هذا العرض الروسى على أنه إبراز لمعنى الصداقة بين الدولتين ، ففى الواقع كانت العلاقات الروسية العثمانية علاقات عداء مستمرة ، وكان آخر مظاهر التصادم الروسى العثمانى هو تلك الحرب التى نشبت بينهما عام ١٨٢٨ ، أى قبل عامين تقريباً من حرب باشا مصرى مع السلطان العثمانى والتى انتهت بتوقيع معاهدة أدريانوبل .

الواقع إن التدخل الروسى كان يعنى الاخلال بتوازن القوى بين الدول الأوربية فى المنطقة ، فقد هال كلاً من فرنساوانجلترا أمر هذا التدخل ، وخشيتا على مصالحها فى الشرق الاسلامى ، وفى شرق أوربا ، وخصوصا إذا نجحت الروسيا فى بسط نفوذها وحمايتها على استانبول . ولما كان أى تدخل مباشر من جانب أوربا لمواجهة الموقف الروسى يعنى صداما مسلحا مع الروسيا ، فقد آثرت الدولتات التوسط لدى محمد على ، أو الضغط عليه ، ليوقف عملياته العسكرية ضد السلطان ، وبالتالى يمكن حرمان الروسيا من دواعى تدخلها فى الشئون العثمانية . وبالطبع استخدمت فرنسا على وجه الخصوص علاقلاتها الطيبة بمحمد على لاقناعه بتسوية الخلافات بينه وبين السلطان بالطرق السلمية ، وأوفدت الأمير روسين إلى الباشا لتسهيل عملية التسوية .

كانت فرنسا مدفوعة لتسوية الخلاف المصرى العثمانى من منطلق حرصها على صداقتها للباشا ومصالحها فى بلاده ، فقد كان محمد على هوأول حاكم شرقى أخذ بسياسة الاستغراب ، وكان يطبق تلك السياسة فى مصر مجموعة من الخبراء الفرنسيين .

ولكن هذا الموقف الفرنسى كانت له جوانب سلبية بالنسبة لفرنسا ، ذلك أن ارتفاع نفوذها فى مصر ، فى مثل هذه الظروف ، قد يكون على حساب النفوذ الفرنسى فى استانبول ، وقد حذر السفير الفرنسى فى العاصمة العثمانية من ذلك ، ورأى أن من واجبه أن ينقذ مصالح بلاده بأن يتدخل هوشخصياً لدى الباب العالى ويعرض عليه دور الوساطة الفرنسية ، وبناء على ذلك كتب السفير الفرنسى إلى إبراهيم باشا بأن يتوقف عن التقدم نحواستانبول . ويجب أن نلاحظ هنا ان فرنسا اتخذت هذا الموقف فى وقت كانت سياستها فيه تقوم أصلاً على تقسيم الامبراطورية العثمانية ، وكانت لتوها قد احتلت الجزائر. ولا يجب أن ندهش كثيرا عندما نجد المواقف التكتيكية للدول الكبرى تتبدل بسرعة ، ذلك أن الخط الاستراتيجى ، بالرغم من ذلك ، يتصف بالثبات ولا يتأثر بمثل هذه المواقف التكتيكية .

أما انجلترا التى كانت تتبع سياسة المحافظة على الامبراطورية العثمانية فنراها أكثر تردداً تجاه التدخل الروسى ، رغم مايحمله هذا التدخل من تهديد

مباشر للمصالح البريطانية فى الشرق . و يبدو أن انجلترا كانت قد آثرت أن تترك الدور الأوربى فى يد فرنسا ، وذلك نظراً لانشغال انجلترا ببعض الأمور الهامة فى أوربا مثل : الثورة فى أيرلندا ، والمسألة البلجيكية .

أما بروسيا والنمسا فقد أدركتا أهمية عدم التدخل انتظارا لما ستسفر عنه الوساطة الفرنسية .

* وقف العمليات العسكرية :

توقف إبراهيم بجيشه عند قونية بناء على طلب محمد على لاجراء المفاوضات التى عرضت فرنسا أمر الوساطة فيها . فقد أكدت للباشا أنه يستطيع أن يحصل عن طريق المفاوضات على مثل ماسيحصل عليه عن طريق القوة . ولم تكن وجهة النظر البريطانية تختلف عن ذلك ، بالرغم من التصريحات المعادية لمحمد على ، والتى أبداها القنصل البريطانى فى مصر (باركر) مما أدى إلى عزله وتعيين شخصية أخرى (كامبل) أكثر ميلا إلى محمد على . ولعل هذا التعيين الجديد قصد به إجراء مزيد من الاقتراب من الباشا لمعرفة حقيقة فكر هذا الرجل وسياسته فى المنطقة .

ومن ناحيةأخرى بعث السلطان بمندوبين فى نهاية عام ١٨٣١ إلى مصر ، فاستقبلهم الوالى بكافة مظاهر التكريم ، ولكن المباحثات لم تسفرعن شىء . وحينما استؤنفت المفاوضات بطريقة غير مباشرة ، لم يجد محمد على ردوداً شافية من السلطان ولم يبق أمامه سوى أن يصدر الأمر بالتقدم إلى استانبول ، ولكن محمد على ترك الباب مفتوحاً لبعض الوقت ، فقد يتقدم السلطان بمقترحات جديدة تحقق له عن طريق السلم مايسعى لتحقيقه بالحرب . وفى ذات الوقت بعث لإبراهيم ألا يعلن خلع السلطان ، أو انتهاء حكمه فى سورية ، مالم يحصل على فتوى من رجال الشرع المحليين بهذا الخصوص ، يؤكدون فيها إن السلطان محمود الثانى لم يعد لائقاً لتولى أمور المسلمين . وكان محمد على قد زر. شائعات حول عدم صلاحية محمود الثانى للحكم .

لم تكن مفاوضات السلطان إلا ذرا للرماد فى العيون ، لالهاء الوالى عن مواصلة التقدم إلى استانبول ، ريثما تستعد القوات العثمانية المهزومة . ففى عام

١٨٣٢ تولى رشيد (الصدر الأعظم) بنفسه قيادة الجيش العثمانى ضد إبراهيم باشا ، ولكن قوات الأول هزمت ، أما هو فقد أسر ، ومن ثم أصبح الطر يق مفتوحاً إلى استانبول .

أقام إبراهيم بعد هذا النصر شهراً فى قونية يعيد تنظيم قواته وفى ٢٨ ديسمبر كتب خطاباً لمحمد على يقول فيه : « أستطيع أن أصل إلى الاستانة ومعى رشيد باشا ، وأستطيع خلع السلطان العثمانى حالا ، ولكننى مضطر أن أعرف هل تسمح لى بتنفيذ ذلك ؟ إن مسألتنا لا تسوى إلا فى استانبول ، فلن يقبلوا الصلح معنا إلا إذا دخلنا الآستانة ، فالواجب أن نواصل الزحف حتى بورصة على الأقل ، مع احتلال المدن الواقعة على بحر مرمرة ، ونجعل هذه المدن مركز تموين جيشنا ، وهنا نستطيع أن نعزل السلطان أو على الأقل نملى أمانينا » . ثم يتساءل ابراهيم عن أسباب رفض محمد على للتقدم نحو استامبول ، وعما إذا كان ذلك يرجع الى الخوف من مواقف الدول الأور بية أو من شىء آخر. وإلى أن يأتيه رد من الباشا ، قرر إبراهيم مواصلة الزحف إلى استامبول ومواجهة أور با بالأمر الواقع .

* توسط الدول لحل الأزمة :

ما أن أعاد ابراهيم تنشيط عملياته العسكر ية حتى وصلته الأوامر بالتوقف حيثما كان . الواقع أن قرار محمد على المفاجئ جاء نتيجة للتدخل الأور بى الذى كان يحسب حسابه ، فقد راجت الشائعات فى يناير عام ١٨٣٣ ، ووصلت إلى الأسكندر ية ، بأن العثمانيين قد قبلوا المحالفة التى عرضتها عليهم روسيا ، وكانت تلك الشائعات سابقة على أوانها ، صحيح أن القيصر الروسى عرض على السلطان خدماته عسكر يا ، ولكن السلطان ــ حتى ذلك الوقت ــ لم يكن قد قبل هذا العرض .

على كل حال ، أدى ارتباط إبراهيم بعجلة والده السياسية إلى وصول الروس إلى استامبول (فى منتصف فبراير ١٨٣٣) قبل إبراهيم ، الذى كان قد توقف عند قونية منذ ديسمبر. ولكن كيف تم للروس ذلك ؟

بدأت الوساطة الروسية بأن بعث القيصر الروسى بالجنرال مورافيف إلى السلطان العثمانى ، و بعد أن قام الوسيط الروسى بمهمته فى استامبول توجه إلى

يريد ، وكان يعرف جيدا ــ أيضا ــ ماذا يقول ومتى ، وكان على وعى كامل بالظروف المحلية والظروف الدولية ، فكان يحسب حساب الرأى العام الاسلامى وحساب الدول الكبرى ، وحساب الشعب المصرى ، ولهذا كان يخاطب كل فئة من هؤلاء بلغتها .

وهكذا ما ان تمكن محمد على من تكوين جيشه الحديث حتى زج به فى معركة مع السلطان من أجل الشام فى نوفمبر ١٨٣١ ، ولا يهمنا هنا الحديث عن العلميات العسكرية ويكفى أن نقول أن إبراهيم باشا قد وفق فى قيادة هذا الجيش توفيقا يضارع توفيق اللينبى سنة ١٩١٨ ، وتحطمت كل المحاولات التى أراد بها السلطان صد الجيش المصرى وأصبح الطريق عبر آسيا الصغرى مفتوحا إلى استانبول التى وجدت فى هزيمة قواتها العسكرية قوة سياسية ، فقد استنجد السلطان بالدول الكبرى فى صيف ١٨٣٢ .

* مواقف الدول الأوربية :

اثار تطور الأحداث فى الشرق الاسلامى قضية مصالح الدول الأوربية المهتمة بالمنطقة ، فالروسيا نظرت بعين الخوف والريبة إلى تقدم الجيش المصرى إلى استانبول ، ورأت أن فى استيلاء محمد على على العاصمة العثمانية كارثة لمصالحها فى المنطقة ، فوصول دولة قوية إلى منطقة المضايق (البوسفور والدردنيل) والبحر الأسود ، لا يتفق وسياسة الروسيا ، ومن ناحية أخرى فإن مستقبل الأطماع الروسية فى منطقة البحر المتوسط سوف يصبح موضع تساؤل . لكل ذلك نجدها تسارع بتقديم العون العسكرى لاستانبول وتقترح التدخل المباشر بقواتها البرية والبحرية للدفاع عن ممتلكات السلطان .

ولا يجب أن يفهم هذا العرض الروسى على أنه إبراز لمعنى الصداقة بين الدولتين ، ففى الواقع كانت العلاقات الروسية العثمانية علاقات عداء مستمرة ، وكان آخر مظاهر التصادم الروسى العثمانى هو تلك الحرب التى نشبت بينهما عام ١٨٢٨ ، أى قبل عامين تقريباً من حرب باشا مصرى مع السلطان العثمانى والتى انتهت بتوقيع معاهدة أدر يانوبل .

١٨٣٣ ، فوضع حداً للنزاع بين الطرفين . وقد تحمست كل من انجلترا وفرنسا لهذا الوفاق خوفاً من أن يؤدى استمرار الصدام إلى تدخل الروسيا .

و يقضى صلح كوتاهية بأن يتخلى السلطان لمحمد على عن سور ية وإقليم ادنه مع تشبيته على مصر وكر يت والحجاز ، مقابل أن يجلو الجيش المصرى عن الأناضول . وهكذا تحقق لمحمد على كل ما كان يطلبه من السلطان بادئ ذى بدء . ولا شك أن قوة محمد على العسكر ية هي التى عززت مطالبه السياسية ، وأن تعقيد الموقف الدولى قد خدم الطرفين المتصارعين إلى حد كبير ، فلم يكن هناك من بين الدول ، الكبرى من يرغب فى أن يرى السلطان العثمانى وقد اختفت أملاكه فجأة تحت ضر بات الجيش المصرى ، كما لم يكن هناك من بين هذه الدول من يود أن يرى محمد على وقد أحرز انتصاراته المتوالية مزعزعاً الوجود الأور بى فى المنطقة .

صدرت التوجيهات السلطانية بمضمون هذا الصلح ، وأرسل الصدر الأعظم وثيقة مكتوبة بفحوى هذه التوجيهات ولكنها أغفلت إقليم أدنه ، و بدا هذا الموقف وكأنه نقض لا تفاقية كوتاهية ، ولذلك رفض ابراهيم باشا إجلاء جيوشه حتى ينص صراحة على ماتم التوصل إليه ، عندئذ لم يسع السلطان إلا أن ينفذ الا تفاق . وفى ٢٦ مايو ١٨٣٣ صدر فرمان نُص فيه على كل الأملاك المخولة لمحمد على ، وهكذا امتدت حدود مصر الشمالية حتى مضيق كولك بجبال طورو س ، وضمت مصر بذلك سور ية والحجاز وأجزاء من الأناضول الجنو بية ، وهكذا انتهى ماعرف فى العلاقات المصر يةــ العثمانية بالحرب السور ية الأولى . وكان يمكن للسلام أن يسود لولا التدخل الروسى .

* معاهدة هنكيار اسكله سى :

كان القيصر قد أمد السلطان العثمانى بالأسطول الروسى ، الذى عسكر منذ فبراير أمام استامبول ، وعلى متنه ٣٠ ألف جندى . ثم تتابعت عمليات إنزال القوات الروسية بعد ذلك ، و بدأ المهندسون الروس يحصنون البوسفور والدردنيل ضد أى هجوم أجنبى ، ولتحقيق الأهداف الروسية عُين الكونت أورلوف سفيراً فوق العادة لدى الباب العالى وقائداً أعلى للقوات الروسية فى الامبراطور ية

العثمانية ، وتمكن الكونت أورلوف فى مدة شهرين من أن يتوصل إلى صيغة معاهدة وقعت فى هكيار سكله فى يولية ١٨٣٣ ، أى بعد أقل من شهرين من إتفاق كوتاهية .

الواقع أن الروسيا لم تكن لتخرج من الموضوع دون أن تحقق فائدة ما ، فلم يكن الاسطول الروسى ليتحرك إلى استامبول و يعود دون أن يحرز إمتيازا معيناً فى الأراضى العمثانية ، ودون أن يحمى المصالح فى منطقة المضايق ، والواقع أن تعليمات القيصر لأورلوف قد تضمنت التوصية بعدم احتلال الأراضى العثمانية أو ضم أى منها إلى الروسيا ، وفى مقابل ذلك كان على أورلوف أن يقنع الباب العالى بقبول تحالف روسى ــ تركى دفاعى ، وهذا ماتم تحقيقه بالفعل فى معاهدة هنكيار سكله سى .

مكنت هذه المعاهدة الشهيرة النفوذ الروسى فى استامبول ، ووضعت الامبراطورية العثمانية ــ بطريقة غير مباشرة ــ تحت الحماية الروسية ، فقد تضمنت المواد الست الأولى منها : تأكيد العلاقات الطيبة بين الطرفين ، على أن يقدم القيصر الروسى المساعدة للسلطان العثمانى وقت الحاجة ، وأن يؤدى السلطان مساعدة مماثلة للقيصر ، ولكن الخطورة الحقيقية فى هذه المعاهدة تكمن فى مادة سرية مضمونها : أن المساعدة المقصودة من السلطان العثمانى هى أن يغلق الدردنيل أمام سفن الدول الأخرى إذا طلبت روسيا ذلك ، كما أن هذه المعاهدة تسمح للروسيا بالتدخل عسكريا فى الامبراطورية العثمانية و بعد توقيع هذه المعاهدة اقلعت السفن الروسية عائدة بقواتها إلى قاعدتها فى اسباستبول .

أعطت معاهدة هنكيار سكله سى المركز الأول فى استامبول للروسيا مما أغضب الدول الأوربية جميعها ، فقد كانت تحركاتهم للتدخل فى الأزمة المصرية العثمانية ــ منذ البداية ــ تهدف أولاً وقبل كل شئ إلى أبعاد النفوذ الروسى المحتمل ، ولكنهم بعد أن هدأت الأزمة أدركوا أنهم فشلوا فيما كانوا يصبون إليه .

*** موقف بريطانيا :**

غضب بامستون (وزير الخارجية البريطانى) ورأى فى هذه المعاهدة خطراً حقيقياً على بريطانيا ، وأدرك أن صداقة روسيا للباب العالى أخطر بكثير من

عداوة محمد على له ، وعلى أية حال ، فإن بامستون كان يفضل أن يرى الباب العالى فى الآستانة ، لا محمد على ولا نيقولا ، ولذلك فبامستون سيقف بالمرصاد أمام كل محاولة من شأنها تقسيم الامبراطورية العثمانية أو فرض الحماية عليها ، سواء أكان ذلك من جانب الروسيا أو من جانب محمد على ، وكان سفيره فى استامبول يرى نفس السياسة ، بل إنه كان أكثر شكاً فى الروسيا ، ولقد وقف الرأى العام البريطانى إلى جوار هذين الرجلين ، وأيد سياستهما إلى حد كبير ، ونظر إلى الروسيا على أنهادولة خطيرة على الأمن الأوربى ، بينما كان يرى أن بقاء الدولة العثمانية ضرورى لحفظ التوازن الدولى فى أوربا .

عندئذ يصبح بامستون أكثر حماسة وحيوية عما كان عليه وقت بداية الأزمة ويعلن موقفه بصراحة ، ويقرر أنه سيكون حامى حمى السلطان العثمانى ، وسيقف بين السلطان ومحمد على ، حتى يتمكن من حجب الخطر الروسى عن المصالح البريطانية فى الشرق . فقد اقتنع بامستون أن المسألة الشرقية التى أثارها محمد على هى التى أتاحت للروسيا فرصة ذهبية للتدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية .

اتفقت وجهتا النظر البريطانية والفرنسية حول ضرورة إقصاء النفوذ الروسى عن القسطنطينية ، إلا أنهما اختلفتا حول مركز الباشا ــ فبينما كان بامستون معارضا لأى تغيير فى مركز الباشا من حيث تبعيته الصورية للباب العالى ، كان الفرنسيون ميالين لفكرة الإعتراف به حاكما مستقلاً ، على شاكلة الباى فى ولاية البربر .

من ناحية أخرى إعتبر بامستون أن معاهدة هنكيار سكله سى ناقضة للمعاهدة البريطانية ــ العثمانية الموقعة فى عام ١٨١٩ والتى يُنص فيها على « عدم السماح بمرور السفن الحربية » عبر مضيقى البوسفور والدردنيل وكان المقصود بالمعاهدة وقتئذ حصار الخطر الروسى داخل البحر الأسود ، دون البحر المتوسط . وعلى أثر إبراز هذا التناقض بين المعاهدتين ، قرر بامستون عمل مظاهرة بحرية إحتجاجا على التحالف الروسى ــ العثمانى ، فجهز الأسطول البريطانى فى الليفانت وعززه بالقوات ، وأمره بالتوجه إلى خليج بسيكا . وأعقب ذلك أن أرسلت انجلترا وفرنسا مذكرة إلى كل من القسطنطينية وسان بطرس برج تؤكدان فيها على حيدة

المضايق ، فى الواقع لم تكن إحدى هاتين الدولتين ترغب فى الحرب ، ولم يتعد الهدف من وراء ذلك كله الاحتجاج أو التظاهر بالرفض للتوفيق الروسى فى استامبول .

أما محمد على فقد احتقر السلطان العثمانى للطريقة التى كان يدبر بها الأمور فى استامبول ، فقد أدخلت سياسة السلطان فى معاملة الموقف مزيداً من التعقيدات على العلاقات بين الدول الكبرى . على أن كثيرا من أصحاب الرأى فى الآستانه من أنصار محمد على كانوا ينظرون إليه على أنه أكبر دعامة للامبراطورية العثمانية ، فيما لو نشبت الحرب بين الروسيا والاستانة . ولذلك ففى تقدير هؤلاء أنه لو أمكن معادلة التحالف الروسى ـ العثمانى بتفاهم بين مصر وانجلترا لكان فى الامكان تحقيق الأحلام التى كانت تجيش فى صدر الباشا منذ عدة سنوات ، والتى كانت تهدف إلى اقتلاع نفوذ روسيا من استامبول .

* العلاقات المصرية ـ البريطانية :

لم يكن من أهداف السياسة البريطانية منع محمد على من ضم ولاية سورية ، على العكس من ذلك وجدناها فى البداية تعرض سورية عليه بدلاً من المورة التى سبق ان عرضها السلطان ، وربما حكم بريطانيا فى هذا الموقف طبيعة العلاقات البريطانية ـ الفرنسية ، فانجلترا ، كانت قد اتخذت خطة ضد فرنسا فى كل من بلجيكا والبرتغال وتونس ، ولم يكن بامستون وقتئذ قد كون رأيه النهائى حول محمد على ، ومع أن جوهر سياسة بامستون كان يعتمد على تأييد استامبول تأييدا سياسيا إلا أنه لم يجد مانعاً من التعاون مع فرنسا فى المسألة المصرية ، ولكن الذى دفعه إلى الاسراع باتخاذ موقف جاد وحاسم هو التدخل الروسى .

وإذا كان لبامستون من تحفظ على سياسة محمد على ، فإنه لم يكن يرغب فى أن يرى الباشا يفرض مطالبه بالقوة على السلطان العثمانى ، فبامستون كان يعتقد فى قيمة الدساتير ، والقوانين الدولية ، وفى الملكية الخاصة ، والتجارة الحرة ، والتطوع فى الجندية ، وهى أمور لم يؤمن بها محمد على ، الذى كان مستبداً ، يحكم حكما فردياً ، ويحتكر التجارة والزراعة والصناعة ، و يفرض التجنيد الاجبارى . فلا عجب إذن أن يحدث صدام بين الرجلين وخصوصا أن بامستون لم يكن يرى فى

محمد على أكثر من « بربرى جاهل استطاع بذكائه الفطرى أن يثبت نجاحا عظيما فى كل خطاه » .

ربما نستطيع أن نلتمس العذر لبامستون ، الذى كان يدير السياسة الخارجية لبريطانيا ، والذى كان على اتصال مباشر بكبار الساسة فى العالم ، والذى تعلم تعليما راقيا فى جامعة كمبردج ، واختير للتدريس فيها ، وكانت السياسة الخارجية شغله الشاغل ، وربما يساعدنا ماضى بامستون هذا فى تفسير نظرته لمحمد على الذى لم يتعلم قط .

ومن ناحية محمد على ، فقد كان يرى أن العلاقات المصرية ــ البريطانية كان يمكن أن تكون أفضل مما هى عليه لو أن الانجليز اتخذوه صديقا ، ولعله فى ذلك يشبه إلى حد كبير عبدالعزيز آل سعود فى القرن العشرين ، فكلا الرجلين كان يرى أن صداقة انجلترا ضرورية لهما لانجاح برامجهما السياسية فى الشرق الاسلامى ، ولاشك أنهما كانا على صواب فى هذا التفكير ، فكلاهما قد ردد نفس الكلمات تقريباً « إننى أينما التفت بوجهى أراها (انجلترا) واقفة لى بالمرصاد ومستعدة لاحباط تدابيرى » .

ردد محمد على مقولته على مسامع الإنجليز أنهم لو شدوا من أزره لأصبح تحت تصرف السلطان ١٢٥ ألف جندى ، على استعداد تام للوقوف كالسد المنيع فى وجه روسيا ، لافى الاستانة وحدها بل فى فارس أيضا . ثم يتساءل محمد على عن القوة التى يمكن أن تجهزها انجلترا « أين يا ترى يسعها ايجاد هذه القوة إلا معى ومع ابنى من بعدى » .

يتضح من العرض السابق أن سياسية انجلترا كان يحكمها عاملان هامان هما مصالحها فى الشرق ، وفكرة التوازن فى الغرب ، ولم تكن تصريحات روسيا الهادئة تخدع بامستون ، فقد كان واثقا من انها تحيك الدسائس لبريطانيا فى تركيا وفارس ، ولكنه كان يخشى أن يمتد نشاطها إلى الهند . ولذلك نجده حريصاً على منع الاتصال المباشر بين روسيا ومحمد على . ويمكن أن تخلص من ذلك إلى أن سياسة بامستون فى الشرق الاسلامى فى هذه الفترة كانت تهدف إلى تحقيق هدفين : الأول منع الروسيا من التوسع ناحية الجنوب . والثانى منع محمد على من تكوين امبراطورية عربية .

ومن الجدير بالذكر أن بامستون كان أول من لفت الانتباه إلى أن محمد على كان يفكر فى إقامة امبراطورية عربية ، فقد كان يرى أن محمد على يتفنن فى تمزيق الامبراطورية العثمانية ، وهذا الاتجاه يعتبر هدماً لواحد من أعمدة السياسة البريطانية فى المنطقة . فهل كان محمد على يفكر فى إقامة امبراطورية عربية فعلاً ؟



ب ـ الهدنة ١٨٣٤ ـ ١٨٣٨

كانت الهجمات التى عانى منها السلطان محمود الثانى على يدى والى مصر، محمد على، خلال عامى ١٨٣٢ و١٨٣٣م إذلالاً غير محتمل للسلطان. ويعكس ذلك أنه منذ اللحظة التى أقر فيها الطرفان السلام بينهما فى كوتاهية، أخذ السلطان يفتش عن الوسائل التى يتمكن بها من استرداد هيبته عن طريق استرداد كل من سورية وأدنه وربما مصر من أيدى الوالى الثائر. فلم يكن اتفاق كوتاهية فى نظر السلطان غير هدنة حربية، قد تمكنه من استرداد شرف الدولة العثمانية المفقود. وقد علق رجال الدولة الأمل على السلطان محمود الثانى أن يكون «بطارس العظيم للامبراطورية العثمانية».

وإذا كان السلطان محمود الثانى والصدر الأعظم خسرو باشا، يتربصان الدوائر بمحمد على فى الآستانة، فإن محمد على لم يكن جاهلاً بما يكنه له أعداؤه هناك، وبما يحاط حوله من دسائس، وكان يشعر بشئ من عدم الاطمئنان على مستقبله ومستقبل أسرته من بعده، وكان يرى أنه أصبح متقدما فى السن، وعليه ان يؤمن مستقبل أسرته فى الحكم.

ورأى محمد على أن الوسيلة الممكنة لتحقيق طموحاته لن تتم إلا باتخاذ خطوة أولى، تتمثل فى عزل خسرو باشا من الصدارة العظمى، ولكى يتحقق له هذا الهدف عليه أولاً أن يتقرب إلى السلطان، وقد واتته فرصة زواج احدى أميرات البيت العثمانى، فأرسل محمد على مندوباً عنه بصحبة وفد مكون من اثنى عشر فرداً محملين بالهدايا. وإلى جانب مهمة الوفد بالتهنئة بالزواج، فقد كان عليه أيضا ان يناقش مسألة خسرو باشا، ومسألة اقناع السلطان بالتنازل عن الأتاوات المتأخرة التى لم يدفعها محمد على له بسبب ظروف الحرب التى خاضعها إلى جانب السلطان فى الجزيرة العربية وغيرها.

إلا أن حوادث الشغب فى سورية فى نفس العام ، والتى تمت فى الواقع بتحريض من السلطان ضد الوجود المصرى هناك ، لم تنته بالسرعة المطلوبة لتتحقق أى تحسن غير مباشر فى العلاقات المصرية العثمانية . على العكس من ذلك ، فقد أراد السلطان أن يستفيد من استمرار الثورة ضد الحكم المصرى . ومع أن محمد على نجح فى النهاية فى القضاء على الثورة ، إلا أن الطرفين (المصرى — العثمانى) كانا يرتابان فى بعضهما وأخذ كل منهما يعد العدة للقضاء على الآخر ، وبهذه المناسبة كتب القنصل البريطانى فى حلب :

« إن كل شىء فى سوريا أصبح عليه الآن مسحة عسكرية . وقد اتخذت كافة الاجراءات لتقوية الجيش وزيادة عَدده وعُدده ، وقد حصنت جبال طوروس وأصبحت جنود الباشا متجهة خلف حدوده الشمالية ، ولا شك أن الحالة فى الجانب الآخر من الحدود (آسيا الصغرى) مشابهة للحالة هنا (سورية) تماما » .

* مواقف الدول الأوربية :

كان أسلوب التجنيد الاجبارى للمصريين — كما سبق أن ذكرنا — يقلق بال انجلترا ، وكان تجنيد السوريين وخاصة المسيحيين منهم يزيد من قلقها ، كما أن استمرار التوتر على الجبهات العسكرية كان ينذر الانجليز بظهور الروس من جديد على المسرح السياسى طبقاً لنصوص معاهدة هنكيار سكله سى ، هذه المعاهدة كانت بحق نقطة التحول فى مواقف رجال السياسة البريطانيين تجاه الروسيا . وبعدها تأصلت لدى بامستون كراهية شديدة للروس .

لم يعد أمام بريطانيا فرصة للسكوت على التفوق الروسى فى القسطنطينية ، ولهذا كان عليها إما أن تدخل مع الروسيا فى حرب ، وهذه مسألة غير مرغوب فيها ، وإما أن توقف عمليات التحرش بين محمد على والسلطان ، وإذا لم تتمكن من ذلك فإن الخيار الوحيد المتبقى هو أن تنضم إلى الروسيا فى تأييدها للسلطان العثمانى تأييدا مطلقاً ضد محمد على .

ومن هنا يمكن أن نفسر السر وراء عبارات اللوم والتجريح التى وجهها بامستون لمحمد على . ويبدو أن محمد على لم يتنبه جيداً للصعوبة التى تواجهها

بر يطانيا فى سياستها تجاه المسألة الشرقية ، ولكنه حين أدرك ذلك فى عام ١٨٤٠ كان قد فات الأوان .

كان بونسنبى (سفير انجلترا فى القسطنطينية) يبعث إلى حكومته فى لندن بتقارير منتظمة تبين مدى حاجة الإدارة العثمانية لمساعدة بر يطانيا ، وكان بامستون يعتقد بالفعل فى حاجة الامبراطور ية العثمانية إلى الاصلاح بصفة عامة ، وخصوصا ، إذا أرادت لنفسها البقاء كقوة كبرى ، ولذلك أخذ بامستون يبذل مساعيه لتجنب حدوث أية اضطرابات بين الحكومة المركز ية فى استامبول وعواصم الولايات ، كى يتهيأ الجو المناسب للاصلاح .

وكان بامستون متواضعاً فى مساعداته لتركيا ، فهى لم تتعد النصح والارشاد ، أو إصدار الأوامر للأسطول البر يطانى بمنع نشوب حرب جديدة فى الشرق الاسلامى ، كما فعل فى خر يف ١٨٣٤ . وحينما عرض عليه السلطان محمود الثانى عقد تحالف عثمانى ـ بر يطانى ، ضد محمد على فى عام ١٨٣٧ ، رفض بامستون ذلك ، ومن هنا كان موقف بر يطانيا مائعا تجاه الأزمة ، فلا هى ساهمت مساهمة حقيقية فى الاصلاح ، ولا هى تحالفت مع استانبول لضمان قوة وسلامة الامبراطور ية العثمانية .

أما روسيا فكانت من جانبها متحمسة لتوطيد العلاقات مع استامبول ، واعتبرت معاهدة هنكيار سكله سى خير ضمان لحماية الامبراطور ية العثمانية . ولكن خطوات إيجابية أخرى فى العلاقات بين البلدين قد تمت فى عامى ١٨٣٤ و١٨٣٦ ، فقد أخلى الروس سلستر يا التى كانوا قد انتزعوها من الأملاك العثمانية فى حرب عام ١٨٢٩ .

وكانت روسيا ترى أن أى حرب جديدة بين الباشا والسلطان تحمل معها الخير والشر معاً ، فقد ينتصر السلطان و يضمن لها سلامة المضايق أو يتمكن من السيطرة عليها ، وقد يهزم وتقع المضايق فى أيدى محمد على ، وفى كلتا الحالتين ستفقد الروسيا الكثير ، فى الحالة الأولى ليس هناك من ضمان سلامة الملاحة الروسية سوى نصوص معاهدة هنكيار سكله سى . أما إذا ضربت استانبول ، نتيجة لقوتها ، عرض الحائط بهذه الاتفاقية ، فإن المصالح الروسية ستكون فى

خطر. أما إذا انتصر محمد على فإن صداقاته لدول فى أوربا الغربية سيكون عبئاً على المصالح الروسية فى المضايق وهكذا كانت روسيا فى موقف لاتحسد عليه.

وهكذا فإن العلاقات الروسية ـ البريطانية فى هذه الفترة كانت تهدف إلى تحقيق رغبة متبادلة بين الدولتين لتجنب التعقيدات فى الليفانت، ولا يعنى هذا أن العلاقات بين الدولتين قد تحسنت، فقد كان مجرد عقد معاهدة هنيكار سكلهسى كافيا لأن تكون العلاقات بين الدولتين حادة. وكان بونسنبى بحق هو حارس المصالح البريطانية فى القسطنطينية، وكان بإمكانه إستدعاء الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط إلى المضايق فى أى وقت، إذا اشتم رائحة تحرك روسى تجاه القسطنطينية.

لم تكن الأزمة فى الواقع مقصورة على العلاقات المصرية ـ العثمانية، ولم تكن المسألة فقط مجرد تحرش بين محمد على والسلطان، بل إن الأزمة ذاتها أدت إلى تحرش الروس والبريطانيين الواحد منهما بالآخر. فنستطيع أن نلمس ذلك بوضوح من خلال ازدياد قوة الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط، اعتباراً من عام ١٨٣٣. وعلى الجانب الآخر أخذ الروس يزيدون فى قواتهم فى فارس وكانوا يهددون المصالح البريطانية فى الشرق. وقد أدى ذلك التسابق فى الاستعدادات العسكرية إلى توتر شديد فى لندن نتيجة لتتبع آثار النشاط الروسى فى القوقاز.

بدأت بريطانيا فى اتخاذ بعض الاجراءات ضد محمد على، الذى أعتبر فى نظرها مصدراً للازعاج. ففى نهاية عام ١٨٣٨ اضطر كامبل (القنصل البريطانى فى مصر) أن يبين لمحمد على أن الدول الكبرى لن تسمح له بالاستمرار فى الاحتفاظ بكل هذه القوة المسلحة، لأن ذلك لن يكون له من نتيجة غير التصادم مع السلطان، وبناء عليه فإنه سيكون من المعتذر المحافظة على السلام فى الشرق.

الواقع أن بامستون كان وراء ملاحظات كامبل لمحمد على. فقد تطور الأمر من مجرد الملاحظات إلى التهديد، ولفت نظر الباشا إلى العواقب السيئة التى سوف تلحق به، ان هو عاد إلى الاعتداء على السلطان أو على أملاكه.

لم يكن هناك من سبيل يبدد مخاوف محمد على ويغنيه عن الحاجة إلى التسليح، الا ضمان بريطانيا لأمنه وسلامته، ولكن موقف الروسيا جعل تقديم مثل هذا الضمان ضرباً من المستحيل. ولذا لم يسع بامستون إلا أن يردد ان محمد

على لم يخرج عن كونه مجرد خادم للسلطان ، وأن للسلطان الحق فى استعادة أملاكه فى أى وقت يشاء ، وأن مايقوم به الباشا من استعدادات حربية عمل غير قانونى ، ومناف لقواعد الولاء و ينطوى على الخيانة . هكذا أوضح بامستون موقف بريطانيا ، الذى سيضعها فى النهاية فى نفس الخندق مع الروسيا ، وهو الموقف الذى كان بامستون متردداً بشأنه ، وهذا يعنى أنه إذا كانت روسيا تقف مع السلطان ، فإن بريطانيا تقف ضد محمد على ومع السلطان .

الواقع أن بامستون كان يعتمد على تقارير القناصل الانجليز إعتمادا أساسياً فى تفهمه للموقف ، وكانت هذه التقارير تحوى الكثير من المبالغات والمغالطات حول حقيقة موقف محمد على العسكرى . وقد أدت المبالغة فى تلك التقارير إلى شىء من التضارب فى السياسة البريطانية فى أوربا والشرق الاسلامى . ولهذا جاءت حلول بريطانيا غير مكتملة النضج ، تسعى إلى تهدئة الاضطرابات عن طريق إقرار الأوضاع على أسس نظرية بإسنادها إلى مراجعها القانونية دون مراعاة للظروف المحلية ، أو دون النظر إلى الأمور بواقعية . وبالطبع فإن تلك الحلول بنيت أساساً على مراعاة ضمان المصالح البريطانية أولاً ، وهو أمر طبيعى ولكن حين يتعلق هذا الأمر بمصائر الشعوب ، فإن معالجته يجب أن تختلف .

على كل حال ، لم يكن بامستون يرغب فى أن يكون رأس التصادم مع روسيا ، بل كان يرغب فى تقوية الامبراطورية العثمانية وجعلها قادرة على مواجهة الموقف بنفسها . وفى نفس الوقت لم تكن لديه رغبة حقيقية فى الاصلاح الاجتماعى أو السياسى لكيان هذه الامبراطورية ، كما لم يكن على استعداد للمساهمة فى إحداث إصلاح دستورى أو برلمانى بها . وكل ما كان يسعى إليه هو تقوية الجيش العثمانى ، وجهاز الدولة الإدارى ، ومركزها المالى ، وحتى فى هذا السبيل كان بامستون متواضعا ، فقد أرسل فى عام ١٨٣٥ عدداً من الضباط الانجليز إلى تركيا لإعادة تنظيم جيشها ، وجمع المعلومات عنه ، وفى سبتمبر ١٨٣٨ إلتحقت إحدى قطع البحرية التركية بالأسطول البريطانى فى شرق البحر المتوسط من أجل التدريب على العمل فى شواطئ الليفانت وفى مارس ١٨٣٩ ، إلتحقت مجموعة من الضباط الانجليز بالبحرية العثمانية للإسراع بتدريب قواتها .

وهكذا يتضح لنا أن بريطانيا لم تكن جادة تماماً فى توريط نفسها فى تطوير الامبراطورية العثمانية إلا بالقدر الذى كان يوضح للروسيا أنها ليست القوة الوحيدة التى يمكنها الانفراد باستغلال حالة الضعف العام الذى تعانيه الامبراطورية العثمانية .

ولم تكن بريطانيا هى الدولة الأوربية الوحيدة التى تساعد استانبول ، فقد كان هناك عدد من الضباط الأتراك أرسلوا للتدريب فى النمسا و بروسيا ولم تكن أى من النمسا أو بروسيا سعيدة لضآلة حجم العون الذى تقدمه انجلترا للسلطان . وحينما عاد الضباط الأتراك فى كل من النمسا و بروسيا بعد انتهاء تدريبهم ، وضعوا فى اعتبارهم عدم الانصياع لأوامر الضباط البريطانيين (المسيحيين) أو حتى الروس ، وعبروا عن غضبهم بأن دولتهم لم تستفد شيئا من وجود الأجانب بها ، وعليهم أن يقاوموا مثل هذا التدخل .

على كل حال ، لم يكن موقف بريطانيا هذا إلا محاولة منها لتعويض القصور فى مواقفها السابقة التى أدت إلى تفوق روسيا عليها ، وعلى ذلك فهى تحاول احداث شئ من التوازن بين النفوذ الروسى ونفوذها هى فى استانبول .

عجز الباب العالى عن دفع الديون المترتبة على التدخل الأوربى . وفشلت سياسة بامستون الاصلاحية ، إلا أن هذا الفشل لم يمنع بونسنبى من أن يبذل أقصى مافى وسعه لتثبيت النفوذ البريطانى فى استانبول ، وقد أسفرت هذه الجهود عن عقد معاهدة تجارية بين انجلترا والامبراطورية العثمانية ، أكدت على الامتيازات القديمة التى كانت تتمتع بها انجلترا فى مختلف أنحاء الامبراطورية ، وبمقتضى هذه المعاهدة أصبح فى إمكان التجار البريطانيين أن يتاجروا فى أى مكان من أجزاء الامبراطورية العثمانية وفى أى وقت . بالطبع استفادت انجلترا من انتعاش تجارتها فى الليفانت . وقد يكون من الخطأ الاعتقاد بأن السياسة البريطانية تجاه الامبراطورية العثمانية قد تأثرت كثيراً بالإعتبارات التجارية .

ومن ناحية أخرى فقد كان الغرض من توقيع الاتفاقية اضعاف مركز محمد على فى مصر والشام نتيجة لاستمرار وجود الامتيازات فى البلاد الواقعة تحت حكمه لأن هذه المناطق للتجار الأجانب سيضرب نظام الاحتكار الذى هو أساس

الاقتصاد المصرى وقاعدته فى عصر محمد على . وهكذا وجد محمد على نفسه مضطرا ، فى مثل هذه الظروف إلى أن يتنازل عن بعض مجالات الاحتكار وهكذا تمكنت بريطانيا من أن تحافظ على مصالحها من ناحية وأن تستخدم المعاهدة استخداما غير مباشر للضغط على محمد على من ناحية أخرى .

وبالرغم من أن هذه المعاهدة كانت تضر بسياسة محمد على فى البلاد الواقعة تحت حكمه ، إلا أن فرنسا لم تعترض عليها لأن مبادئ المعاهدة تتفق وأصول السياسة الفرنسية المبنية على أساس حرية التجارة وحينما أدرك محمد على أن المقصود من المعاهدة هو إحراجه ، لم يعلق علناً عليها وإنما ذهب إلى السودان للاسترخاء من التوتر الذى فرضته كل من السياستين الروسية والبريطانية .

* محمد على يعلن استقلاله :

تأزمت الأمور فى منطقة الشرق الاسلامى ووجد محمد على أن جميع الطرق قد سُدت أمامه فى سبيل تعاون دولى ، فلم تقف بجانبه سوى فرنسا ، بينما كان السلطان لايزال يسعى للانتقام ، وبدأت ملامح أزمة جديدة تبدو فى الأفق مع حلول عام ١٨٣٨ ، بعد محاولة فاشلة للتفاوض بين مندوبى السلطان ومندوبى محمد على .

وفى نفس الوقت بدأت العلاقات البريطانية ـ الروسية تتأزم ، ولم تظهر أى نتائج إيجابية لعملية الإصلاح ، وعلى الجانب الآخر كانت العلاقات البريطانية ـ الفرنسية على غير مايرام ، ففرنسا كانت قد اتخذت موقفا مغايراً لمواقف كل من بريطانيا وروسيا ، وقد انعكس ذلك أيضاً على العلاقات الفرنسية ـ الروسية ، فلم يضع القيصر الروسى حداً لكراهيته لبيت أورليان الحاكم فى فرنسا .

فى ظل هذه الظروف المحلية والدولية ، فكر محمد على فى أن يعلن استقلاله . والواقع أن هذه الفكرة كانت قد راودته فى عام ١٨٣٤ ، بعد إعلان معاهدة كوتاهية ، التى كانت فى الواقع هدنة مسلحة . ولكن إبراهيم باشا لم يشجعه على ذلك معتقدا أن الفرصة الذهبية لتحقيق ذلك قد انقضت فى عام ١٨٣٣ ، عندما كانت جيوشه تكتسح الأناضول وتقف أمام استانبول .

ولكن فى هذه المرة فى مايو ١٨٣٧ وجد محمد على أنه قد ضاق بتطورات الأزمة فآثر أن يعلن استقلاله . وأبلغ قناصل الدول الأجنبية فى مصر بهذا الاجراء . وكان يعتقد أن الدول لن تعارض فى هذه الخطوة من جانبه قياساً بما حدث فى اليونان ، حين وقفت الدول الأوربية إلى جانبها ضد الدولة العثمانية . ولكن الوضع هنا يختلف ، فاليونان دولة أوربية ولا يوجد فى استقلالها خطر على أوربا ، بينما يكمن الخطر كله فى استقلال شخصية قوية كمحمد على بمنطقة حيوية لأوربا مثل مصر والشام .

لذلك أجمعت الدول الأوربية على معارضة القرار الفجائى الذى أعلنه محمد على بالاستقلال .

ويبدو أن حسابات بامستون كانت دقيقة للغاية ، فقبل أن يعلم بما حدث كان قد اقترح ، قبل يوم واحد من قرار محمد على ، فى لقاء مع السفير النمساوى فى لندن ، أن تتعاون الدول الكبرى لتحول دون اعلان الباشا استقلاله . وبالرغم من التقاء الدول حول مبدأ المحافظة على كيان الامبراطورية العثمانية ، كان الموقف الدولى فى تغير مستمر: فالروسيا كانت تتأهب للسيطرة على المضايق ، وفرنسا أمرت قنصلها فى مصر أن يضغط على الباشا ويبين له أهمية الحاجة لاستقرار الأمور فى المنطقة .

وفى مواجهة هذه المواقف ، أخطأ محمد على حينما قرر سحب إعلان الاستقلال بوضوح وفى هدوء ، فقد آثر أن يستمع لمشورة الدول الكبرى واعتقد أن المسألة لاتزيد عن تأجيل للاستقلال ، وأنها ليست إلغاء له .

أما روسيا فقد أدركت أن العقبات تتزايد أمامها ، فالدول الكبرى — مع وقوفها ضد محمد على — ليست على استعداد للتسليم بتفوقها السياسى فى استانبول ، وأخذ بامستون المبادرة لجمع كلمة الدول الخمس الكبرى حول موقف واحد ، تجاه الامبراطورية العثمانية ، لعقد معاهدة جماعية ، تحل محل معاهدة هنيكار سكلة سى ، وأن تبدأ مناقشة هذه المسألة عن طريق سفراء الدول فى لندن ، ولكن محاولته ضاعت هباء ، بسبب موقف روسيا المعوق لاتخاذ مثل هذه الخطوة . ولكن يجب أن نلاحظ أن بامستون لن ييأس مع التعنت الروسى ، وسيعاود المحاولة .

كانت روسيا معزولة ، وكانت فرنسا تمالئ انجلترا ، و بدأ فى الأفق إمكان عقد اتفاق روسي ـ فرنسي ، لأسباب ليس لها علاقة بالشرق الاسلامى ، وإنما تتعلق بالموقف الأوربى ، فقد كانت فرنسا تريد أن تعزل الروسيا عن كل من النمسا و بروسيا ، ولكن الروسيا كانت على كل حال تشك فى صدق نوايا فرنسا . أما النمسا فلم يكن لها اهتمام بشئون الشرق الأوسط وموقفها من الأزمة سيحكمه مواقف الأطراف الأخرى ، فهى لم تكن ترضى على كل حال بحماية روسية على القسطنطينية . و باختصار فإن الصراع البارد بين الدول الكبرى هو الذى سيحكم الصراع الساخن بين مصر واستانبول .

كان محمود الثانى أكثر حماسة من أى وقت مضى للانتقام من محمد على ، ولهذا أرسل مندو بأ عنه ليجول فى العواصم الأوربية لمعرفة مواقفها ، ولم يستطع السلطان معرفة شيء مؤكد ، إلا أن بامستون وعده بالمساعدة إذا أعلن محمد على إستقلاله ، دونما وعد بمساعدة عسكرية فى الظروف الأخرى التى قد تجد .

ومع نهاية ١٨٣٨ تدهور الموقف فى أوربا وفى الشرق الاسلامى و بدأت الأزمة تشتعل من جديد .



جـ ـ مرحلة الصدام الثانية ١٨٣٩ ـ ١٨٤٠

أصر السلطان العثمانى على الانتقام من محمد على بالرغم من محاولات الدول الأوربية لوقف نشوب الحرب ، وحذر الخبراء العسكريون من أن الجيش العثمانى ليس على استعداد كاف للدخول فى معركة مع جيش الباشا المصرى . ولكن السلطان لم ينصت لأحد . وفى ربيع ١٨٣٩ بدأت الدولة العثمانية الحرب لاسترداد سورية ، ففى أبريل عبرت القوات العثمانية نهر الفرات فتصدت لها قوات ابراهيم باشا بالقرب من الحدود وهزمتها فى نصيبين ، ووقع فى أيدى الجيش المصرى ١٥ ألف أسير ، وعدد كبير من المعدات العسكرية ، وكان انتصار إبراهيم كاملاً .

بدت الامبراطورية العثمانية وكأنها على وشك الانهيار ، ولم يكن أمام ابراهيم مانع من التقدم إلى قونية وما وراءها سوى أوامر والده ، التى حالت دون ذلك ، فى هذه الظروف مات السلطان محمود الثانى فى ٣٠ يونية ١٨٣٩ قبل أن يعرف بهزيمة جيوشه ، وخلفه ابنه عبد المجيد .

كان عبد المجيد ـ السلطان الجديد لا يزال فى السادسة عشرة من عمره ، وكان يسعى لمواصلة سياسة الاصلاح التى تبناها والده ، كما حاول إظهار نفسه أمام الدول الكبرى بمظهر الحاكم القوى ، فبدأ عصر « التنظيمات الخيرية » وأصدر « خطى شريف كلخانة » الذى كان مجرد وعد بالاصلاح واحترام الحريات العامة والممتلكات الخاصة . وكان لهذا المرسوم وقع طيب لدى الدول الكبرى ، فاتفقت فيما بينها على احترام الدولة العثمانية وإعادة سورية إليها من الباشا المصرى .

وفى ٥ يوليـة ١٨٣٩ منـح السلطان حكم مصر وراثيا لمحمد على ، ولكن هذا العـرض قـوبـل بـالرفض لأنه لا يتضمن سور ية وأدنه ، كما كان الحال من قبل . وكـاد البـاب العالى يوافق على مطالب محمد على ، لولا تدخل الدول الأور بية ، الـتـى رأت أن تـضـع حـداً لقوة محمد على ، وخصوصاً أن أنباء الهزيمة أثرت تأثيراً سـلـبـيـاً على الـدولـة الـعـثمانية . فقد سادت الكآبة أنحاء استانبول ، و يئس قائد الأسطول العثمانى ، وخشى أن توضع قواته تحت الاشراف الروسى ، ولذلك توجه بأسطوله إلى الأسكندر ية فسلمه لمحمد على .

* مواقف الدول الأوربية :

لم تـتـردد انجـلترا هذه المرة ــ على عكس مواقفها السابقة تجاه الأزمة ــ فى ان تـتـخـذ مـوقـفـاً إيجـابـيـاً تـنقذ به الموقف المتدهور، سواء بغرض ازالة آثار المعاهدة الـروسـيـة ــ الـعثمانية (هنكيار سكله سى) أو لإزالة التفوق العسكرى لمصر على الـدولـة الـعـثمانية ، وخصوصاً أن بامستون كان لا يزال فى الوزارة ولا يخفى عداءه لـكـل مـن الروسيا ومصر ، فأصدر تعليماته للاسطول البر يطانى فى البحر المتوسط للـتـوجه إلى الشواطئ المصر ية والسور ية ، وقطع الا تصال بينهما . ورأت انجلترا أن مثل هذا التدخل يحتاج لتأييد من فرنسا ، التى لم تكن مستعدة للخوض فى الصراع إلى هـذا الحـد مـن ناحية ، ولصداقتها لمحمد على من ناحية أخرى . وهكذا سرعان ما تولد العداء بين الدولتين الأور بيتين حول أسلوب معالجة الأزمة .

الـواقـع أن انـتـصـارات محـمـد عـلى المتوالية ساعدت فرنسا على أن تستمر فى تـأيـيـده ، بينما كـانـت روسـيـا تـلـعـب لعبتها الخاصة بها ، والنمسا كانت تساورها الهـواجـس ، وهـكـذا لم يـبـق فى الـصـورة غير بـر يـطـانـيا لتحسم الموقف بسرعة ، وخصوصا أن بامستون لم يكن ليقبل ــ وهو السياسى البارع ــ أن تفلت الأمور من يـده . أمـا الـسـلـطـان الـعـثمانى الصبى فكان يتذبذب بين الادلاء بالتصريحات الرنانة والفزع ، ولهذا لم تكن انجلترا تعتمد عليه كثيراً فى معالجتها للأزمة .

بـالرغم من اختلاف مصالح الدول الكبرى فى المنطقة ، إلا أنها رأت أن تحل الأزمـة عـن طـر يـق المفاوضات لاقرار الأوضاع فى سور ية بأسرع ما يمكن ، واتخاذ الخـطـوات الرئيسية لحماية الدولة العثمانية من الانهيار. واتفق على أن تكون ڤيينا مركزاً للمفاوضات .

ولكن فى تطور آخر ، وفى ٢٧ يولية اجتمع سفراء الدول الخمس الكبرى فى استانبول لاصدار مذكرة شاملة حول الأزمة ، خصوصا بعدما علموا أن الباب العالى أبدى استعداده لاطاعة أوامر محمد على وتلبية طلباته . وأقرت الدول الأوربية فيما بينها ــ بتوصية من مترنيخ ــ بألايتم الاتفاق حول المسألة المصرية إلا باطلاعهم واتفاقهم جميعا . كان الهدف من وراء هذه المذكرة هو الحيلولة دون أن تنفرد روسيا بالتدخل وحدها فى هذه المرحلة من المسألة الشرقية ، كما فعلت فى المرحلة الأولى .

رحب السلطان العثمانى بالمذكرة الأوربية ، فقد تأكد له أن الدول الأوربية ــ وليست الروسيا وحدها ــ أصبحت جميعها مسئولة عن أمن الامبراطورية ، كل على طريقته . ولهذا بعث السلطان برسول يدعى عاكف أفندى إلى مصر ، ليعرض على محمد على عقد هدنة يتمكن الطرفان خلالها من الاتفاق على حل يرضيهما و يعيد إلى استنانبول الأسطول العثمانى الذى سبق أن توجه به قائده إلى الاسكندرية .

كانت الفرصة مهيأة لكل من فرنسا والروسيا للهروب من إلتزاماتها تجاه الامبراطورية العثمانية بمقتضى مذكرة استانبول ، فقد كانت الحكومة الفرنسية مستمرة فى تشجيع سياسة محمد على ، وتكوين تحالف معه لتوطيد دعائم النفوذ الفرنسى فى الشرق الأدنى ، وكان نفوذها فى الجزائر قوياً ، وكانت تأمل فى أن تحول البحر المتوسط إلى بحيرة فرنسية ، فإن نجحت فى كل ذلك ، فإنها تستطيع أن تحفر قناة عبر برزخ السويس ، تتحدى بها بريطانيا ، التى تسلك طريق رأس الرجاء الصالح .

ولعلنا نتساءل الآن عن حقيقة موقف فرنسا من الأزمة ، هل كانت ترغب حقاً فى إحلال السلام بين طرفى النزاع ؟ أم أنها كانت تهدف إلى منع حدوث اتفاق بين الدول ضد محمد على ؟ الواقع أنها كانت تهدف إلى تحقيق السلام الذى يراه محمد على ، كما كانت تهدف إلى المشاركة مع الدول الكبرى فى صناعة القرارات التى تصدر لمعالجة الأزمة لتحقيق ذات الغرض ، ولضمان مصالحها فى المشرق الاسلامى من خلال تواجدها السياسى ، ولكننا لانفهم السبب وراء طلبها من محمد على ألا تتقدم قواته بعد نصيبين . ولعل هذا التخبط فى السياسة الفرنسة

كان له أثره فى ترك الميدان للسياسة البريطانية تملى فيه إرادتها على الدول الأخرى . وكانت بشائر نجاح السياسة البريطانية قد أدت إلى حدوث تقارب روسى ـ بريطانى حول معالجة الأزمة .

إذا كان فى إمكان محمد على أن يتحدى استانبول ، و يزهو بنصره عليها فى نصيين ، فإن هناك شخصاً واحداً لم يكن محمد على يستطع أن تيحداه وهو بامستون ، الذى كانت تتوافر لديه ميزتان ، الأولى تصميمه الشخصى على حل الأزمة بطريقته ، والثانية قوة بريطانية البحرية التى تستطيع أن تحول أفكاره إلى حقائق واقعة . وإذا كانت فرنسا تستطيع أن تناصر محمد على فإنها لن تستطيع أن تفعل ذلك إلى الحد الذى تتمكن به من موازنة الضغط البريطانى بحيث تترك الباشا والسلطان وحدهما فى حلبة الصراع أو على مائدة المفاوضات ، ذلك أن هناك أطرافاً أخرى كانت ترى رؤيتها الخاصة فى معالجة المسألة .

هكذا ظلت المسألة الشرقية بؤرة اهتمام الدول الكبرى لمدة عام ، ولم يكن الوفاق الظاهرى الذى التفت هذه الدول حوله فى يوليو بذى جوهر ، ففرنسا أخذت خطأ واضحاً فى تأييد محمد على ، و بريطانيا لاتثق فى الروسيا ، أما محمد على فلم يكن ليتنازل علن انتصاراته كلها ، فنراه فى أغسطس ١٨٣٩ يأمر إبراهيم باشا بالتقدم نحو قونية ، ولكن إبراهيم بحكم موقعه ، كان يخشى ثورة فى سورية إذا ما تحرك شمالاً . وهكذا تجمد الموقف عند هذه النقطة .

و بينما كان بامستون يرى الطريق مسدوداً ، نجده لايتردد فى أن يصدر أوامره لسفيره فى القسطنطينية ، كى يستدعى الأسطول البريطانى للدخول إلى الدردنيل إذا مادخل الأسطول الروسى إلى البوسفور لأى سبب أو ادعاء هكذا يتضح لنا أن بامستون (انجلترا) كان هو الشخص الوحيد دون بقية الساسة الأوربيين ، الذى أعطى معالجة المسألة الشرقية فى هذه المرحلة بالذات أهمية فائقة ، فلماذا كان ذلك ؟

الواقع أن بامستون أدرك خطأ السياسة البريطانية فى مراحلها السابقة على عام ١٨٣٣ فى تأييدها لمنح محمد على ولاية سورية نتيجة لحرب الباشا الأولى مع السلطان ، ذلك أن محمد على استفاد من وجوده فى سورية ، وأخذ يخطط لمشروعات مستقبلية عن طريق وضع يده على الجزيرة العربية والعراق ، وبهذا

يمكنه السيطرة على شرق البحر المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربى ، وهى الطرق الرئيسية المؤدية للهند . وربما يتمكن نتيجة لتلك السيطرة من تكوين وحدة سياسية واحدة ، تضم مصر والشام والعراق والحجاز واليمن ، وخصوصاً أنه وضع أسس هذه العملية فى حربه الأولى فى شبه الجزيرة العربية التى بدأها فى عام ١٨١١ .

لم يكن التصور السابق يفارق ذهن بامستون ، فهو تهديد مباشر للمصالح البريطانية فى الشرق كله ، ولكن الأمور تعقدت فى ذهن الوزير البريطانى ، عندما بعث محمد على فى عام ١٨٣٧ ، بحملة تأديب لبعض المتمردين فى منطقة الخليج العربى ، فقد أيقن بامستون أن محمد على جاد فى تنفيذ مشروعه التوسعى وأن تلك هى الخطوة الأخيرة لتنفيذه ، ومع أنه بدأ يراقب كل تحركات محمد على ــ كما سبق أن أشرنا ــ بدأ يتشدد فى موافقة تجاه الباشا ، إلا أن النجاح الذى أحرزته حملة الجزيرة العربية هذه ، زاد من مخاوف انجلترا فأسرعت باحتلال عدن ١٨٣٩ ، كى لاتقع فى أيدى الباشا .

وسوف تظل هذه المخاوف تطارد الوزير البريطانى طوال فترة معالجته للمسألة الشرقية ، فقد كان غاضبا دائما على محمد على ومتحمساً لحصاره داخل مصر دون غيرها . وهكذا تأزمت العلاقات المصرية البريطانية ، وخصوصاً أن موقف فرنسا ساعد على حدوث شىء من التباعد بين مصر وبريطانيا من ناحية وبين بريطانيا وفرنسا من ناحية أخرى .

كان بامستون قلقاً تماماً لموقف فرنسا ، وكان يريد كبح جماحها ، فهو لايرغب أن يراها قد وضعت كلتا يديها على مصر ، بنفس القدر هو لا يرغب ان يرى روسيا قد وضعت يديها على القسطنطينية . ولم ير أن قطع العلاقات مع هذه الدول بذى فائدة . ومع أن بامستون كان يكره الدولتين ، إلا أن هاتين الدولتين كانتا على غير وفاق فيما بينهما . فالواحدة تؤيد السلطان ، والثانية تؤيد الباشا ، وهما طرفى الصراع الأصليين فى المسألة الشرقية بمعناها الذى ندرسه الآن .

وفى سبتمبر ١٨٣٩ أراد بامستون أن يزيل الغموض فى موقف فرنسا فكتب يقول : « إنه لمن الواضح أن فرنسا ليس لديها استعداد للوقوف ضد محمد على ، وبريطانيا ليست على استعداد أن تجارى فرنسا فى مواقفها ولابد من اختيار واحد

من ثلاثة مواقف : إما أن يتفق الفرنسيون معنا بشرف و ينفذوا الاتفاقيات التى التزموا بها (مذكرة القسطنطينية) أو يبقوا بعيداً و يسحبوا استعدادهم للالتزام بتنفيذ تصريحاتهم ، أو أن يتحالفوا بوضوح مع محمد على ضد السلطان .

الحقيقة أن فرنسا لم تكن ترغب فى أن يحصل محمد على على استقلال فورى ، ولا هى تستطيع وحدها أن تساعده على تحقيق ذلك ، رغم تزويدها له بالخبراء والأسلحة ، ولكنها كانت تريده تابعاً لها ، خاضعاً لنفوذها ، بعيداً عن الاتصال بأية دولة كبرى أخرى ، فمصر القوية — فى نظر فرنسا — تكون سلاحاً نافعاً ضد تقدم النفوذ البريطانى ، الذى يتزايد بالتدرج فى شرق البحر المتوسط ، كما أن التعاون مع مصر يساعد على إقرار الأمور فى شمال افريقية .

لكل هذه الأسباب لم يكن فى باريس أى اتجاه أصيل يتخذ ضد الخط السياسى المصرى ، وهذا يفسر عدم ترحيب الحكومة الفرنسية بالمذكرة الجماعية التى أتفق عليها فى القسطنطينية ، وعدم استعداد فرنسا لاستخدام أسطولها ضد الباشا ، أو حتى إجباره على تسليم الأسطول العثمانى ، على العكس كانت فرنسا ترى أن محمد على يستحق كل الأراضى التى ضمها نتيجة لمعاركه الحربية طبقاً لحق الفتح .

أما النمسا ، فكان مترنيخ (المستشار النمساوى) يميل إلى تعزيز مركز الامبراطورية العثمانية التفاوضى لسببين : الأول ألا يجعل للروسيا ذريعة للتدخل فى شئون تركيا و بسط حمايتها عليها ، والثانى ان مترنيخ كان ينظر إلى تمرد محمد على ضد السلطان على أنه ثورة ضد الحاكم الشرعى صاحب الحق ، وكانت فلسفة مترنيخ التى سادت أوربا وقتئذ هى : أنه يجب مناصرة الحاكم ضد الثورات أو الحركات القومية ، مهما كان هذا الحاكم فاسداً أو ظالما . ولا شك أن مترنيخ بهذه الفلسفة كان يؤمّن حكمه وحكم وكثير من الحكومات المستبدة فى أوربا .

أما بروسيا فلم يكن لها أطماع خاصة فى هذه الأزمة ، بل كانت ترمى إلى المحافظة على السلم اتقاء للأخطار التى تنجم عن حرب أوربية ، وكان ملكها يكره فرنسا ويميل لمناهضة سياستها .

وعن الامبراطورية العثمانية ، كان باسمتون يرى أن ما يسمى بانحطاطها ومايقال حولها من أنها « جسم مريض » ، « وجزع جاف » عديم الفائدة ، غير حقيقى وغير واقعى . فلو تركت الدولة العثمانية لمدة عشرة أعوام وشأنها ، تحت حماية أوربا ، لتمكنت فى هذه الفترة أن تقوم بعملية الاصلاح الداخلى ، الذى يساعدها على النهوض من كبوتها و بعد ذلك سوف يتوقف الذين يحملون عليها عن حملتهم ضدها ، واتهامها بأنها دولة غير محترمة . وفى سبيل تهيئة جو مناسب لعملية الاصلاح فى الامبراطورية العثمانية فإن على محمد على ان ينسحب إلى حدود مصر الدولية ، وأن تحل الحماية الأوربية محل الحماية الروسية والتدخل المصرى . كانت هذه فى الواقع مفاتيح سياسة بريطانيا فى مواجهة المسألة الشرقية .

كان بامستون قد قرر طرد محمد على من سورية وإعادة الولاية إلى السلطان ، ولكن محمد على كان يفهم فلسفة بامستون المبنية على إبعاد أية دولة قوية عن التحكم فى طرق المواصلات شرق البحر المتوسط ، عبر البحر الأحمر وسورية والعراق وآسيا الصغرى ثم الخليج العربى ، ولذلك كان محمد على يرفض اقتراحات بامستون بالتقلص فى مصر .

ساعدت ظروف الروسيا الاقتصادية انجلترا على إيجاد مخرج للأزمة والجمود الذى يحيطها ، فلم يكن القيصر أو وزراءه يريدون تقديم مساعدات حقيقية للأتراك فى هذه الظروف بمقتضى معاهدة هنكيار سكله سى . ولهذا لم يكن لدى الروسيا مانع من أن تتعاون مع أية دولة أخرى فى حل المسألة الشرقية ، أو بتعبير آخر فإن عدم قدرة روسيا على الوفاء بالتزاماتها التعاهدية تجاه الدولة العثمانية هو الذى جعلها تطلب مساعدة الدول الأخرى لها فى حل الأزمة على ألا يكون هناك تدخل من جانب تلك الدول فى المبدأ الخاص بشأن إغلاق المضايق أمام السفن الحربية وقت السلم .

قرر القيصر أن يرسل — على أثر ذلك — وزيرة فى بروسيا (برونو) فى بعثة خاصة إلى لندن لبحث اتفاق مع الحكومة البريطانية حول هذه النقاط . ومنذئذ يمكن القول إن سياسة روسيا أصبحت أكثر فعالية وأكثر تعاوناً فى المسألة الشرقية . لم يكن الهروب من المأزق الاقتصادى هو هدف الروسيا الوحيد . ولكن القيصر كان يهدف باظهار روح التعاون مع بريطانيا حول المسألة الشرقية إلى أن يثبت

فشل فلسفة التحالف البريطانى ـ الفرنسى الذى ساد فى الثلاثينيات ، وحكم السياسة الأوربية بصفة عامة . وهكذا ترى أن المواقف الأوربية تجاه العلاقات المصرية ـ العثمانية كانت محكومة بالدرجة الأولى بعلاقات تلك الدول ببعضها .

وصل الوزير الروسى إلى لندن فى منتصف سبتمبر ١٨٣٩ ، فوجد بامستون أكثر تفهما لمقترحاته ، وخصوصاً عندما أكد الوزير الروسى أن أسطول بلاده إذا ما أرسل إلى القسطنطينية ليدافع عن السلطان ضد واليه الثائر ، فإن هذا التحرك لايعنى حماية روسية على الامبراطورية العثمانية ، ولن يحدث مثلما حدث فى عام ١٨٣٣ ، كما أن معاهدة هنكيار سكلسى لن تتجدد عندما تنتهى فى عام ١٨٤١ ، وفى ظل هذه الظروف سيمكن الوصول إلى تسوية جماعية .

رحب بامستون بالمقترحات الروسية للتعاون مع بريطانيا ، وحمل هذه المقترحات إلى حكومته . ولكن اتجاه المناقشات لم يكن سهلا ، فالاتجاه الحرفى بريطانيا أخذ يتزايد و يظهر عداءه للروسيا ، ولأى فكرة للتعاون معها فى الشئون الدولية . وعلى العكس من ذلك وجد بامستون تأييدا للتعاون مع فرنسا وعدم الرغبة فى هجر تلك الدولة التى ظلت لمدة طويلة الصديق الوحيد لانجلترا فى أوربا . هكذا اصطدمت الأفكار الروسية بمعارضة بريطانيا لأى سياسة تستهدف إحداث شرخ فى العلاقات البريطانية ـ الفرنسية أو بتعبير آخر فإن العلاقات الفرنسية البريطانية كانت أهم من القضية التى سيتصالح حولها الروس والبريطانيون .

أدى موقف الحكومة البريطانية إلى عرقلة خطة بامستون لحل المسألة الشرقية ، وعاد الوزير الروسى فى أكتوبر إلى بروسيا ، ومن هناك بعث بتقرير عن رحلة لندن إلى حكومته . وفى نفس الوقت كان الشعب الفرنسى ثائراً من أجل مصر ، مما جعل لوى فيليب يخشى عواقب ذلك ، فأراد أن يشغل الرأى العام الفرنسى عن هذه القضية إلى قضية أخرى ، فقرر نقل رفات نابليون من سانت هلانة وإعادة دفنها فى فرنسا .

أحدثت المفاوضات الانجليزية ـ الروسية الفاشلة نوعاً من الازعاج فى فرنسا ، ورفض لوى فيليب والمارشال سولت (وزيره الأول) الاقتراح الخاص

باستخدام القوة ضد محمد علی ، وهوعکس مایراه بامستون تماما ، ولذلك أصبح الشقاق واضحاً بين انجلترا وفرنسا ، وكتب برونو (الوزير الروسی فی بروسيا) فی نوفمبر إلى حكومته يقول « لقد مات التحالف البريطانی الفرنسی ، انجلترا لم تعد معنا ، ولكن هل هی لازالت مع فرنسا ... إن انجلترا أرملة ولكی تتزوجها فعليك بالصبر والمهارة لأنها إمرأة جميلة وهوائية » .

فی هذه الظروف التی كانت دول أوربا مختلفة فيما بينها ، كان السلطان العثمانی يتعجل هذه الدول لتنفذ تعهداتها التی قطعتها فی يوليو ١٨٣٩ . و بعد عدد من الاتصالات ومشروعات الاتفاق حول مستقبل محمد علی ومصر ، اتفقت الروسيا وانجلترا على عقد مؤتمر دولی فی لندن تحضره الدول الأوربية .

وإلى هذه المرحلة نستطيع أن نلمس نجاح السياسة البريطانية حينما قررت لندن التعاون مع أی طرف حتى لو كان مع الروسياالعدو التقليدی لبريطانيا ، كذلك نجحت السياسة الروسية فی إبعاد انجلترا عن فرنسا وكسر أواصر الصلات التقليدية بين الدولتين فی أوربا وخارجها ، وعزلت فرنسا عن المجتمع الأوربی ، ولم تنزعج فرنسا من تلك العزلة ، فهی ليست حالة استقرار دائم أو نهائی ، وربما تكون فرصة مناسبة لمراجعة سياستها واتخاذ المواقف المناسبة فی أوقاتها الصحيحة ، وقد تخرج منها فرنسا وقد حققت ماتريد .

وإذا كانت الدول تسعى جاهدة لعزل محمد علی ، فإن ذلك لن يغيرها كثيراً أو قليلاً ، ولكن عزل فرنسا بهذه الصورة وهی دولة كبرى لها كلمتها فی السياسة الدولية ، لم يكن أمراً هيناً لاعلى فرنسا ولاعلى صداقاتها القديمة من بين الدول الكبرى ، وذلك أن الوفاق الأوربی لايمكن أن يتم فی غياب دولة كبرى . ومع ذلك اندفع بامستون فی اصرار فضرب كلا من محمد علی وفرنسا .



د ـ التسوية ونتائجها ١٨٤٠ ـ ١٩٤١

فى فترة الشقاق الذى ظهر بين انجلترا وفرنسا ، بدأت الأخيرة تدرك حقيقة الصراع فى الشرق وحقيقة مصالح الدول الأوربية من وراء هذا الصراع ، ولذلك رأت اما منع الدول من التحالف ضد محمد على ، أو فرض تسوية على طريقتها هى . وهكذا بدأت العمل سراً فى الوساطة بين الدولة العثمانية ومصر ، ونجحت بعض الوقت فى خداع انجلترا على وجه الخصوص ، كما نجحت فى عزل خسرو باشا الصدر الأعظم وعدو محمد على القديم . وهكذا أصبح فى الامكان حدوث مفاوضات مباشرة بين الوالى والسلطان .

انكشفت محاولات فرنسا السرية ، وعلم بامستون بما كان يحاك من وراء ظهره ، وخشى أن تفعل فرنسا فى عام ١٨٤٠ ماسبق أن فعلته روسيا فى عام ١٨٣٣ ، وحان الوقت لروسيا أن تحقق أهدافها فى تمزيق العلاقات البريطانية الفرنسية . لم يكن بامستون يجهل هذه الألاعيب السياسية ، وتحرك بسرعة فى غضب ، ودعا كلاً من الروسيا و بروسيا والنمسا ـ دون فرنسا ـ إلى اجتماع بحضور شكيب أفندى (مندوب السلطان) لتوقيع اتفاقية بشأن المسألة الشرقية ، تكون بمثابة معاهدة لحماية السلطان أولا وقبل كل شىء . و بذلك أمسك بامستون الزمام فى يديه وساق القطيع الأوربى وحده فى اندفاع حتى داس كلاً من مصر وفرنسا .

* معاهدة لندن ١٥ يوليو ١٨٤٠ :

تقضى الاتفاقية بأن يسحب محمد على قواته من كل البلاد التى احتلها من الدولة العثمانية ، وأن يخول له ولخلفائه حكم مصر وراثيا ، أما ولاية عكا فتعطى

له مدى الحياة بشرط أن يقبل بنود هذه المعاهدة فى خلال عشرة أيام من تاريخ تبليغة بها ، وان ينفع قبوله باخلاء جنوده من جزيرة كريت و بلاد العرب واقليم أدنه ، وأن يعيد لتركيا أسطولها ، وإذا لم يقبل ذلك فى خلال عشرة أيام أخرى يحرم من ولاية عكا ، ثم يمهل عشرة أيام أخرى لقبول الحكم الوراثى لمصر وسحب جنوده من مختلف البلاد العثمانية ، فإذا انقضت هذه المهلة دون قبول لتلك الشروط كان السلطان فى حل من حرمانه من ولاية مصر ، وفى كل الأحوال تصبح مصر مرة أخرى ولاية عثمانية .

تضمنت الاتفاقية أيضاً فى حالة القبول ، أن يدفع محمد على ضريبة سنوية للباب العالى ، تحدد حسب طبيعة البلاد التى يعهد إليه بإدارتها ، وأن تسرى فى مصر وفى ولاية عكا جمع المعاهدات المبرمة بين الدولة العثمانية والدول الأخرى ، وأن يتولى محمد على وخلفاؤه جباية الضرائب باسم السلطان ، على أن يتولوا الانفاق على المجالات العسكرية والمدنية فى البلاد التى يحكمونها . وأن تعد قوات مصر البحرية جزءاً من القوات العثمانية .

يتكفل الحلفاء — فى حالة رفض محمد على لتلك الشروط — باللجوء إلى القوة لتنفيذها — كما تتعهد الدول بحماية عرش السلطان إذا تجرأ محمد على عليه .

واضح أن المعاهدة كانت قاسية على محمد على ، فقد كان بامستون مهندسها ، ولذا لم تخل من الرغبة فى الانتقام من ذلك الباشا العميل لفرنسا ، والذى تسبب فى قدوم الروس إلى المضايق ، وامتد حقد بامستون إلى مصر ، وأخذ يعمل على تحطيم قوتها العسكرية ونفوذها السياسى ، ويمكن القول إن انجلترا وضعت أساس سياستها الاستعمارية لمصر منذ ذلك الوقت .

كان من أهم آثار هذه المعاهدة سوء العلاقات بين انجلترا وفرنسا ، التى شعرت بأن الدول الأوربية تآمرت ضدها ، وأعاد هذا الموقف إلى أذهان الفرنسيين تلك الأحداث التى جرت فى عام ١٨٦٥ ، ولذلك اعتبرها الفرنسيون إهانة لحقت بفرنسا وضربة قاضية لها ، وانطلقت الصحافة الفرنسية فى صراع محموم ، وأعلنت فرنسا استعدادها للحرب ، ونادت بالانتقام من دول أوربا تعويضا لها ولمصر . ولكن بامستون كان على ثقة من أن فرنسا لن تحارب ، وأن

ما جرى ليس إلا انفعالا عاطفيا ، وأدرك رئيس الوزراء نفسه أن إقحام فرنسا فى حرب مع انجلترا سوف يعرض البيت المالك للخطر.

حينما علم محمد على بتوقيع إتفاق لندن أخذ يستعد للدفاع عن مصر ، وفى ١٦ أغسطس حضر مندوب الدولة العثمانية (رفعت بك) يحمل شروط الاتفاق ، ولكن محمد على أعلن فى حضور ممثلى الدول الأوربية عدم قبوله لهذه الشروط ، وكان فى ذلك الموقف معتمداً اعتماداً أساسياً على تأييد فرنسا ، وعلى الحقوق التى أعطته إياها معاهدة كوتاهية ١٨٣٣ . ولكن يبدو أن محمد على لم يكن يعلم ان دولة أوربية لن تدخل حرباً من أجله مهما كان الثمن .

استدعى محمد على رفعت بك فى محاولة لتمويه موقفه كى يتدارس الأمور عن قرب ، وأبلغه بانتهاء الخلاف بينه وبين السلطان دون تدخل من الدول الأوربية ، ولعله أراد من وراء ذلك الافلات من التقيد بمهلة العشرة أيام ، ومن الملاحظ أن استدعاء رفعت بك تم فى أواخر تلك المهلة ، وحينما سعى هذا بصحبة وكلاء الدول الأوربية المسئولة عن المعاهدة لسماع الكلمة الأخيرة من محمد على ، لم يلتقوا به وإنما استقبلهم بوغوص بك (وزير محمد على) الذى لم يحصلوا منه على إجابة شافية .

اعتبر وكلاء الدول موقف محمد على هذا رفضا ضمنياً للمعاهدة . وعاد رفعت بك إلى الآستانة ، فتشاور مع الصدر الأعظم ، ونوقش الأمر مع سفراء الدول فى الآستانة ، واستقر الرأى على خلع محمد على من ولاية مصر ، وأصدر السلطان فرمانا بذلك ، وبلغ به محمد على فى سبتمبر ١٨٤٠ — وفى اليوم التالى غادر وكلاء الدول مصر ، التى أصبحت فى حالة حرب مع الدولة العثمانية وحلفائها .

لجأ بامستون إلى استخدام القوة ، فأرسل تعليماته إلى الأسطول البريطانى فى البحر المتوسط بقطع الاتصالات البرية والبحرية بين مصر والشام ، وفى نفس الوقت أرسلت التعليمات إلى بونسنبى فى الآستانة بتهيئة الجو لهذا الهدف واشعال نار الغضب ضد محمد على فى الشام ، وعلى الفور جاءت الأنباء من الشام على خير ما اشتهى بامستون ، وخرجت عكا من أيدى الجيش المصرى ، ولم يستطيع الجيش مواجهة الثورات التى أحدثها الانجليز، بعد أن نزلت قواتهم على سواحل الشام .

أراد بامستون إحداث الاضطرابات فى أوربا نفسها ، فنادى بعزل محمد على من مصر وإخراجه هو وأسرته منها ، ظل محمد على يقاوم إلى أن تأكد له أن فرنسا غير قادرة على مواجهة أوربا ، فى نفس الوقت تأكد لبامستون أن فرنسا لن تحاربه ، فقد سحبت تأييدها لمحمد على ، واستدعى رئيس الوزراء الفرنسى الأسطول الفرنسى فى الشرق للعودة إلى فرنسا .

بعد أن تم احتلال الثغور السورية من جانب الحلفاء ، توجهت الأساطيل الأوربية إلى الأسكندرية ، لتهديد محمد على تهديداً مباشراً ، واسترداد الأسطول العثمانى . وبدا محمد على بادئ الأمر مصراً على موقفه الأساسى ، ولكنه فكر جلياً فى الأمر ، ورأى اجتماع الدول ضده ، كما رأى أن حليفه الوحيد (فرنسا) قد خذله . وحينما التقى قادة الأساطيل الأوربية ، فرضوا عليه مُلك مصر وراثيا ، ونصحوه بقبول هذا العرض قبل ضياعه . وفى ٢٧ نوفمبر أمضى قائد الأسطول مع محمد على اتفاقا أعطاه بمقتضاه فرصة مناسبة لسحب قواته من سورية فى أمان . وعليه مقابل ذلك أن يسلم الأسطول العثمانى ، وأن يعلن خضوعه للسلطان كسيد أعظم ، وأن يأخذ حكم مصر وراثيا .

فشلت محاولات فرنسا للتدخل فى هذه المرحلة من الأزمة ، وكانت تأمل فى أن يطلب منها محمد على ذلك ، ولكن الصداقة المصرية الفرنسية كانت تذبل بالتدريج ، ومع نهاية ١٨٤٠ كان محمد على مقتنعاً بأهمية استمرار وجوده فى مصر ، وعليه فقد أعاد الأسطول العثمانى فى يناير ١٨٤١ .

* انتصار بامستون :

فى ١٦ يناير ١٨٤١ وصلت بامستون أنباء خضوع محمد على ، فأخذ فى إذلاله بوضع مزيد من الضغوط عليه ، واستخدم فى ذلك حلفاءه فى أوربا ، وصدق جرانت إذ يقول « امسك بامستون الزمام بيديه وساق القطيع الأوربى فى اندفاع وحده حتى داس مصر وفرنسا تحت قدميه » .

توسطت ملكة بريطانيا لدى حكومتها للتخفيف من الضغط الواقع على محمد على ، وخصوصاً أن رئيس الوزراء الفرنسى الجديد كان معتدلاً فى علاقاته بانجلترا ومسالما ، ولكن بعض علامات الدهشة بدأت تظهر لدى المحافظين على كيان

الدولة العثمانية ، إذ كيف تطبق الدول تلك السياسة فى نفس الوقت الذى يمنح فيه محمد على ملك مصر وراثياً .

اجتمعت الدول الأربع لدى الباب العالى الذى أصدر فرمان فبراير ١٨٤١ بجعل حكومة مصر وراثية فى أسرة محمد على ، وكان للسلطان الحق بمقتضى هذا الخط فى تعيين من يشاء من أعضاء الأسرة الحاكمة عند وفاة أميرها الحاكم ، وألا تجند مصر أكثر من ١٨ ألف جندى ، وأن تجمع الضرائب بنفس الطريقة التى تجمع بها فى تركيا ، وأن يرسل للدولة منها الربع . رفض محمد على هذه القيود الشديدة على حركته فى البلاد ، فاهتمت النمسا بالأمر وسعى مترنيخ لعزل الصدر الأعظم (رشيد باشا) الذى كان يعمل بناء على نصائح السفير البريطانى .

صدرت أوامر جديدة بتعيين محمد على والياً على مصر ، وجعل مصر فى أبنائه بعده الأرشد فالأرشد ، فقبل الباشا هذا التعديل فى عملية توريث الحكم . وفى ١٠ مايو ١٨٤١ كتب محمد على يستسمح السلطان فقال : « إن الله ــ سبحانه وتعالى ــ لم يثقل كاهل العبد بشروط ليست فى وسعه ، فكيف يطلب السلطان ــ خليفة الله فى أرضه ــ أن يضيف لمنته شروطا لايمكن تنفيذها » . هكذا رضى محمد على بالأمر الواقع .

وبالاضافة إلى نجاح سياسته فى تقليم أظافر محمد على ، استطاع بامستون تعطيل معاهدة هنيكار سكله سى من الناحية العملية ، ثم تمكن من اقناع الدول الأربع الكبرى ومعها فرنسا لامضاء إتفاقية المضايق فى ١٣ يولية ١٨٤١ ، وهكذا لم تخرج انجلترا من الصراع العثمانى صفر اليدين ، بل أجبرت مصر على التقلص إلى حدودها التقليدية القديمة من ناحية ، وأبطلت مفعول المعاهدة الروسية ــ العثمانية من ناحية أخرى ، ووقعت اتفاقية لتنظيم الملاحة فى المضايق من ناحية ثالثة ، وذلك عن طريق النص على عدم السماح بالمرور للسفن الحربية الأجنبية فى مضيقى البوسفور والدردنيل .

مع أن بامستون ظل يقاوم لمدة طويلة ــ منذ توليه الوزارة ــ عملية تقسيم الامبراطورية العثمانية ، ويعتنق مبدأ المحافظة عليها ــ بالرغم من احتلال

بر يطانيا لعدن سنة ١٨٣٩ ، و ينفى عنها كونها أصبحت جزءاً يابساً أو جسماً ميتاً ، إلا أن هذه الأفكار أتيح لها أن تكون صحيحة فى أعين الإنجليز على وجه الخصوص فى عام ١٩١٥ ــ فوجدت بر يطانيا نفسها فى نفس المعسكر الذى تزعم عملية التقسيم منذ قرن مضى ، ووقعت اتفاق سايكس بيكو مع كل من روسيا وفرنسا فى العامالتالى .

على كل حال ، عُدّل وضع مصر الدولى فى عام ١٨٤١ ، وأصبحت الوثائق الأساسية لتحديد مركز مصر الدولى منذ ذلك الوقت وحتى الحرب العالمية الأولى فى عام ١٩١٤ هى : معاهدة لندن (١٥ يولية ١٨٤٠) والخط الشر يف الهمايونى (١٣ فبراير ١٨٤١) وفرمان (١٠ يونية ١٨٤١) .

ومع أن المد المصرى تقلص إلى حدود مصر الجغرافية إلا أن مركز مصر قد ارتفع من مجرد ولاية فى الامبراطور ية العثمانية إلى دولة مستقلة استقلالا ذاتياً ، ومقيداً بقيود السيادة العثمانية . لقد اعترفت المعاهدة بمركز مصر الدولى وجعلت حكومتها وراثية فى أسرة محمد على ، وكانت ولاية الحكم فى ذلك العهد أحد مظاهر السيادة والاستقلال . أما عن القيود التى وردت بها فلم تكن سوى قيود شكلية كالجزية التى تدفع للباب العالى ، وسر يان المعاهدات التى عقدتها استانبول مع دول أخرى على مصر ، واعتبار قوات مصر جزءا من القوات التركية .

ومهما يقال فى شأن هذه التسو ية ، فقد أثبتت الأيام ا نها كانت نظاماً ناجحاً ، فقد استمر هذا النظام سائداً حتى الحرب العالمية الأولى ، حينما وضعت مصر تحت الحماية البر يطانية ، وظلت أسرة محمد على تحكم طبقاً لهذا النظام حتى قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ .

وإذا كان بامستون قد نجح بحق فى وضع محمد على داخل اطار مصر الجغرافى فإنه نجح أيضا فى إلغاء معاهدة هنكيار سكلة سى عمليا ، ذلك أنه استطاع اقناع كلاً من النمسا و بروسيا وفرنسا وروسيا بتوقيع اتفاقية المضايق فى ١٣ يولية عام ١٩٤١ وأهم النتائج التى أسفرت عنها هذه الا تفاقية بالنسبة للدول الأور بية أن روسيا لم تعد وحدها مسئولة عن حماية الدولة العثمانية ، وإنما أصبحت حمايتها مسئولية الدول الكبرى مجتمعة ، و بذلك انتهت الامتيازات التى تمتعت بها روسيا فى الدول العثمانية منذ ١٨٣٣ . وأهم من ذلك كله أن المضايق (البوسفور

والدردنيل) لم تعد مفتوحة أمام السفن الحربية الروسية ، و بذلك حصر النشاط الحربى للسفن الحربية الروسية ، فى داخل البحر الأسود ، وعزل عن ممارسة أى نشاط عسكرى فى منطقة شرق البحر المتوسط ، وهو أمر كانت الحكومات البريطانية معينة به كثيرا ، و يتضح لنا ذلك من تتبع أصول السياسة البريطانية تجاه الدولة العثمانية منذ بداية القرن التاسع عشر ، على النحو التالى :

بدأ اهتمام بريطانيا الحقيقى بالدولة العثمانية حينما أبدت الروسيا فى أكثر من مناسبة حرصها على تقسيم ممتلكاتها وكانت أولى تلك المحاولات فى القرن التاسع عشر فى مؤتمر فيينا سنة ١٨١٥ ، ومنذئذ بدأت انجلترا تتبع سياسة تهدف إلى إبعاد جميع المحاولات الروسية الهادفة إلى فرض النفوذ الروسى على استانبول بالقوة .

وكانت ثورة اليونان فى العشرينيات من القرن التاسع عشر البداية العملية كى تضع بريطانيا أصول سياستها التقليدية ، التى اتبعتها طوال القرن حتى الحرب العالمية الأولى . فمع أن كانج كان قد وضع فى عام ١٨٠٧ مبدأ المحافظة على سلامة الدولة العثمانية ، إلا أن هذا المبدأ أصبح موضع اختبار حقيقى حين قامت الثورة فى اليونان تطالب بالاستقلال عن الدولة العثمانية . وخصوصاً أن الروسيا التى تتزعم مدرسة تقسيم الدولة العثمانية كانت تساند الثورة اليونانية ، بينما كانت الحكومات المستبدة فى وسط أوروبا تقف ضد تلك الثورات . فى ظل هذه الاتجاهات المتصارعة كانت بريطانية الدولة الديمقراطية فى موقف لاتحسد عليه . فهى ترغب فى أن يحصل اليونان على استقلاله باعتباره كيانا أوربيا يجب أن يتمتع بحق تقرير مصيره ، ولكنها ان فعلت ذلك تجد نفسها تقف فى نفس المعسكر الروسى ، الذى يدعو إلى اتباع سياسة التقسيم ضد مبدأها التقليدى المحافظ على الكيان العثمانى ، وهى إن وقفت إلى جانب الحكومات المستبدة وتمت الثورة فى اليونان إنما تقتل بذلك مبدأ ديمقراطياً هاماً فى سياستها .

ربما بدا الأمر أكثر سهولة على بريطانيا لوأن مصر لم تتدخل لمشاركة السلطان العثمانى فى قمع الثورة ، فالنجاح الذى حققه محمد على فى الجزيرة العربية أثار شعوراً بالقلق فى انجلترا ، لخوفها على مصالحها نتيجة امتداد نفوذ حاكم قوى فى المناطق الواقعة شرق البحر الأحمر إلى الخليج العربى ، وهى مناطق تراها حيوية

لطرق مواصلاتها للهند ولهذا نجد أن حكومة الهند البريطانية تسارع إلى عقد اتفاق تعاون وتحالف بين البريطانيين وابراهيم باشا ، ولكن محمد على رفض فكرة التحالف مع بريطانيا بايعاذ من استانبول التى رأت ان انجلترا تهدف إلى تعزيز نفوذها فى منطقة الخليج العربى وجنوب البحر الأحمر.

أدى هذا الموقف فى العام التالى (١٨٢٠) إلى أن تسارع بريطانيا إلى اتخاذ موقف عملى بعقد اتفاق تجارى مع إمام صنعاء لصالحهم ، وعقد عدد من المعاهدات المانعة مع إمارات الساحل العمانى ، وكانت هاتين الخطوتين رداً حاسماً على فشلها فى التحالف مع مصر ، وسوف نلاحظ أن بريطانيا ستراقب عن كثب التطورات التى ستحدث فى مصر ، وعلاقة هذه بالمواقف التى ستخرج من استانبول والدول الأوربية الأخرى ، وسوف تنعكس مواقف مصر تجاه استانبول على سياسة بريطانيا تجاه كل من السلطان العثمانى ومحمد على .

هال البريطانيين ما أحرزه محمد على من مركز متميز فى مصر والسودان والجزيرة العربية ، وتحكمه فى منطقة البحر الأحمر بضفتيها ، وكان الرد الطبيعى لانجلترا هو إيجاد مزيد من الركائز الثابتة بالقرب من مناطق النفوذ المصرى فاحتلت انجلترا عدن عام ١٨٣٩ .

نجح محمد على فى معاونة السلطان فى أكثر من مجال ، وشجع هذا النجاح السلطان العثمانى أن يعرض عليه عرضاً مماثلاً فى عام ١٨٢٤ ، عندما طلب منه إخماد الثورة اليونانية ، ولكن محمد على تردد هذه المرة ، فقد كان كل ما يشغله وقتها هو التفكير فى اعلان استقلاله عن الامبراطورية العثمانية ، وكان عليه أن يهادن استانبول بتلبية طلباتها ، كما كان عليه أن يفكر بحذر شديد فى مواقف الدول الأوربية إزاء خطواته نحو الاستقلال من ناحية ، وإزاء موقفه المحتمل نحو قمع الثورة فى اليونان من ناحية الأخرى .

انتهى محمد على إلى قراره بمؤازرة السلطان العثمانى ، وفى نفس العام خرجت الحملة المصرية من الاسكندرية بقيادة ابراهيم باشا ، وفى اليونان عين السلطان العثمانى خسرو باشا ـــ عدو محمد على القديم قائداً للأسطول المصرى ـــ العثمانى ، وقبل ابراهيم التعاون مع خسرو وتولى قيادة القوات البرية ، ونجح فى تقدمه حيث فشلت القوات العثمانية .

كانت الروسيا أسرع الدول الأوربية تدخلاً لمناصرة الثورة اليونانية ووقف تقدم القوات المصرية ، أما باقى الدول الأوربية فقد انتابها شىء من التردد فى البداية ، ولكن هذا التردد سرعان ماتبدد نتيجة للتدخل الروسى ، وتولت بريطانيا زعامة العالم الغربى للتدخل الفورى لمساعدة اليونان لنيل استقلاله ، هذا بالرغم من السياسة النمساوية التى تبناها مترنيخ والتى كانت تهدف إلى قمع الحركات الثورية فى أوربا ، وكان الاتجاه العام يميل نحو إرسال أسطول روسى — فرنسى — بريطانى مشترك إلى مياه اليونان إذا تطلب الأمر ذلك ، ولقد فكر البريطانيون فى ذلك الوقت (١٨٢٦) فى إقناع محمد على ، مقابل أن يساعدوه فى الحصول على باشوية سوريا بدلاً من باشوية المورة ، وأن يعطى تسهيلات فى بناء السفن .

ربما أردات بريطانيا بهذه الخطوة أن تتقرب من محمد على ، وأن تبعده عن فرنسا صديقته التقليدية ، التى يعتقد الانجليز أنها وراء تفكيره فى إعلان استقلاله عن الدولة العثمانية ، ولكن معظم الانجليز كانوا يثقون فى حكمة محمد على ، وحرصه على عدم توريط نفسه فى مثل هذه المشكلة الكبرى . الواقع أن محمد على لم يتردد فى مخاطبة جميع الدول الأوربية ، مظهراً صداقته لهم واستعداده للتعاون معهم ، أما إذا حدث صدام مع تلك الدول ، فإنه سيختار انجلترا حليفة يستفيد منها ويفيدها ولكن « إذا فكرت انجلترا فى أى مشروع للاستيلاء على البلاد فسيكون لنا شأن آخر معها » . لم تكن طموحات محمد على سراً ، وكان كل مايرجوه ألاتعارض انجلترا سياسته فى الجزيرة العربية أو السودان ، وها نحن نجدها فى مناسبة حرب المورة تعرض عليه ولاية سوريا .

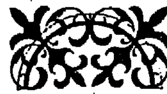
عندما التقت الأساطيل الأوربية الثلاثة فى مياه المورة حدث شىء من سوء التفاهم ، أسفر عن صدام مسلح بين الأسطولين المصرى العثمانى من جهة والأساطيل الأوربية من الجهة الأخرى ، وانتهى الأمر فى عام ١٨٢٧ بتدمير الأسطولين المصرى والعثمانى تماما ، وأعقب ذلك تسوية سياسية بمقتضاها نال اليونان استقلاله كاملاً عن الدولة العثمانية .

أدى استقلال اليونان إلى اضاعة الفرصة التى كانت متاحة أمام الروس للتدخل فى أمور الدولة العثمانية ، ونجحت سياسة انجلترا فى ابعاد الروسيا ، ولكن

أسلوب التفاهم بين الطرفين الروس والبريطانى لم يعد قائما ، فقد صارت بريطانيا تخشى الروسيا أكثر من ذى قبل ، كما أن الروسيا أصبحت أكثر استعداداً للانتقام من العثمانيين فأعلنت الحرب عليهم فى عام ١٨٢٨ ، ولم تفلح انجلترا فى وقف هذه الحرب قبل أن تبدأ ، وهزمت الدولة العثمانية وتقدم الجيش الروسى فى آسيا حتى أوضروم وفى أوربا حتى أدرنة ، وهدد العاصمة استانبول : وهاج الرأى العام فى أوربا ضد التقدم الروسى ، ولم تستطع انجلترا أن تفعل شيئا للسلطان العثمانى الذى اضطر إلى توقيع معاهدة أدرنة فى ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ ، التى تعتبر نصراً صريحاً للسياسة الروسية ، فقد ضمنت بعض الامتيازات فى ولايات الدانوب ومنطقة القوفاز ، و يعتبر ذلك ضربة قوية للسياسة البريطانية تجاه المسألة الشرقية .

غير أنه خفف من وطأة التفوق الروسى ، أن سياسة روسيا التقليدية تجاه الدولة العثمانية أخذت تتبدل مؤقتاً بعد عام ١٨٢٩ واستمرت كذلك إلى ان عقدت معاهدة هنكبار سكله سى ١٨٣٣ ، ثم توطدت بهذه المعاهدة إلى أن ألغيت بجهود بريطانيا فى عام ١٨٤١ ، وعادت روسيا إلى سياستها التقليدية .

وهكذا نجد أن الروسيا تبنت سياسة مغايرة تماما للسياسة التى تبنتها انجلترا فى معالجة المسألة الشرقية ، وسوف نرى أن هذا الخلاف الجوهرى فى معالجتهما للمسألة الشرقية سوف يقودهما إلى ميدان الحرب بالرغم منهما فيما يعرف باسم « حرب القرم » .



الفصل الثانى

بر يطانيا وفرنسا والعلاقات الروسية ـ العثمانية فى حرب القرم ١٨٥٣ ـ ١٨٥٦ (*)

أ ـ الطر يق إلى حرب القرم
ب ـ الدبلوماسية الأور بية إبان حرب القرم
حـ ـ التسو ية ونتائجها ١٨٥٦

(٥) من محاضرات ألقاها المؤلف على طلاب أقسام التار يخ فى جامعات القاهرة والأسكندر ية و بنها فى أعوام ١٩٨٢/٨٣، ١٩٨٣/٨٤، ١٩٨٤/٨٥.

أ ــ الطريق إلى حرب القرم

إذا كان ضعف الدولة العثمانية من جهة وطموحات والى مصر محمد على من جهة أخرى هما سببا إثارة المسألة الشرقية كما سبق أن رأينا ، فإن ضعف الدولة العثمانية وطموحات روسيا القيصرية هما أيضا سبباً إعادة إثارة المسألة الشرقية فيما يعرف باسم « حرب القرم » وبالرغم من اختلاف الأهداف والمصالح بين الروسيا وبعض الدول الأوربية فى الدولة العثمانية ، إلا أن الظاهرة العامة التى سادت خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هى أن هذه الدول الأوربية كانت ترغب فى الاجهاز على كيان الدولة العثمانية المتداعى .

غير أن انجلترا كانت ترى غير ذلك ، فانهيار الدولة العثمانية سوف يخلق مشاكل من نوع جديد بين الدول الأوربية حول الاتفاق على مصالحها هناك ، كما أنه سوف يكون من الصعب خلق نظام جديد من بقايا الدولة العثمانية ، يمكنه حفظ توازن القوى فى المنطقة من ناحية وابعاد أخطار الدول الطامعة فى الممتلكات العثمانية من ناحية أخرى . وبسبب الصدام الذى نشأ بين جوهر السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية ، وجوهر السياسة البريطانية قامت حرب القرم .

فانجلترا كانت ترى أن المحافظة على الوضع الراهن بكل أبعاده هو أسلم الوسائل لتطبيق سياستها ، ولكن روسيا وجدت أن الأحوال التى وصلت إليها شعوب البلقان تحت الحكم العثمانى تكفى لكى تكون سبباً لازاحة هذا الحكم وتحرير تلك الشعوب ، ومع أن هذا لم يكن سبباً حقيقياً بقدرما كان واجهة تخفى وراءها المطامع الروسية فى الوصول إلى القسطنطينية والمضايق ، إلا أنه ليس من الواضح تماماً ماإذا كانت الروسيا تسعى إلى ضم هذه المناطق ، أو تسعى إلى مجرد ضمان نفوذ لها فيها لتأمين مصالحها فى النهاية . وقد نميل إلى أن سياسة الضم للأراضى لم تكن واردة ، وأن روسيا كانت تسعى فقط لكى تؤمن مصالحها فى

الامبراطور ية العثمانية ، ويمكن ان نستشف ذلك من قناعة الروس بما توصولوا إليه فى معاهدة هنكيار سكله سى .

و يبدو أن التشكك وسوء الظن من جانب الساسة البر يطانيين فى حقيقية السياسة الروسية تجاه الدولة العثمانية ، وخصوصا تلك الأفكار التى كونها الوز ير البر يطانى بامستون ، هى التى دفعت كثير ين من المؤرخين إلى الاعتقاد بأن روسيا كان لها أطماع فى الأراضى العثمانية ، وعلى كل حال فإنه مهما يقال عن هذه الأطماع الروسية فما لاشك فيه أن روسيا كانت تر يد المضايق والقسطنطينية بالإضافة إلى هيمنتها على المسيحيين الخاضعين للكنيسة الأرثوذكسية .

وإذا كانت الثورة فى البلقان ضد الحكم العثمانى تعتبر إختباراً حقيقيا لسياسة انجلترا التقليدية تجاه الدولة العثمانية ، فإنها تعتبر فى ذات الوقت اختياراً حقيقياً آخر لمبادئها الديمقراطية وحق تقر ير المصير للشعوب . هذا التناقض الواضح فى دعم المبادئ والسياسات التى ظهرت فيه انجلترا احتاج إلى مز يد من العمل والدبلوماسية .

وانعكس ذلك بوضوح على سياسة انجلترا فى القارة الأور بية وفى منطقة شرق البحر المتوسط فالروسيا والنمسا كانتا جارتين قو يتين للدولة العثمانية ولمنطقة الثوره فى البلقان ، وتطلب ذلك الموقف وجوداً بر يطانيا واضحا فى منطقة شرق البحر المتوسط ، ولم يكن ذلك متاحاً بدون الأسطول البر يطانى ، الذى رافقه أسطول فرنسى لصد أى خطر محتمل على مصالحها فى هذه المنطقة سواء جاء ذلك نتيجة انهيار الدولة العثمانية أو نتيجة التسلل الروسى إلى المياه الدافئة .

ولعله مما يز يد فى تعقيد هذه المسألة ، أن الثوار فى البلقان كانوا يتطلعون إلى مساعدة كل من روسيا والنمسا وفرنسا وانجلترا على حد سواء ، باعتبارها جميعها دولاً أور بية كبرى ومتحضرة ، بصرف النظر عن اتجاهاتها السياسية العامة . ومع أن البلقان أقرب إلى الروسيا من الناحية العنصر ية والعقائدية مما يعطى للروسيا أولو ية على باقى الدول الأور بية فى مؤازرة الثورة هناك ، الا أن هذه الدول رأت ألا تترك روسيا وحدها تستأثر بالنتائج التى سوف تترتب على تحر ير البلقان ، وهكذا اشتركت الدول الكبرى فى معالجة مسألة البلقان إلى أن نالت اليونان استقلالها .

وأتت الروسيا فرصة أخرى تستطيع من خلالها التدخل بمفردها فى شئون الدولة العثمانية ، فقد كان القيصر الروسى يرى أن التزاماته تجاه الارثوذكسى فى الدولة العثمانية تحتم عليه التدخل لحماية حقوقهم ومصالحهم ، وضمان حرية العبادة ، والاشراف المباشر على الكنائس فى القسطنطينية و بيت لحم . وعززت الروسيا مطالبها فى الدولة العثمانية بنصوص معاهدة كوتشك قينا رجى التى سبق أن عقدتها مع الدولة العثمانية فى عام ١٧٧٤ والتى نص فيها لأول مرة على أن السلطان العثمانى هو خليفة المسلمين .

ومن ناحية أخرى فإن فرنسا رفعت دعاوى مماثلة لتدعيم مصالحها السياسية والاقتصادية والدينية فى منطقة شرق البحر المتوسط ، و بنت فرنسا حججها على معاهدة الامتيازات التى عقدتها مع السلطان العثمانى فى عام ١٥٣٥ .

ومع أن معاهدة ١٥٣٥ مع فرنسا عقدت بين العثمانيين وفرنسا فى فترة قوة الدولة العثمانية إلا أن معاهدة ١٧٧٤ مع الروسيا عقدت فى مرحلة حرجة من مراحل الضعف التى مرت بها الدولة العثمانية ، وإلى هذه المعاهدات سواء تلك المعقودة فى فترة الضعف أو فى فترة القوة تعود المشكلة الدينية التى كانت أحد المحركات الرئيسية لحرب القرم .

وتسمى مثل هذه المعاهدات بمعاهدات الامتيازات ، وهى المعاهدات التى ضمنت لعدد من الدول الأوربية فرصا طيبة فى المجالات التجارية فى الدولة العثمانية ، كما منحت حرية العقيدة وممارسة الشعائر للأوربيين فى مختلف أرجاء الدولة .

وبمقتضى هذه الامتيازات تمتع الأوربيون فى الدولة العثمانية بما لم يتمتع به أهل البلاد ، ولهذا سميت بالامتيازات . وكانت هذه المعاهدات تتجدد تلقائيا بتولى السلاطين الجدد الحكم فى استانبول . ولكن منذ منتصف القرن الثامن عشر لم يعد هناك حاجة إلى تجديدها ، وأصبحت تتصف بالاستمرار أو الدوام ، وفى كثير من الأحيان كانت بنودها تزداد عدداً وتتسع نطاقا . وأهم الشروط التى تضمنتها هذه المعاهدات :

١ ــ يتمتع رعايا الدول الأوربية بحرية الملاحة فى مياه الدولة العثمانية ، واستخدام موانيها والتنقل فى أراضيها ، و يتاجرون فيها جميعا ، وتخفض لهم الجمارك والضرائب .

٢ ــ يعفى الأوربيون الذين أقاموا أقل من عشر سنوات فى أراضى الدولة العثمانية من الضرائب ومن الخدمة العسكرية .

٣ ــ إذا ما حدث صدام على أرض عثمانية بين شخصين الواحد أوربى والآخر عثمانى فإن محاكمة الأوربى تتم أمام المحكمة القنصلية لبلاده .

٤ ــ يحضر محام يمثل القنصلية التى ينتمى إليها شخص أوربى متهم فى قضية معروضة أمام المحاكم العثمانية .

٥ ــ فى حالة القبض على شخص أوربى أو تفتيش منزله ، فإن ذلك لا يتم إلا فى حضور مندوب عن قنصلية بلاده .

٦ ــ يتمتع الأوربيون بحق إنشاء مكاتب بريد خاصة بهم فى مختلف المدن العثمانية .

٧ ــ يُسمح لروسيا ببناء كنيسة فى استانبول على أن تبقى هذه الكنيسة تحت حمايتها بصفة دائمة ، وأن تصبح روسيا مسئولة عن جميع المسيحيين الارثوذكسى وكنائسهم فى مختلف أنحاء الدولة العثمانية .

٨ ــ وبالنسبة لفرنسا حصلت على حق اللاتين فى إقامة كنائس وأديرة فى القدس وفى بعض الأماكن المقدسة الأخرى .

وهكذا يكفل نظام الامتيازات للمواطن الأوربى العادى ما يتمتع به الدبلوماسيون وحدهم ، على غير ما هو معروف من أن الأجنبى ــ أى أجنبى ــ يخضع للقوانين والنظم السائدة فى البلد الذى يتواجد فيه ، وبهذا الأسلوب فإن الدولة المانحة للامتياز تفقد كثيرا من سيادتها على أرضها .

وقد دعت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والدينية المعقدة إلى عقد معاهدات الامتيازات بين الدولة العثمانية وأوربا ، فالأولى كانت مدفوعة إلى أن تنهج سياسة توفق بها بين الميزات الناتجة عن الإتجار مع الغرب وبين الشعور بعدم الارتياح الذى يتولد لدى معظم المسلمين نتيجة تعامل حكوماتهم مع أوربا المسيحية ، وتقتضى هذه السياسة أن تتجنب الحكومة قيام اتصال اجتماعى او ثقافى بين الطرفين . هذا فى مرحلة القوة . أما فى مرحلة الضعف فكانت الدولة

العثمانية مضطرة ــ تحت الضغط السياسى أو العسكرى ــ إلى توقيع معاهدات غير متكافئة .

ولعل الدولة العثمانية كانت تهدف إلى تأمين مواطنيها اجتماعيا وثقافيا بعزلهم عن المؤثرات الغربية . أما الأوربيون فكانوا يسعون إلى تهيئة أفضل الظروف لتنشيط تجارتهم وحماية مصالحهم ، وضمان حرية العبادة لهم أثناء تواجدهم بأرض الدولة العثمانية .

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كانت هناك سبع عشرة دولة أوربية تتمتع بامتيازات فى مختلف أرجاء الدولة العثمانية . ومن أهم هذه الدول النمسا ، الدانمرك ، فرنسا ، انجلترا ، الروسيا ، بروسيا ، سردينيا ، أسبانيا ، السويد ، الولايات المتحدة ...

ومن اللافت للنظر أن الدول الأوربية ظلت تمارس هذه الامتيازات على أنها « حقوق مكتسبة » .

وهكذا استطاع كل من الروس والفرنسيين ــ على وجه الخصوص ــ التدخل من حين لآخر فى شئون المسيحيين العثمانيين ، ولكن ادعاءات الروس لتمثيل الطوائف المسيحية فى البلقان لم يلق قبولاً حسنا عند العثمانيين ، ذلك أن العثمانيي خشوا استمرار محاولات التدخل الدينى وتطويرها إلى قضايا سياسية ، فرفضوا الاعتراف بالحقوق التى يدعيها الروس .

ومن ناحية أخرى سعت الحكومة العثمانية على إحداث شئ من التوازن بين ادعاءات كل من الروس والفرنسيين فى الأماكن المقدسة ببيت لحم والقدس ، فكان كل من الكاثوليك (اللاتين) والارثوذكس (الروس) يرى أن له الكلمة العليا فى هذه الأماكن . وبنى الفرنسيون (الكاثوليك) مطالبهم على حقوق تعود فى قِدَمها إلى أيام الحروب الصليبية ، وهم بذلك يسبقون الروس إلى هذه المناطق بقرون عدة ، ولهذا ــ فإنهم يرون ــ أن تكون لهم ــ دون الروس أو العثمانيين ــ كل الحقوق فى الاشراف على كنيسة بيت لحم . ولكن الروس كانوا قد استطاعوا خلال فترة وجيزة فى بداية القرن التاسع عشر ان يمكنوا لنفوذهم السياسى فى فلسطين عن طريق الأموال التى كانت تدفعها روسيا للحجاج الروس فى هذه

المناطق ، وقد أتى ذلك بنتيجة إيجابية للروس عندما نقلوا مقر بطريرك :
المقدس من استانبول إلى القدس ، وساعد عليه مرحلة العلاقات الروسية
العثمانية الودية فى أعقاب الحرب الروسية ــ التركية ، ثم فى أعقاب معا
هنكيار سكله سى .

جرت هذه التطورات الدينية فى وقت تأزمت فيه العلاقات الروسية
البريطانية بسبب معاهدة هنكيار سكله سى ، وكذلك تأزمت فيه العلاق
الروسية ــ الفرنسية لأسباب عقائدية ، وحاولت كل من انجلترا وفرنسا ما
الفراغ الناجم عن انسحاب القوات المصرية من الشام . وبدأت روسيا تتخ
من عمليات فتح قنصليات بريطانية وفرنسية فى القدس ، لأن ذلك سوف :
بشكل مباشر التفوق الذى حققته هناك .

لم تسترح فرنسا لذلك التفوق الروسى ، وتقدمت فى منتصف القرن التا
عشر للسلطان العثمانى ، تذكره بمعاهدات الامتيازات التى تضمن لفرنسا حق
مشروعة لا يجب أن تلغيها معاهدات لاحقة ، مثل تلك التى وقعها الروس
منتصف القرن الثامن عشر . وتبودلت المراسلات بين باريس وسان بطرس ب
فى الأربعينيات والخمسينيات للقرن التاسع عشر ، ولم تستطع الدولة العثمانية
توفق بين مطالب الطرفين ، وأدى ذلك فى النهاية إلى تصاعد التحاقد والتنافس
الروس والفرنسيين حول ملكية كنيسة القيامة ، وشكلت مجموعة من اللج
لتحديد حقوق كل الطرفين ، دون جدوى .

عند هذه المرحلة أخذت انجلترا تساند فرنسا فى مواجهة الروسيا ، وبدأ
العمليات التبشيرية من جانب الكاثوليك والبروتستنت فى منطقة جبل لب
حيث يوجد الارثوذكس ، فوجد هؤلاء أنفسهم فى حاجة إلى مزيد من الد
الروسى لهم شرق البحر المتوسط ، ومن ناحية أخرى كانت انجلترا تح
انتصارات سياسية وعسكرية فى مناطق مجاورة للأراضى الروسية ، فقد كا
تحارب فى أفغانستان سعياً لتحويلها الى منطقة حاجزة بين النفوذ الروسى والنف
البريطانى فى الهند ، وإلى الشرق قليلاً كانت انجلترا قد أوقعت بالصين سيا
وعسكريا واقتصاديا فيما يعرف بحرب الأفيون ، وبمقتضى معاهدة نانك
(١٨٤٢) تنازلت الصين عن هونج كونج لانجلترا ، وفتحت موانيها للتج

الانجليزية وأثبتت انجلترا تفوقها الواضح فى الصين ، وزاد ذلك من قلق روسيا ، التى وجدت نفسها محاصرة بمناطق النفوذ الأوربى القوى . فكان عليها أن تتحرك بسرعة وقوة لتواجه التحدى الفرنسى والانجليزى ، وتعالج الموقف المائع للدولة العثمانية .

قرر القيصر الروسى القيام بعدة مناورات حربية على حدود الدولة العثمانية فى منطقة البحر الأسود ، فى محاولة من جانبه للضغط على السلطان العثمانى كى لا يستجيب للمطالب الفرنسية فى القدس و بيت لحم ، وتعتبر هذه المناورات مقدمة حرب القرم .

وفى نفس الوقت بعث القيصر بعثة دبلوماسية للسلطان العثمانى ، زودها بإيضاحات تنفى وجود مطامع شخصية للقيصر فى أراضى السلطان ، ولكنه يسعى بالدرجة الأولى نحو حماية مصالح رعاياه . ومع أن هذه البعثة كانت سلمية فى ظاهرها ، إلا أنها حملت كثيراً من التهديد والوعيد للسلطان إذا استجاب للمطالب الفرنسية فى فلسطين . ولا شك أن القيصر كان يملى مطالبه من مركز القوة على سلطان ضعيف .

كانت مهمة البعثة الروسية الحصول على فرمان من الباب العالى بارجاع التفوق الروسى فى القدس إلى سابق عهده قبل عام ١٨٥٢ وتأكيد حقوق الرعايا الأرثوذكس . فإذا احتجت فرنسا على ذلك فلن يكون أمام السلطان من خيار سوى عقد معاهدة سرية دفاعية مع الروسيا على غرار معاهدة هنكيار كله سى .

ساعد وصول نابليون الثالث إلى كرسى الحكم فى فرنسا على تأزم الأمور ، ولم يكن القيصر الروسى نيقولا الأول ليستريح له كثيرا ، وكان يرى أنه لا يستحق العرش الذى يجلس عليه ، وأنه (القيصر) لا يحبذ الحكم الجمهورى ولا يحب شيئا من فرنسا الثورة ، وأن عداءه لكل ذلك كان واضحاً . وحاول سفير بريطانيا فى سان بطرس برج أن يغير من أفكار القيصر مع بداية عام ١٨٥٣ ، دون جدوى . على العكس ، وجد القيصر مصراً على أن الرجل المريض يلفظ أنفاسه الأخيرة وأنه من المناسب أن تتوصل انجلترا وروسيا إلى صيغة مناسبة لتقسيم ممتلكاته دونما تدخل من فرنسا أو النمسا .

كذلك أكد القيصر للسفير البريطانى على مسئولية روسيا تجاه استانبول باعتبار أنها تشكل أهمية خاصة فى السياسة الروسية . وفى مقابل ذلك يمكن أن تحتل انجلترا مصر وكريت .

واضح أن القيصر كان يحاول كسب انجلترا من ناحية ، وابعادها عن فرنسا من ناحية ، أخرى ، وربما أنه استغل مخاوف بريطانيا على وجه الخصوص من البديل المحتمل لهذه التسوية ، وهو فرض المطالب الروسية بالقوة المسلحة ، وهو أمر غير مرغوب فيه من ناحية الانجليز، أو فرضها بقوة الدبلوماسية فى معاهدة سرية ، وهذا الاتجاه هو الآخر غير مرغوب فيه وخصوصا أن الساسة البريطانيين لم ينسوا بعد معاهدة ١٨٣٣ .

صحيح أن انجلترا كانت مختلفة مع فرنسا حول العديد من القضايا الامبراطورية والمشروعات الكبرى ، التى تخدم المواصلات العالمية ومنها خط حديد الاسكندرية ـ السويس الذى فكرت انجلترا فى إنشائه لمنافسة مشروع قناة السويس الذى كان يتبناه الفرنسيون .

قرر صناع القرار فى الحكومة البريطانية تأكيد التزامهم باتباع سياستهم التقليدية تجاه حماية كيان الدولة العثمانية من الانهيار على أيدى أى من الفرنسيين او الروس أو كلاهما معاً ، كما أقروا أن الخلافات الفرنسية ـ الانجليزية لاتتضارب والسياسة الانجليزية بعامة ، كما أن موقف فرنسا من روسيا يعتبر مسايراً لاتجاهات السياسة البريطانية .

وأن الدور الذى يجب على انجلترا الحرص عليه هو تأمين منطقة البلقان الأرثوذكسية باعتبارها مهمة فى حفظ التوازن الدولى ، ولهذا فإن منحها الاستقلال يعتبر أفضل لبريطانيا من وقوعها تحت النفوذ الروسى أو النمسى

فى الوقت الذى وصلت فيه البعثة الروسية للآستانة ، وخلال فترة الحوار مع الانجليز حول مستقبل الرجل المريض ، كانت روسيا استعدت عسكرياً لتنفيذ خطتها فى الدولة العثمانية ، وطالبت باغلاق الدردنيل أمام سفن كل من فرنسا وانجلترا ، كما طالبت بعزل كل من رئيس الوزراء ووزير الخارجية فى مايو ١٨٥٣ .

ما ان علم الانجليز بما يجرى فى الآستانة حتى دعوا لعقد اجتماع يحضره ممثلوا كل من فرنسا والنمسا والروسيا ، وحاول هؤلاء التوسط بين العثمانيين والروس ففشلوا ، ونصح الانجليز العثمانيين برفض المطالب الروسية لأنها تتعارض مع نصوص معاهدة المضايق عام ١٨٤١ ، وتمس استقلال تركيا ، وتهدد مستقبلها .



ب ــ الدبلوماسية الأوربية ابان حرب القــرم

انسحب المبعوث الروسى من الآستانة فى أعقاب تلك التطورات فى ٢١ مايو ١٨٥٣ ، وفى آخر مايو أمر القيصر جيوشه باحتلال ولايتى الأفلاق والبغدان . فتحركت الأساطيل البريطانية ــ الفرنسية إلى خليج بسيكا خارج الدردنيل معلنة احتجاج الدولتين على هذا الاجراء الروسى .

وفى ٤ أكتوبر ١٨٥٣ أعلنت تركيا الحرب على روسيا ، وأطلقت النيران على القوات الروسية التى احتلت الأفلاق والبغدان ، ورد الروس على ذلك باغراق الأسطول العثمانى ، وقررت كل من فرنسا وانجلترا ادخال أسطولها إلى البحر الأسود لوضع حد لهذا التطاول الروسى ، وتعاطفت كل من النمسا و بروسيا مع موقف الانجليز والفرنسيين ، وهكذا وجدت روسيا نفسها معزولة فى أوربا ، وتحولت المشكلة الروسية ــ العثمانية إلى مشكلة دولية مع عام ١٨٥٤ .

وفى ١٢ مارس ١٨٥٤ عقدت انجلترا وفرنسا معاهدة تحالف عسكرى مع الدولة العثمانية ، من أهم ما ورد بها النقاط التالية :ــ

١ ــ أن القوات الانجليزية والفرنسية ستتولى مسئولية الدفاع عن الدولة العثمانية عند الحاجة ، وستتولى هذه القوات مهمة الدفاع عن الأراضى الأوربية والآسيوية العثمانية على حد سواء .

٢ ــ تتعهد الدول المتعاقدة (انجلترا ، فرنسا ، الدولة العثمانية) بابلاغ بعضها البعض أية اتصالات تقيمها احداها مع الروسيا .

٣ ــ ليس للدولة العثمانية حق التفاوض مع الروس أو عقد معاهدات بدون موافقة مسبقة من كل من الدولتين المتعاقدتين معها .

٤ ـ تنسحب القوات الفرنسية والانجليزية من مواقعها الحالية فى المياه العثمانية بعد انتهاء مهمتها والوصول إلى السلام النهائى بفترة لاتقل عن أربعين يوما .

٥ ـ تتمتع القوات الفرنسية والانجليزية بحرية الحركة عند ممارستها للعمليات العسكرية وعلى السلطات العثمانية أن تقدم كافة أنواع التسهيلات اللازمة لهذه القوات .

٦ ـ ليس للدولة العثمانية أن تمارس أى نشاط عسكرى ضد الروس بدون اخطار القيادة الفرنسية ـ الانجليزية حول ذلك ، كى يتم التنسيق بين الأطراف المتحالفة .

فى ظل هذا التحالف الجديد وجهت انجلترا وفرنسا انذاراً إلى الروسيا تطالبها فيه بسحب قواتها من الافلاق والبغدان اللتين احتلتها من الدولة العثمانية .

ويبدو أن هذا الاجراء كان محاولة جادة من الجانب البريطانى لايقاع القيصر الروسى فى المصيدة باحراجه وتعرية موقفه فلم يكن من السهل على القيصر الروسى أن يخضع للتهديد الانجلو ـ فرنسى ، أو أن يخلى الأراضى التى احتلها جيش بلاده .

لم تهدف الدولتان المتحالفتان (انجلترا ، فرنسا) إلى اعلان الحرب على الروسيا من أجل ولايتين أوربيتين اقتطعتا من الدولة العثمانية فكل ما كان يهمها ألا تسقط استانبول أو المضايق فى أيدى القوات الروسية ، وألا يتمكن الروس من الوصول إلى شرق البحر المتوسط .

أما النمسا وبروسيا فلم توفقا ـ لأسباب سياسية واستراتيجية ـ إلى الدخول فى التحالف الانجلو ـ فرنسى مع الدولة العثمانية ضد روسيا . فمع أن النمسا كانت ترى ضرورة التحالف مع فرنسا وانجلترا لتأمين مصالحها فى مصب نهر الدانوب ، ولكن العسكريين النمساويين رأوا أن النمسا سوف تكون الدولة المتحالفة الوحيدة التى سيقع عليها عبء القتال الفعلى بحكم موقعها الجغرافى ، ومن ناحية أخرى فإن الاقدام على الدخول فى هذا التحالف لن يكون مأمون العواقب بغير اقحام بروسيا فى نفس التحالف ، وذلك كى لاتنتهز الأخيرة فرصة إنشغال

الأولى وتهاجمها فى الأراضى الألمانية . لذلك كان من الضرورى تأمين جانب بروسيا أولا .

كان على بروسيا ــ فى الواقع ــ أن تقنع النمسا باتباع سياسة الحياد ، وذلك كى لاتجر إلى حرب لن تفيدها من قريب أو بعيد ، وخصوصا أن بروسيا كانت تبدى شيئاً من التعاطف مع مواقف الأطراف المعنية جميعها ، مما جعل موقفها يبدو متناقضاً . وبهذه الصورة تحملت انجلترا وفرنسا مسئولية العمليات العسكرية ، بينما استفادت النمسا فائدة مباشرة من هذا التورط الانجلو ــ فرنسى ، فقد نصح النمساويون الروسيا بسحب قواتها من ولايتى الدانوب ، وبذلك أبعد الخطر الروسى عن النمسا ، وفوق ذلك أن النمسا هى التى أوكل إليها عبء ادارة الولايتين موقتا .

حرصت النمسا على الاشتراك مع الحلفاء فى خطتهم إذا أثبتوا لها حسن نواياهم تجاهها ، وخصوصاً أنها كانت تخشى التعامل مع فرنسا الثورة ، لأن ذلك سوف يهدم أصول النظام الاستبدادى القائم بها . وأسفر هذا التقارب النمساوى الفرنسى عن وضع أربع نقاط حددت دبلوماسية حرب القرم . واتفقت الدولتان ــ دون مشاورة انجلترا ــ على أن أية علاقات تقوم بين الروس والعثمانيين يجب أن تنشأ على الأسس الأربعة التالية :ــ

ــ وضع ضمان أوربى لولايتى الدانوب محل حماية روسيا لهما .

ــ تقرير حرية الملاحة فى نهر الدانوب .

٣ ــ اعادة النظر فى اتفاقية المضايق سنة ١٨٤١ لصالح توازن القوى فى أوربا .

٤ ــ تخلى الروس عن المطالب بحماية المسيحيين الارثوذكس فى الدولة العثمانية على أن يعد السلطان العثمانى بتحسين أحوال رعاياه المسيحيين .

أثبتت النمسا نجاحاً دبلوماسياً باهراً ، دون أن تتحمل أية أعباء سياسية أوعسكرية ، وأدى انسحاب الروس من الولايتين الدانوبيتين إلى حيره الحلفاء (انجلترا وفرنسا) قد انتفت مظاهر اعتداء الروسيا عليهما ، وانتفت بذلك الانسحاب الأسباب التى أدت إلى دخولهم الحرب ضد روسيا ، وخصوصاً أن انجلترا أحست بالاهانة حينما تصرفت كل من فرنسا والنمسا دون علمها ، ولهذا

حرصت انجلترا على تأديب روسيا وتقليم أظافرها وأبعادها كلية عن أى نشاط مؤثر فى منطقة البحر الأسود والمناطق المجاورة لحدودها مع الدولة العثمانية ، والقضاء نهائياً على محاولاتها المتكررة للسيطرة على المضايق . لذا كله شنت الدولتان (فرنسا وبريطانيا) هجوماً على القاعدة الروسية البحرية فى استانبول ودمرتاها عن آخرها ، وبذلك يمكن القول إن الحلفاء دخلوا الحرب من أجل إعادة النظر فى اتفاقية المضايق سنة ١٨٤١ لصالح توازن القوى فى أوربا .

لم يعد البحر الأوسد اذن بحيرة روسية كما كان من الناحية العملية ، ذلك أن سقوط اسباستبول شجع بامستون ، رئيس الوزراء الانجليزى ، الذى يكره الروس بشدة منذ عام ١٨٣٣ ويسعى لاقتناص كل فرصة لتقليم أظافرهم ، شجعه ذلك على السير بخطى حثيثة فى هذا الاتجاه الانتقامى . فنجده يعقد تحالفاً مع السويد ليعينها على أحكام السيطرة على بحر البلطيق وبالتالى حرمان روسيا من استخدامه ، ومن ناحية أخرى عمل على احياء دولة بولنده لتكون دولة حاجزة بين روسيا وأوربا . وعلى نفس النهج دعا إلى اقامة دولة حاجزة أخرى على حدود روسيا الآسيوية لتفصلها عن كل من فارس والدولة العثمانية .

لم يكن الأسلوب البريطانى فى تقليم أظافر الروسيا مقبولاً لدعى الفرنسيين على وجه الخصوص ، فقد أدركوا أن التحالف الانجليزى ـــ الفرنسى ، الذى نشأ حديثا وتجسد فى حرب القرم ، قد خدم الانجليز بالدرجة الأولى ، وأن الجيش الفرنسى كان أداة طيعة لخدمة المصالح البريطانية ، كما أن ذهاب الروسيا بعيداً أو عزلها ، سوف يجعل التنافس الانجلو ـــ فرنسى ، لا الوفاق بين الدولتين ، أكثر احتمالا ، كما أن وجود روسيا كعنصر فعال فى السياسة الأوربية له أهمية كبرى فى حفظ التوازن الدولى . وبدت سياسة نابليون الثالث وكأنها تسير ضد مصالح الفرنسيين ، واتهم الامبراطور بأنه يعمل لمجد شخص على حساب المصالح الفرنسية القومية بتعاونه مع الانجليز .

تميزت السياسة الأوربية فى القرن التاسع عشر بالخداع وعدم الوضوح ، ولم تكن سياسة نابليون الثالث مستثناه من ذلك بالطبع ، فهو يريد أن يعيد لفرنسا

مكانتها فى أوربا بتخليصها من قيود معاهدة فيينا سنة ١٨١٥ ، وهو اتجاه لا ترحب به الدول الأوربية وخصوصا انجلترا ، وفى نفس الوقت هو يظهر بمظهر الحليف لانجلترا بالرغم من تعارض السياستين معاً .

لهذا كله تجد نابليون الثالث يتفاوض مع الأضداد ، فبينما يتحاور مع انجلترا علناً ، يفعل نفس الشيء سراً مع روسيا ، و يرى أن أسلوب بامستون فى تحطيم قوة روسيا لن يعود بالفائدة على فرنسا ، وأن بقاء الروسيا كدولة كبرى مهم لحفظ التوازن الدولى ، ولذا فهو يتفاوض مع القيصر الروسى سراً لتخفيف حدة التوتر بين البلدين .

وفى محاولة من جانبها لتحطيم بقايا أسوار العزلة ، استغلت الروسيا حوارها مع فرنسا لاقناع النمسا بالدخول طرفا ثالثا فى تكوين المحور الجديد ، وهكذا نجد أن كلاً من الدولتين (الروسيا وفرنسا) كانت تسعى للخلاص من قيود العزلة التى فرضتها الحرب فى حالة روسيا ، أو المعاهدات فى حالة فرنسا ، و بالطبع كان من المفيد لهما إقحام دولة كبرى أخرى مثل النمسا فى تشكيل هذا التحالف ، ليس عجباً إذن أن يلتقى نابليون الثالث (الامبراطور الفرنسى) ونسلرود (وزير الخارجية الروسى) على هدف واحد وإن بدا ذلك متعارضاً مع السياسات المعلنة لكل منهما .

لم تسترح النمسا لهذا اللقاء الروسى ــ الفرنسى ، ووجدت فيه خطراً على مركزها فى أوربا ، على أساس انها كانت ترتب دورها لتلعب دور الوسيط بين الأطراف المتصارعة فى حرب القرم ، ولهذا فقد فضلت أن تلعب دور الوسيط على دور الحليف .

فى هذه الظروف قدمت النمسا إنذاراً للروسيا حددت فيه المبادئ التى تراها مناسبة للصلح بين الأطراف المتصارعة . وأهم هذه المبادئ : ــ

١ ــ رفع الحماية الروسية عن جميع الأراضى العثمانية فى البلقان .

٢ ــ تخلى الروسيا عن المطالبة بحماية المسيحيين الارثوذكس فى الدولة العثمانية .

٣ ــ إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) فى وجه السفن الحربية الأجنبية .

٤ ــ إعلان حيدة البحر الأسود ، وانتهاء أى وجود عسكرى به .

٥ ــ ضمان حرية الملاحة فى نهر الدانوب .

اضطر القيصر الروسى إلى قبول الانذار النمساوى ، ووافق على عقد مؤتمر للصلح فى باريس ، وهو مستريح نسبياً للتطور الذى حدث فى الموقف الفرنسى من ناحية ولعدم فرض أية شروط عليها مقدماً قبل عقد المؤتمر.

أما الدولة العثمانية فقد أعلنت نفسها عضواً فى الجماعة الأوربية لأول مرة حتى تتمتع بالمساواة الكاملة معها . كما أبدت استعداداً لاعلان المساواة بين كافة رعاياها ، حتى لاتتيح الفرصة للدول الأخرى أن تتدخل فى شئونها الداخلية ، وشجعها على ذلك ظهور طائفة من المثقفين الذين تأثروا بالفكر الحديث ، وكانوا يرون أن الفكر الاسلامى يتمتع بالمرونة التى تحافظ على جوهره من ناحية ، وتساعد على مسايرته للتطور من ناحية أخرى .

وبعد استشارة العلماء رأت الحكومة العثمانية أنه يجوز للحكومة الاسلامية اتخاذ ماتراه من قرارات مناسبة لخدمة المصالح العامة للمجتمع ودفع الأخطار عنه . وبناء على ذلك أصدر السلطان عبدالمجيد خطاً همايونيا فى ١٨ فبراير ١٨٥٦ يتضمن المبادئ التالية :ــ

١ ــ يتمتع جميع مواطنى الدولة العثمانية بحقوق متساوية ، بصرف النظر عن اختلافهم العقائدى أو المذهبى .

٢ ــ المحافظة على الصلاحيات الممنوحة للأقليات غير الاسلامية ، بحيث يكون لكل طائفة مجلس يرعى مصالحها ، ويهتم بالأحوال الشخصية والأوقاف والأديرة والكنائس والمؤسسات الخيرية الخاصة بالطائفة .

٣ ــ إلغاء آخر مظاهر النظام الاقطاعى العثمانى .

والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت قد أصدرت فى عام ١٨٣٩ قبيل انعقاد مؤتمر لندن (١٨٤٠) خطاً شريفاً مماثلاً ينص على المساواة بين الرعية أمام القانون بصرف النظر عن العقيدة أو المذهب ، وعلى كل مواطن أن يتحمل أعباء المواطنة العثمانية فى الضرائب والجندية ، ولكن السلبية والبيروقراطية والجهل هى

جميعها التى تسببت فى تجميد العمل بهذا الخط ، بالرغم من أنه يعتبر بداية للاصلاح وإظهار الدولة العثمانية بمظهر جديد ، إلا أن تراخى الدولة العثمانية فى تنفيذه فى عام ١٨٤٠ جعلها مضطرة لتأكيده فى عام ١٨٥٦ .

ولم تكن الدولة العثمانية تقدم على إصدار هذا الخط الهمايونى بغير مقابل تحصل عليه من الدول الأوربية ، فطالبتهم بالغاء الامتيازات التى منحتها لهم من قبل ، لأن استمرارها يعنى الانتقاص من استغلالها وسيادتها ، وهذا يتعارض ووجودها على قدم وساق مع بقية لدول المشتركة فى التضامن الأوربى .

الحق أن الغاء الامتيازات لم يكن أمراً سهلاً أو هيناً ، فمع إدراك هذه الدول لحقيقة التأثيرات السلبية للامتيازات على الدولة العثمانية ، إلا أنها أصرت على ابقائها بنفس القدر الذى حرصت فيه على ادماج الدولة فى التضامن الأوربى ، رغم مايحمله هذا الموقف من تناقض واضح فى التأكيد على عدم مساواة رعايا الدولة العثمانية برعايا بقية الدول الأوربية ، فى نفس الوقت الذى يتطلب فيه الدخول فى النظام الأوربى التأكيد على هذه المساواة .

على كل حال ، أمنت الدولة العثمانية عدم إثارة مشكلاتها الداخلية أثناء مناقشات المؤتمر ، ومن ناحية أخرى فإن قضية الخلاف حول النفود فى الأماكن المقدسة المسيحية لم تعد بذات أهمية بالمقارنة بالقضايا الجديدة التى أفرزتها الحرب فى مجال السياسة والدبلوماسية والأمن الأوربى .

تقويم للدبلوماسية الأوربية

يصف بعض الكتاب حرب القرم بأنها «« جريمة » . و يرى كثير من المؤرخين أنها « سلسلة من الأخطاء الدبلوماسية والعسكرية » . واذا كانت الفترة التى اعقبت الحرب العالمية الثانية تسمى «بالحرب الباردة » ، فإن حرب القرم تعتبر الى حد كبير حرباً باردة بين الكبار فى شكل بدائى . كان طرفا الحرب الباردة ولايزالا يواجهان الواحد منها الآخر بفكر وفلسفة أوعقيدة مناقضة تماماً لفكر أوفلسفة أو عقيدة الطرف الآخر ، ولكن الواحد منها ليس على استعداد الى مواجهة حاسمة ، بل يحاول كل منها أن يغازل الآخر عند الأطراف . فروسيا هربت من المواجهة بسبب عجز القوة أو قصورها ، بينا كان الحلفاء غير جادين

بسبب عدم اقتناعهم بالدور الذى تورطوا فيه . ولكنها مع ذلك أفرزت نتائج مهمة للغاية بالنسبة لأوربا . فقد ساعدت على قيام الوحدة الألمانية والوحدة الايطالية .

ينظر الانجليز إلى هذه الحرب على أنها حرب فرضتها ثورة المسألة الشرقية . ولهذا فهى حرب لتأمين الطريق إلى الهند ، أو هى مقدمات لحملة « السلام مع الشرف » التى تبناها دزرئيلى فى سنة ١٨٧٨ . الواقع أن الحرب أفادته بشكل محدود للغاية سلامة الطريق الى الهند ، كما أنهالم تنشب من أجل الدولة العثمانية بقدر ما نشبت من أجل المحافظة على توازن القوى ، كما أنها قصدت إلى استبدال الدبلوماسية بالمعاهدات ، أو بلغة أخرى قصدت إلى تقنين العلاقات الدولية ، وتحقيق الوفاق الأوربى .

لم تكن سياسة بريطانيا معادية للروسيا بشكل متصل أو متماسك ، وإنما كانت عداوتها لها مرحلية ، فبالرغم من الزوابع التى نشأت فى عام ١٨٣٣ ، ين وقفت كل انجلترا إلى الروسيا ضد فرنسا ، ظل ذلك حتى عام ١٨٥٣ . وبالرغم من أن الطرفين الروسى والانجليزى كانا يتبنيان سياستين مختلفتين تجاه الدولة العثمانية إلا أن كلا منهما كان مقتنعاً بأنها لن تستطيع أن تبقى طويلاً حتى وإن اختلفت تصريحات بعض الساسة البريطانيين تجاه هذه المسألة بالذات ، ولهذا فإننا لن نجانب الصواب إذا قلنا إن الخلاف بين الروس والانجليز حول مصير الدولة العثمانية كان خلافاً حول التوقيت ، لا خلاف حول المبدأ .

لقد تغير موقف انجلترا من الروسيا عندما دخلت الأخيرة فى إطار النظام الأوربى العام ، ولهذا فإن حرب القرم تكتسب معنى خاصا عندما ننظر إليها من منظور أوربى ومن خلفية أوربية .

ساد اعتقاد بين الساسة البريطانيين منذ ١٨١٥ بأنه إذا انحسر الدور الفرنسى فى أوربا فإن روسيا سوف تحل محل فرنسا ، أو كما قال نابليون إنه فى خلال خمسين عاماً فإن كل أوربا سوف تكون جمهوريات أو قوازق .

ومن هنا استخف كاسلريه بفكرة التحالف مع فرنسا والنمسا ، ودعا كانتج من بعده إلى إعادة توزيع القوى فى عالم جديد ، وكان ترحيب بامستون بملكية زرليو فى فرنسا ، وتحالفه مع أسبانيا والبرتغال . كان هذا جانباً واحداً من محاولات

انجلترا المحافظة على فرنسا كقوة عظمى دون ايقاع أى أذى بها بهدف استخدامها فى لعبة التوازن الأوربى مع روسيا .

أما العامل الآخر فى السياسة البريطانية فكان يهدف إلى تطوير استقلال دول وسط أوربا ، وبالتالى فإن هذه الدول تستطيع أن تلعب دوراً رئيسياً فى الفصل بين الروس من جهة والفرنسيين من جهة أخرى ، وفى نفس الوقت تحمى هذه الدول نفسها من الاستقطاب نحو أى من القطبين القوزاقى (روسيا) أو الجمهورى (فرنسا) .

هذه السياسة هى التى جعلت الانجليز يصفون النمسا وبروسيا بأنهما « الحليفان المحايدان » ، ذلك أنهما كانا يخدمان السياسة البريطانية دونما قصد منهما لأن يفعلا ذلك .

ومن الغريب حقاً ان نجد شخصين مثل مترنيخ (النمسا) وبامستون (انجلترا) من المفروض أنهما يكرهان بعضهما كراهية شديدة — نجدهما يتبنيان أساليب تخدم أهدافهما معاً . وطالما ظل نظام مترنيخ قائماً ، نجحت أوربا فى حماية نفسها من الاستقطاب الروسى — الفرنسى ، واستمر توازن القوى قائما .

ولكن ثورات عام ١٨٤٨ وضعت حداً لهذه السياسة المرسومة . ذلك أن سقوط مترنيخ كان كارثة لانجلترا ، وإن كان سقوطه راجع — فى بعض الأحيان — إلى أنه لم يأخذ بنصيحة انجلترا ، وقد اعتبر الانجليز ذلك عزاء لهم ، ذلك أنهم فعلوا أقصى ما فى وسعهم .

فثورات ١٨٤٨ بدت وكأنها ستجعل من فرنسا قوة متفوقة فى أوربا ، كما أنها أضعفت بروسيا وهددت النمسا . وبدا الخيار أمام دول أوربا وكأنه : إما أن جمهوريات تابعة لفرنسا أو أن تنضم إلى الحلف الروسى .

الواقع أن هذا التوقع المرير فى نظر الانجليز قد تأخر تحقيقه بعض الوقت ، أو ان شئت فقل أنه تأجل . وعلى الجانب الآخر ، فإن فرنسا خرجت من هذا العام (١٨٤٨) تحت حكم بونابرت جديد ساعية إلى تحطيم معاهدات عام ١٨١٥ ، وأكثر من ذلك إلى استعادة أملاك فرنسا فى أوربا . ومن ناحية أخرى فإن الثورات

التى نشبت فى إيطاليا وألمانيا والمجر قد أحبطت عن طريق تأييد الروس لحكومات تلك الدول .

وبحلول عام ١٨٥٠ أصبح من الواضح أن فرانسيس جوزيف (النمسا) وفريدريك وليام الرابع (بروسيا) يدينان لروسيا بالفضل ، ولهذا السبب ظهر التحالف المقدس .

تركت هزيمة ثورات ١٨٤٨ بمساعدة الروسيا آثارا عميقة على الرأى العام البريطانى ، فقد كان الخوف من روسيا قبل تلك السنة مبنى على حسابات دبلوماسية ، فلم يكن للروس وقتئذ مسرح يلعبون عليه فى أوربا . أما الآن وبعد عام ١٨٤٨ فقد بدأت حكومة الأحرار فى انجلترا تنظر الى الروس على أنهم طغاة أوربا. وأعطيت الحرب مع الروسيا أولوية على أى أمر آخر فى السياسة الخارجية فى أوربا . وفى اعتقادهم أنهم تعاملوا مع الروس بدون حسم لكثير من قضايا أوربا ، واتهم بامستون بأنه كان يقف إلى جانب الروس ووجدوا فى رفضه شن حرب التحرير الأوربية ضد روسيا دليلاً واضحاً على تفسيرهم لسياسته ، حتى فرنسا ظلت بعيدة فى نظر كثير من السياسيين الانجليز بعيدة تماماً عن انجلترا حتى ربيع ١٨٥٣ .

لم تكن سياسة انجلترا تجاه الدولة العثمانية حاسمة قبل عام ١٨٤٨ ، وساعد هذا الموقف روسيا على أن تمارس سياستها تجاهها بهدوء ودونما إجراء حسابات دقيقة للموقف البريطانى . بالطبع كان هناك سبب آخر لثقة الروس فى أنفسهم ، ذلك أن حكومة الائتلاف التى شكلت فى لندن مع نهاية عام ١٨٥٢ برئاسة لورد أبردين كانت تحت رئاسة من الطراز القديم . فلم يكن أبردين يتعاطف مع حركة الكراهية لروسيا ، وكان يثق فى حسن نوايا القيصر بينما لا يثق فى نابليون الثالث . ولو أن الأمور كانت تركت لأبردين لما كان هناك مايسمى بحرب القرم .



حـ ــ التسوية ونتائجها

مؤتمر باريس (٢٥ فبراير ــ ٣٠ مارس ١٨٥٦)

قررت روسيا التسليم بعد هزيمتها أمام الحلفاء ، ووقعت مقدمات الصلح بقبولها للنقاط الأربع فى أول فبراير ١٨٥٦ ، وبذلك انتهت حرب القرم ، وبدأ جميع الأطراف يلتفون حول مائدة المفاوضات فى باريس لتسوية الأمور التى دارت من أجلها الحرب ، أو لتقنين بعض المسائل العامة فى الساحة الأوربية .

حضر مؤتمر باريس ممثلو كل من انجلترا ، وفرنسا ، والنمسا ، وسردينيا ، والدولة العثمانية ، والروسيا ، أما بروسيا فلم تدع إلى حضور المؤتمر إلا بعد افتتاحه ، بسبب رفض بريطانيا ــ فى البداية ــ دعوتها . فقد كانت بروسيا فى نظر بريطانيا تقف موقف الحياد المطلق ، مما جعل بريطانيا تغير نظرتها إليها ، وتعمل على استبعادها من التجمع الأوربى .

وقعت معاهدة باريس فى ٣٠ مارس ١٨٥٦ ، وقد تضمنت المبادئ التالية :ــ

١ ــ إنهاء حالة الحرب وإقرار السلام بين الأطراف المتحاربة ، وانسحاب القوات المختلفة من المواقع التى احتلتها أثناء الحرب بالتبادل ، وبناء عليه يعيد القيصر للسلطان العثمانى مدينة قارص وقلعتها وكذلك جميع المواقع التى احتلتها قواته ، وفى المقابل يخلى الحلفاء شبه جزيرة القرم وجميع المدن التى احتلوها وهى سباستبول ، بالكلافا ، كاميش ، ايبوتوريا ، كبرش ، جينيكالا ، كنبورن . (المواد ١ ــ ٤) .

٢ ــ يتم تبادل الأسرى بين الجانبين (مادة ٦) .

٣ ـ الافراج عن رعايا السلطان الذين وقفوا جانب روسيا أثناء الحرب (مادة ٥) .

٤ ـ يعلن الباب العالى أنه قد وافق على الاشتراك فى القانون العام والنظام الأوربى وعلى الدول الأوربية عندئذ أن تحترم استقلال الدولة العثمانية ووحدة راضيها . وتعتبر هذه المادة (مادة ٧) أهم ما جاء بالمعاهدة بالنسبة للدولة العثمانية ، بل لعلها أهم ما أسفرت عنه حرب القرم ، ذلك أنه لأول مرة تدخل الدولة العثمانية فى النظام الأوربى وتتفق الدول مجتمعة على المحافظة على هذا الوضع الجديد .

٥ ـ يعد السلطان العثمانى بمتابعة حركة الاصلاح فى بلاده و بين رعاياه ، بدون تمييز فى الدين أو الجنس مسجلاً بذلك نواياه الطيبة نحو المسيحيين فى امبراطوريته . هذا وقد اتفق الأطراف جميعهم على عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية سواء بصورة فردية أو جماعية (مادة ٩) . وكان السلطان قد أصدر فرماناً برغبته فى الاصلاح قبل انعقاد المؤتمر، لكن المؤتمر طلب إليه ارسال نسخ من هذا الفرمان للحلفاء للعلم والمتابعة .

٦ ـ إعادة القاعدة القديمة للاشراف الدولى على المضايق بدلاً من سيطرة الروسيا وحدها عليها . وفى هذا تأكيد على ما سبق ذكره فى مذكرة فيينا بشأن إعادة النظر فى معاهدة ١٣ يولية ١٨٤١ بين انجلترا وفرنسا والروسيا والنمسا والدولة العثمانية . وبموجب هذا النص فعلى الدولة العثمانية إغلاق المضايق (البوسفور والدردنيل) فى وجه جميع السفن الحربية الأجنبية (مادة ١٠) .

٧ ـ يعتبر البحر الأسود بحراً محايداً ومياهه وموانيه مفتوحة لجميع السفن التجارية لجميع الدول ، ولا يسمح فيه بوجود أية قوة عسكرية فيما عدا تلك القوة الخفيفة التى تحافظ على أمنه وسلامة الملاحة فيه . (انظر مواد ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ١٩) و يفهم من هذه المواد أنها محاولة لنزع سلاح كل من الروسيا والدولة العثمانية فى هذا البحر، وإحلال محلها بقوات خفيفة للحلفاء لحماية سلامة الملاحة فيه . وقد انتهى هذا الحياد عملياً عام ١٨٧٠ ، عندما نشبت الحرب بين فرنسا و بروسيا . ولم تستطع انجلترا ان

تفعل شيئا . وضاعت بذلك كل الجهود التى بذلت فى حرب القرم وما بعدها .

٨ ــ تتخلى روسيا عن المطالبة بحماية الرعايا المسيحيين فى الدولة العثمانية .

٩ ــ لا يستخدم السلاح لحل النزاع بين الدولة العثمانية وهذه الدول ، وانما يسمح للوساطة ان تلعب دورها . و يعتبر هذا اتجاهاً جديداً فى العلاقات الدولية ، فهى فكرة فرضتها ظروف الحرب من أجل إعادة تنظيم العلاقات الدولية ، وهى تعتبر ــ فى الواقع ــ مقدمة للنظام الدولى الذى ظهر فيما بعد فى شكل عصبة الأمم . وقد خرج هذا الاقتراح من ممثل انجلترا ، الذى رأى ضروره أن تلجأ الدول المحاربة إلى المساعى الحميدة لدولة كبرى قبل اللجوء إلى السلاح .

١٠ ــ حرية الملاحة فى نهر الدانوب .

١١ ــ تخلى روسيا عن جزء من بسارابيا إلى الولايتين الدانوبيتين مع وضعهما تحت حماية الدول الكبرى ــ وكانت النمسا قد احتلتها بعد أن اخلتها الروسيا فى عام ١٨٥٤ ، واستمر ذلك الاحتلال حتى انفض مؤتمر باريس .

تنظيم الملاحة عبر مضيقي البوسفور والدردنيل ونهر الدانوب وتنظيم الحرب البحرية

كان القانون الأوربى العام حتى عام ١٨٥٦ يتكون إلى حد كبير من قرارات مؤتمر فيينا (١٨١٤ ــ ١٨١٥) والمعاهدات التالية له . ولكن تركيا لم تشترك فى مؤتمر فيينا ، بل وقفت خارج القانون الأوربى العام ، ولم يعترف بها فى أى تحالف أوربى رغم وجود معاهدات بينها و بين بعض الدول الأوربية ، وعلى ذلك فإن معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) جاءت لتعترف لأول مرة بالدولة العثمانية كعضو فى التحالف الأوربى (كما سبق أن ذكرنا) وكل المعاهدات التى وقعت بين الدول الأوربية والدولة العثمانية قبل معاهدة باريس كانت تسمى امتيازات .

ولقد سببت هذه الامتيازات الكثير من المتاعب للدولة العثمانية ، فقد أعطت للدول الأوربية فرصاً للتدخل فى الشئون الداخلية للدولة العثمانية ، وكانت

المحرك الأول لقيام حرب القرم . ولقد حاولت كل من انجلترا وفرنسا والنمسا و بروسيا من خلال مذكرة فيينا ١٨٥٣ أن تحل المشكلة مع الدولة العثمانية ، ولكن الباب العالى رفض المذكرة . وتطورت الأمور بسرعة وكانت حرب القرم ، واضطرت انجلترا وفرنسا ــ كما سبق أن ذكرنا ــ إلى الدخول بأساطيلهما إلى البحر الأسود ، ونجح الحلفاء فى القضاء على القاعدة الروسية فى اسباستبول ، وصار موضوع الملاحة فى المضايق من الموضوعات التى تهم انجلترا بالدرجة الأولى ، ولهذا نجدها حريصة كل الحرص على إدراجه ضمن التسوية العامة التى تمت فى باريس .

ولكى ندرك أهمية الموقف البريطانى علينا أن نتابع تطور قضية الملاحة فى البوسفور والدردنيل باختصار خلال القرن التاسع عشر .

ففى ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ ، وفى أعقاب الحرب الروسية ــ العثمانية ، وقعت الدولتان معاهدة أدرنة ، وكان من أهم نصوصها : « الاتفاق بين الدولتين على حرية التجارة والملاحة فى البحر الأسود وفتح البوسفور والدردنيل لكل السفن التجارية ولسفن الدول الأخرى التجارية والتى توجد بينها و بين الباب العالى علاقات سلمية .

وفى ٨ يولية ١٨٣٣ عقدت معاهدة هنكيار سكله سى ــ السابقة الذكر ــ بين الروسيا والدولة العثمانية ، وأهم موادها ذلك النص السرى الذى ينص على أن تتولى روسيا الدفاع عن الدولة العثمانية مقابل إغلاق الدردنيل فى وجه جميع سفن الدول الأخرى الحربية ، وليس فى هذا الشرط مايخالف القاعدة القديمة المتبعة بشأن المضايق ، فقد كانت القاعدة المرعبة أن يغلق السلطان المضايق فى وجه السفن الحربية أمام الجميع ، لكن معاهدة هنكيار سكله سى اقتصرت على ذكر الدردنيل ولم يرد فيها ذكر البوسفور واستانبول كما نعلم تقع على البوسفور ، ومعنى هذا أن البوسفور أصبح مفتوحاً أمام الروسيا واستانبول تقع تحت رحمتها ، بينما هى آمنة من عدم قدوم أى خطر من جهة الجنوب (الدردنيل) .

وفى أعقاب تسوية لندن (١٨٤٠) تم توقيع اتفاقية المضايق (١٣ يولية ١٨٤١) واشتركت فيه الدول الخمس الكبرى بالاضافة إلى الدولة العثمانية . ونصت هذه المعاهدة على اغلاق البوسفور والدردنيل فى وجه السفن الحربية الأجنبية إذا كان الباب العالى فى حالة سلم « وهو المعروف » القاعدة القديمة .

ثم جاءت بعد ذلك معاهدة باريس (٣٠ مارس ١٨٥٦) وأعلنت فى المادة العاشرة منها التأكيد على اتباع « القاعدة القديمة » فى الملاحة الحربية فى المضايق . كما أعلنت المادتان الحادية عشرة والثانية عشرة منها حياد البحر الأسود عسكريا وفتحه أمام التجارة العالمية .

كذلك نظمت الملاحة فى نهر الدانوب كما ورد فى المادة الخامسة عشرة ، وحرصت الدول على تطبيق المبدأ المنصوص عليه فى معاهدة فيينا والذى يقتضى تنظيم الملاحة بين الدول الواقعة على نهر الدانوب أو تلك التى يخترقها النهر ، واتخذ هذا الاتفاق قاعدة لتنظيم الملاحة فى كل الأنهار الدولية ، كما ورد فى المادتين ١٠٨ و١١٧ منها .

وأن تقوم كل دولة نهرية باصلاح ممرات الصنادل ، ولا تجمع ضرائب جمركية فى الموانى . وبذلك أصبح مبدأ الملاحة جزء من القانون العام فى أوربا ، وحتى يتم اجراء التحسينات الضرورية فى مداخل الأنهار ، نص المؤتمر على تكوين لجنة من الدول السبعة الموقعة على المعاهدة كما ورد فى المادة السادسة عشرة .

إلى جانب هذه اللجنة وجدت لجنة أخرى من ممثلى الدول التى يمر بها النهر ، وتختص هذه اللجنة باعداد لوائح الملاحة وشرطه النهر . وبازالة العوائق التى تحول دون استخدام النهر فى الملاحة حسب ترتيبات معاهدة فيينا .

الاعلان الخاص بالقانون البحرى :

انتهزت الدول المجتمعة فى باريس الفرصة لإصدار إعلان خاص بالقانون البحرى فى وقت الحرب ، وكان هذا القانون من الأمور ذات الأهمية الكبرى لأنه أثر بشكل واضح فى تطور القانون الدولى ، ولقد وقعته الدول فى ١٦ أبريل ١٨٥٦ . والواقع أن كثيرا من دول العالم غير المشتركة فى مؤتمر باريس قد سلمت باعلان باريس هذا . ولكن دولة كالولايات المتحدة لم تنضم رسميا إلى هذا الاعلان ، لأن الحكومة الأمريكية حاولت أن تضيف إليه شرطاً يقضى بحظر الاستيلاء على الممتلكات الشخصية فى البحر . وحيث أن هذا الأمر لم يشكل أصلا جزءا من الاعلان البحرى ، فإن الموافقة المشروطة على الاعلان لايمكن اعتبارها انضماماً مطلقاً إلى هذا الاتفاق .

وعند قيام الحرب بين أسبانيا والولايات المتحدة عام ١٨٩٨ أصدر الرئيس الأمريكى بياناً أوضح فيه أنه قد أعلن من قبل بأن سياسة حكومته ستكون هى « عدم اللجوء إلى مصادرة مراكب العدو ، ولكنها ستتمسك بقواعد إعلان باريس .

وأعلن البيان :

١ ــ أن أعلام الدول المحايدة المرفوعة على السفن تحمى بضائع العدو ماعدا مهربات الحرب .

٢ ــ لا يمكن الاستيلاء على البضائع المحايدة التى تحملها سفن العدو وليست من مهربات الحرب .

٣ ــ لابد أن يكون الحصار فعالاً ليكون ملزما ، فلم يعد من المناسب تطبيق الحصار العام . وأوضح بعد ذلك فى البيان عدة قواعد أخرى لم يتضمنها إعلان باريس .

وفى الحقيقة سارت الولايات المتحدة على مبادئ إعلان باريس ، ولكنها لم تنضم إليه رسميا .

مراحل تطور القانون البحرى :

١ ــ معاهدة باريس الأولى ٣٠ مايو ١٨١٤ . ونصت على أن ينظر فى تنظيم الملاحة فى الأنهار العامة فى مؤتمر مقبل .

٢ ــ معاهدة فيينا ٩ يونية ١٨١٥ . ونصت على تنظيم الملاحة فى نهر الدانوب والأنهار التى على شاكلته .

٣ ــ معاهدة أدرنة ١٤ سبتمبر ١٨٢٩ .

ونصت على حرية الملاحة والتجارة فى المضايق لكل الدول التى لها علاقة بالباب العالى .

٤ ــ معاهده هنكيار سكله سى ٨ يونية ١٨٣٣ .
تتمتع الروسيا وحدها بحرية الملاحة فى المضايق .

٥ ــ اتفاقية المضايق ــ ١٣ يولية ١٨٤١ .
ونصت على إغلاق المضايق فى وجه السفن الحربية إذا كان الباب العالى فى حالة سلم .

٦ ــ معاهدة باريس ٣٠ مارس ١٨٥٦ .
أعلنت حياد البحر الأسود وفتحه أمام التجارة الدولية .

٧ ــ إعلان باريس ١٦ أبريل ١٨٥٦ .
وبنظم الحرب البحرية ، ومهربات الحرب .

تقويم للنتائج العامة لحرب القرم :

بالاضافة إلى النتائج التى أسفرت عنها حرب القرم على المستوى الرسمى ، كانت هناك بعض التطورات الهامة فى العلاقات الدولية ، وفى أوضاع الدول التى اشتركت فى تلك الحرب يحسن أن نشير إليها بإيجازهنا :

بالنسبة للروسيا فإن قدرتها العسكرية وكذلك السياسة قد شلت لفترة تقترب من ربع قرن من الزمان ، لم تستطع خلالها فى أعقاب حرب القرم أن تمارس أى نشاط دولى واضح فى المجال الأوربى ، ولهذا كان من الطبيعى أن تبحث عن مجال جديد تستطيع فيه أن تثبت ذاتها ، ومن ناحية أخرى بدأت تتجه نحو سيبريا . ولكنها كانت تتعامل مع الدول الأوربية ، لا فى أوربا ، ولكن فى الشرق الأقصى .

وفيما يتعلق بالنمسا ، فإن ذهاب الروسيا بعيداً عنها ، أدى إلى انتشار الحركات القومية فى كل من ألمانيا وايطاليا ، ذلك أن النمسا لم تستطع وحدها أن تقف ضد هذا الاتجاه فى أوربا .

أما فرنسا فقد أخذت نجاحاتها تتوالى فى أوربا وخارجها ، فقد كانت فرنسا رمز الثورة وبدأت الثورات والحركات القومية تأخذ مكانها فى أوربا ، بعد أن

اختفت زعامة المعارضة ممثلة فى روسيا ، وعدم قدرة النمسا على تحمل كل الأعباء للدفاع عن الاستبداد وحدها .

تفوقت كل من انجلترا وفرنسا بوضوح فى الدولة العثمانية ، وفى خارجها فى مجال التوسع الاستعمارى . وأصبح الشرق الأوسط فريسة لهما .



مراجع يمكن استشارها حول الفصلين الأول والثانى :

١ـ جرانت وتمبرلى . أوربا فى القرنين ١٩ ، ٢٠ .

٢ـ الجمعية الملكية للدراسات التاريخية ـ ذكرى البطل الفاتح ابراهيم باشا .

٣ـ زينب عصمت راشد ـ تاريخ أوربا فى القرن التاسع عشر.

٤ـ عبد الرحمن الرافعى ـ عصر محمد على .

٥ـ عبد العزيز سليمان نوار ـ التاريخ الحديث . أوربا منذ الثورة الفرنسية حتى الحرب الفرنسية البروسية .

٦ـ نشر ـ ١٦٠ تاريخ أوربا فى العصر الحديث .

٧ـ محمد رفعت ـ تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية .

٨ـ محمد فؤاد شكرى ـ بناء دولة مصر محمد على .

٩ـ محمد ضياء الدين الريس ـ تاريخ الشرق العربى والخلافة العثمانية .

١٠ـ محمد مصطفى صفوت ـ المسألة الشرقية ومؤتمر باريس .

١١ـ مصطفى كامل ـ المسألة الشرقية .

١٢ـ هنرى دودويل ـ محمد على مؤسس مصر الحديثة .

الفصل الثالث

تطور العلاقات البريطانية ــ الروسية / السوفيتية حــول الشــرق الاسلامــى ١٨٥٣ ــ ١٩٢٧(*)

أ ــ الشرق الاسلامى فى العلاقات البريطانية ــ الروسية حتى عام ١٩١٧ .

ب ــ الاستراتيجية السوفيتية فى الشرق .

جـ ــ العلاقات البريطانية ــ السوفيتية من ١٩١٧ إلى ١٩٢٧ .

(*) مستخرج من كتاب للمؤلف بعنوان : بريطانيا والنشاط السوفييتى فى الحجاز ١٩٢٤ ــ ١٩٣٨ (الدوحة : دار الثقافة ، ١٩٨٨) .

ـ الشرق الاسلامى فى العلاقات البريطانية ـ الروسية حتى عام ١٩١٧ (١)

قد يكون من العسير على المرء أن يحدد بدقة بداية مناسبة ، لدراسة الشرق الاسلامى فى العلاقات البريطانية ـ الروسية ، ذلك أن العلاقات بين الدولتين كانت فى سماتها العامة علاقات تنافس وتصادم شبه دائم ، وهذه السمات العامة تركت لدى الباحث إنطباعاً قوياً بأن التقاء الدولتين ، أو إن شئت إلتقاء الامبراطوريتين ، حول سياسة واحدة فى الشرق بصفة عامة كان أمراً غير وارد .

صحيح أن هناك نقاط التقاء بين الدولتين حول تركيا وفارس ، باعتبارهما من البلاد الاسلامية ، إلا أن مثل هذه الالتقاءات كانت مرحلية ، أو تكتيكية ، ولم يكتب لأى منها صفة الدوام . وليس هناك من تفسير أقوى من أن المصالح البريطانية كانت تصطدم فى أهدافها البعيدة المدى مع المصالح الروسية العليا فى الشرق ، فبينما سعى البريطانيون بحماس ـ خلال القرن التاسع عشر ـ إلى تكوين خط عرض متصل الحلقات من مناطق النفوذ ، الممتدة من أوربا إلى الشرق الأقصى ، ماراً بوسط آسيا ، فى محاولة لعزل روسيا شمالا لتعيش فى صقاعها الباردة ، كان الروس يعملون جاهدين للضغط على جيرانهم فى المناطق الجنوبية من آسيا للوصول إلى المياه الدافئة ، وبكلمات أخرى فإن الروس كانوا يعملون على الحيلولة دون نجاح بريطانيا فى تكوين خط العرض الاستراتيجى باحكام ، وذلك بإقامة خط أو خطوط نفوذ طولية مماثلة ، تمتد من الشمال إلى الجنوب متقاطعة مع الخط البريطانى ، ومتغلغلة فى مناطق النفوذ البريطانى فى جنوبى آسيا والخليج العربى والبحر المتوسط .

هذا التصادم الاستراتيجى بين الامبراطوريتين كان يجرى فى معظمه على أراض إسلامية ، ومن هنا شكل العنصر الاسلامى ـ بذاته وبأرضه ـ محوراً

رئيسيا ، دارت حوله السياسة والاستراتيجية لكل من بر يطانيا وروسيا . ولكن البر يطانيين تفوقوا على الروس فى البداية لسبق وصولهم إلى الهند ، التى يوجد بها أكبر تجمع إسلامى فى مكان واحد بالشرق . ومنذئذ والهند ـــ لا لندن ـــ هى المسئولة عن حماية مصالح الامبراطور ية البر يطانية فى الشرق من خطر نجاح محاولات روسيا للتسلل إلى أفغانستان ، وفارس ومنطقة الخليج العربى . أما فيما يتعلق بسعيها للوصول إلى البحر المتوسط عن طر يق مضيقى البوسفور والدردنيل ، فإن لندن كانت معنية بالدرجة الأولى بمواجهة المد الروسى فى الأراضى والمياه العثمانية ، وهو أحد مظاهر « المسألة الشرقية » الذى لم يكن يشغل الهند بنفس القدر.

واتسمت العلاقات الروسية ـــ العثمانية بالعداء ، لنفس الأسباب التى حددت طبيعة العلاقات الروسية ـــ البر يطانية ، فممتلكات الدولة العثمانية كانت ـــ فى قطاع كبير منها ـــ تشكل جانبا من ذلك الخط العرضى البر يطانى المحاصر لروسيا . ونجح الروس فى عام ١٨٣٣ فى كسر هذا الخط حين عقدوا تحالفاً مع الدولة العثمانية ، فى ظل ظروف غير ملائمة فرضتها هجمات القوات المصر ية على تركيا ، وعرفت هذه المعاهدة السر ية باسم « معاهدة هنكيار سكله سى » ، وكانت نصراً حقيقياً للروس ، لأنها كانت تخدم أهدافهم البعيدة المدى فى الوصول إلى البحر المتوسط . كما أنها كانت هزيمة للبر يطانيين ، الذين كانوا يسعون دائما للاستئثار بالنفوذ فى الدولة العثمانية . وقد كلف هذا النجاح الروسى بر يطانيا جهداً دبلوماسيا وعسكر يا ضخما ، فقد ظل بامستون (وز ير الخارجية البر يطانية) يسعى لإفساد هذه المعاهدة وإلغائها ، بكل الوسائل ، حتى تمكن من ذلك . إن نجاح الروس فى عقد هذه المعاهدة كان البداية الحقيقية لرسم سياسة محددة الملامح والأهداف تجاه كل من بر يطانيا والدولة العثمانية .

وما أن انتصف القرن التاسع عشر حتى كانت روسيا وجهاً لوجه مع بر يطانيا وحلفائها فيما يعرف باسم « حرب القرم » (١٨٥٣ ـــ ١٨٥٦) . ولم تكن هذه الحرب بسبب الدولة العثمانية ، بقدر ما كانت بسبب التصادم بين جوهر السياسة الروسية وأهدافها والسياسة البر يطانية وأهدافها فى الشرق بصفة عامة . فبينما كانت روسيا ترى ضرورة الخلاص من كيان الامبراطور ية العثمانية

المريض ، كانت بريطانيا ترى أن إقامة نظام جديد من بقايا الامبراطورية العثمانية ، يمكنه حفظ توازن القوى فى المنطقة من ناحية ، وإبعاد أخطار الدول الكبرى الطامعة فيها من ناحية أخرى ، وكان ذلك أمرا صعبا ، فاتبعت بريطانيا سياسة المحافظة على الوضع الراهن فى الشرق الأدنى بكل أبعاده ، باعتباره أسلم الوسائل لتيسير تطبيق سياستها .

ومن ناحية أخرى ، كان الروسى حريصين على تأكيد مسئولياتهم تجاه حماية الرعايا العثمانيين من المسيحيين الأرثوذكس ، وكانوا يتنافسون مع فرنسا وانجلترا حول أى من الكنيستين (الشرقية أم الغربية) يكون لها التفوق والسيادة فى فلسطين . وفى هذا السبيل أرسل القيصر الروسى بعثة دبلوماسية للسلطان العثمانى لتوضيح نوايا روسيا تجاه الدولة العثمانية ، مؤكداً على أنه لا يسعى إلى ضم أى من أراضيها ، إلى أراضيه وإنما يسعى إلى الحصول على فرمان من السلطان يعيد التفوق الروسى فى القدس إلى سابق عهده قبل عام ١٨٥٢ ، لأن روسيا لن تسكت على التفوق الفرنسى القائم هناك ، وأنها تقترح عقد معاهدة سرية على غرار معاهدة « هنكيار سكله سى » . وفيا يتعلق بانجلترا ، أكد القيصر للسفير البريطانى فى سان بطرسبرج على أهمية استانبول للمصالح الروسية ، وأن أى محاولة لتقسيم أملاك الدولة العثمانية لابد وأن ينص فيها على أن تكون استانبول لروسيا . وبهذه الصورة فإن مصالح روسيا فى الدولة العثمانية تنحصر فى أمرين : السيادة العقائدية فى فلسطين ، والسيادة السياسية فى استانبول . فى هذه الظروف التى كانت روسيا تتحاور خلالها مع العثمانيين والانجليز حول مصالحها ، كانت تستعد عسكريا لتنفيذ خطتها فى الدولة العثمانية ، وتطالب بإغلاق الدردنيل أمام السفن الحربية البريطانية والفرنسية . وهكذا كان الطريق إلى حرب القرم مفتوحاً على مصاراعيه فى صيف عام ١٨٥٣ .

كان من الواضح أن أى محاولة للتفاهم بين الروس والعثمانيين ، لا يجب أن تتم بعيداً عن مجموعة من الأسس ، يعنينا منها أمران : الأول إعادة النظر ف اتفاقية المضايق (١٨٤١) لصالح توازن القوى فى أوربا ، والثانى تخلى الروس عن المطالبة بحماية المسيحيين الأرثوذكس فى الدولة العثمانية ، على أن يعد

السلطان بالعمل على تحسين أوضاع رعاياه . وفى الواقع ، لم يكن يشغل بر يطانيا أمر أكثر من إعادة النظر فى اتفاقية المضايق (١٨٤١) . ولعلها السبب الحقيقى الذى زج بها إلى حرب القرم . وقد وفقت بر يطانيا إلى تحقيق الهدف الأصلى من حرب القرم بمقتضى التسو ية التى أسفر عنها مؤتمر بار يس عام ١٨٥٦ . فقد أعلنت هذه التسو ية حيدة البحر الأسود ، كما أُغلق المضيقان فى وجه جميع السفن الحر بية الأجنبية ، و بالتالى شلت الوجود الروسى العسكرى فيه ، كما وفرت على انجلترا جهد متابعة احتمال قيام روسيا بعمل عدائى ضد المصالح البر يطانية فى شرق البحر المتوسط .

ينظر الانجليز إلى هذه الحرب على أنها حرب فرضتها ضرورة تأمين الطر يق إلى الهند ، الذى تعرض للتهديد بسبب إثارة المسألة الشرقية . كما أنها فى نظر البعض مقدمات لحملة « السلام مع الشرف » التى تبناها دزر يلى ــ فيما بعد ــ عام ١٨٧٨ . على كل حال ، أفادت الحرب إلى حد ما سلامة الطر يق إلى الهند . ولعلها أسفرت عن تحقيق التوازن الدولى كما تر يده انجلترا ، واستبدلت الدبلوماسية بالمعاهدات ، وسعت إلى تقنين العلاقات الدولية . ولعل وز ير الخارجية البر يطانى (بامستون) الذى أجهض محاولة روسيا فى الوصول إلى المضايق ، فى عام ١٨٤١ ، هو نفسه الذى مارس الدبلوماسية البر يطانية بطر يقة سر ية فى حرب القرم ، بحيث يمكن القول أنه سخر كلاً من النمسا وفرنسا لخدمة المصالح البر يطانية . وهو الذى قال فى تعليقه على المذكرة النمساو ية ــ الفرنسية فى ١٤ نوفمبر ١٨٥٥ إنها « من أجلنا ولكن بدوننا » (٢) . أما محتوى المذكرة فقد تضمن جوهر القضية التى تعنى انجلترا بالدرجة الأولى ، وخصوصا ما يتعلق بعزل روسيا خلف الدردنيل مع تحييد البحر الأسود . لقد كان الرأى العام البر يطانى يساند سياسة بامستون تجاه روسيا دون أن يعرف بتفاصيل دبلوماسيتها . ومع أن شرط تحييد البحر الأسود لم يكن مرغو با فيه من أى طرف من الأطراف (الروس ، الفرنسيين ، النمساو يين) ، إلا أن بامستون فرضه إرضاء للرأى العام البر يطانى .

وإمعاناً من جانب بامستون فى إذلال روسيا وقّع ، بعد أسبوعين فقط من معاهدة بار يس (٣٠ مارس ١٨٥٦) ، مع كل من فرنسا والنمسا ، معاهدة ثلاثية

فى ١٥ أبريل ١٨٥٦ لضمان أمن وسلامة واستقلال تركيا ، وكانت ــ فى الواقع ــ موجهة ضد روسيا . فقد اشتم بامستون رائحة اتصالات فرنسية ــ روسية من وراء ظهر بريطانيا ، ولم يشأ أن يفصح عن علمه بما جرى ، وفى إطار من الدبلوماسية السرية أراد أن يلزم فرنسا بالعمل ضد روسيا طبقا لما سبق الاتفاق حوله فى حالة مهاجمة روسيا لتركيا ، فنجح فى أن يضمّن المعاهدة نصاً سريا ، ليساعد به فرنسا على أن تظل فى جانب الحلفاء عمليا ، وفى جانب روسيا ظاهريا ، لقد خدع بامستون روسيا ، ومكن فرنسا من أن تخدعها هى الأخرى . صحيح أن شروط الضمان الثلاثى كانت هشة ، وتحللت منها فرنسا بعد ستة شهور ، ولكن يبقى أن بريطانيا لاتكاد ترى فرصة لمحاصرة روسيا واهتبلتها .

لم يكن الأسلوب البريطانى فى تقليم أظافر روسيا مقبولاً لدى الفرنسيين ، فقد أدركوا أن التحالف الأنجلو ــ فرنسى ، الذى نشأ حديثا وتجسد فى حرب القرم ، قد خدم الانجليز بالدرجة الأولى ، وأن الجيش الفرنسى كان أداة طيعة لخدمة المصالح البريطانية ، ولم يكن بالامكان تصحيح ذلك إلا بخداع النفس ، وفى إطار من الدبلوماسية السرية .

يشكل ما سبق عرضه جهود بريطانيا فى التصدى لمحاولات روسيا « للخروج من الحصار » عبر أراضى ومياه الدولة العثمانية . أما فى آسيا الوسطى فقد كانت روسيا تضغط على منطقتين بعينهما : الأولى فارس سعياً للوصول إلى مياه الخليج العربى ، والثانية أفغانستان سعياً للوصول إلى مياه المحيط الهندى . وكانت بريطانيا تدرك ذلك جيدا ، فنراها تسعى أثناء حرب القرم إلى تشجيع أمراء آسيا الوسطى من المسلمين على الثورة ضد التسلط الروسى ، وهو أسلوب سعى الطرفان إلى استخدامه ضد بعضهما فى مناسبات عديدة ، وفى نفس الوقت تدعم بريطانيا نفوذها فى فارس وأفغانستان(٣) .

كانت المناطق الجنوبية فى آسيا الوسطى ومنطقة الشرق الأوسط هى المناطق الحيوية الداخلة فى إطار خطة التوسع الروسى فى آسيا ، ولعل المرحلة التمهيدية لتنفيذ هذه الخطة قد بدأت فى أيام بطرس الأكبر وانتهت قبيل نشوب حرب القرم مباشرة . وخلالها استولى الروس على القرم (عام ١٧٨٣) وعلى قرغيزيا (أواخر القرن ١٨) . وفى أعقاب تلك الحرب ، وفى ظل سياسة الحصار التى فرضها

الحلفاء الأوربيون على روسيا ، لم يكن لها متنفس إلا فى المناطق الآسيوية وهى مناطق فى معظمها اسلامية الطابع .

ففى عام ١٨٦٥ احتلت القوات الروسية طشقند .

وفى عام ١٨٦٨ احتلت بخارى وسمرقند وانتهت امبراطورية بوغر .

وفى عام ١٨٧٣ احتلت خينا .

وفى عام ١٨٨١ احتلت تركستان وعشق أباد ومرو .

وحتى عام ١٨٨٥ سيطرت على مساحة تمتد مابين بحر قزوين وجبال تيان شان ، ومن جبال أورال وحتى حدود القفقاس (القوقاز) .

وفى عام ١٨٩٧ استولت على البامير(٤) .

بهذا التمدد السياسى والجغرافى (الجيوبوليتيكى) ضمت روسيا عددا لا بأس به من المسلمين إلى كيان الدولة ، واقتربت بشكل مباشر من مناطق النفوذ البريطانى الاسلامية . ورأت حكومة الهند ضرورة العمل على توسيع حدود الهند الشمالية مع بداية الربع الأخير للقرن التاسع عشر ، كما طلبت إلى حكومة لندن أن تضغط على روسيا فى منطقة بحر البلطيق كى تشغلها عن التوسع فى آسيا ، وأدت التطورات الأوربية إلى سرعة التقاء الدولتين فى عام ١٨٨٥ ، فوقعتا معاهدة ثبتت الحدود بين آسيا الوسطى وأفغانستان ، وظلت انجلترا فى مأمن من الخطر الروسى حتى نهاية القرن التاسع عشر .

وفى مطلع القرن العشرين ، أدى تطور العلاقات الدولية ، وظهور ألمانيا ، ونجاحها فى غرس جذور نفوذها فى الدولة العثمانية ، وفى إيران ، فضلاً عن نجاحها فى بناء قوة بحرية قادرة على تحدى البحرية البريطانية ، أدى كل ذلك إلى تقارب روسى — بريطانى تكتيكى ى عام ١٩٠٧ ، حين اعترفت بريطانيا بالنفوذ الروسى فى شمال فارس ، بينما اعترفت روسيا بالنفوذ البريطانى فى جنوبها وفى الخليج . ومع أن هذه الخطوة تعتبر نجاحا ظاهريا للسياسة الروسية ، إلا أنها فى الواقع تعتبر نجاحاً لبريطانيا ، التى وضعت حداً لطموحات روسيا فى الاتجاه جنوباً نحو المياه الدافئة .

لقد كانت بريطانيا ترقب عن كثب مشاريع السكك الحديدية الروسية ، إنطلاقاً من خطوط عبر سيبريا وصولاً إلى أفغانستان ، ومشاريع السكك الحديدية الألمانية إنطلاقاً من فيينا إلى سالونيك ، ومن فيينا إلى بغداد ، والتى كانت تهدف جميعا إلى ضرب المصالح البريطانية فى الشرق . وفى سبيل التصدى لألمانيا نشطت الدبلوماسية البريطانية لاستقطاب عدويها التقليديين روسيا وفرنسا ، فكان الوفاق الودى مع فرنسا فى عام ١٩٠٤ ، كما كان الوفاق مع روسيا فى عام ١٩٠٧ ، خطوتين على هذا السبيل(٥) .

و يسجل جورج لو يد فى محاضرة ألقاها بالمعهد البريطانى للشئون الدولية فى عام ١٩٢٥(٦) ، أن القضايا التى شغلت بال الساسة البريطانيين مع الروس قائمة فى منطقة الشرق الأوسط والخليج العربى والبحر الأحمر وشرق البحر المتوسط ، وإيران ، والهند ، ووجه النصح لبريطانيا أن تضع سياسة واضحة المعالم تجاه استمرار وجودها فى تلك المناطق ، حتى تتمكن من مواجهة المنافسة الأجنبية . وصرف جورج لو يد بعض الوقت لبيان أهمية الهند على الأخص ، ووصفها بأنها محور سياسة بريطانيا الخارجية فى الشرق ، فى مواجهة منافسة الدول الأخرى . و يعتقد جورج لو يد فى أنه « لا يوجد مكان فى الامبراطورية يمكن وضعه على قدم المساواة مع الهند فى أهميتها الاستراتيجية والاقتصادية فى ذلك الوقت . . . » .

و بذلك نجحت بريطانيا فى دخول الحرب العالمية الأولى وإلى جانبها كل من فرنسا وروسيا(٧) . وحين انتهت الحرب كان قد تأكد أن بريطانيا خسرت روسيا إلى الأبد . فلم تعد روسيا ، كما كانت روسيا القيصرية ، ذات الأطماع التوسعية ، ولكنها صارت إلى جانب ذلك روسيا الثورة البلشفية ، بما فى ذلك من تصادم أيديولوجى حتمى(٨) ، ليس مع بريطانيا وحدها ، ولكن مع العالم الرأسمالى كله ، لأن « تحقيق أفكارنا تحقيقا كاملاً لا يتم إلا بقلب النظام الرأسمالى بأكمله »(٩) . و يعكس هذا التصريح صورة مستقبل العلاقات الروسية ـ البريطانية على مرآة الشرق .



ب ــ الاستراتيجية السوفيتية فى الشرق :

شُغل الروس بشئونهم الداخلية والحرب الأهلية بعد نشوب الثورة البلشفية ، وبدا الشرق فى هذه المرحلة المبكرة عرضة للنسيان . ولكن بعد نجاح الثورة انقسم الشيوعيون فى روسيا على أنفسهم حول الوجهة التى ستنتقل إليها عدوى الثورة . فرأى البعض أن فى الامكان العمل على تكوين أوربا السوفيتية . ورأى البعض الآخر أن مستقبل الحركة الاشتراكية هو فى آسيا ، ولكن يُضعف من هذا الاتجاه وجود أعداد كبيرة من المسلمين فيها ، مما يجعلها عبئا على الشيوعية ، ذلك أن لينين لم يقدم لمؤيديه أفضل مماقدم الاسلام لمعتنقيه (١٠) .

ومع ذلك ، فقد كان لينين أكثر زعماء البلاشفة اهتماما بشئون آسيا ، وكان يرى أن قضية الاستعمار والتحرر يمكن أن تخدم روسيا الجديدة ، فى حال وقوفها إلى جانب الشعوب المغلوبة على أمرها . وكان يعتقد فى أن مصير العالم سيتقرر من آسيا ، باعتبار أن أغلبية الجنس البشرى يتركز فى الهند والصين وروسيا . وعلى ذلك فإن يقظة آسيا يجب أن تُعطى أولوية على نشر الفكر الشيوعى خارج روسيا . ولعل لينين يختلف فى ترتيب الأولويات مع كل من ماركس وأنجلز ، اللذين كانا يريا إمكانية تخليص المستعمرات الآسيوية من الاستعمار الأوربى بعد انتصار الثورة الشيوعية فى أوربا (١١) .

وتكمن مشكلة الزعامات الروسية الجديدة فى عدم القدرة على ممارسة سياسة شرقية واضحة ، نتيجة لافتقارها إلى تنظيمات قيادية فى الشرق ، هذا مع أن الشعوب الاسلامية فى روسيا تعاونت منذ بداية الثورة مع العناصر البلشفية لتدمير الدولة القيصرية والقوى المؤيدة لها فى الداخل . وبالتالى كان من الضرورى

الاعتماد على تلك العناصر المتطرفة من بين الشرقيين أنفسهم ، وخاصة من دعاة فكرة الوحدة الاسلامية ، أو الوحدة التركمانية(١٢) .

وساعد على سرعة التقاء روسيا الجديدة بالشرق ، أن الشرقيين كانوا ينظرون إليها على أنها شبه أوربية وشبه شرقية ، وأن الفواصل الجغرافية بينها و بين الشرق ليست مانعة . وأن بموسكو كلية للدراسات الشرقية ، وكذا فى لينجراد والمدن الكبرى مراكز شرقية مماثلة . كما أن الجيش الأحمر أنشأ دائرة شرقية لتخريج ضباط مهيئين للعمل فى بلاد الشرق . ثم أسس الحزب الشيوعى فى عام ١٩٢١ « الجمعية العامة لاتحاد المستشرقين » التى أصدرت مجلة « الشرق الجديد » . وأكد اتحاد المستشرقين على الصلة بين نضال الطبقة العاملة فى الغرب وكفاح الشعوب المضطهدة فى الشرق . واختص مجموعة من المستشرقين بأحوال البلاد الاسلامية ، وتوصل هؤلاء إلى أهمية التركيزعلى الجانب القومى دون الجانب الشيوعى فى هذه المرحلة المبكرة(١٣) .

وكانت سياسة الثورة الروسية البلشفية فى آسيا بادىء الأمر مبنية على أساس استنفار القوميات المختلفة ، مما جعلها تلقى قبولاً لدى الشعوب الآسيوية المستعمرة وشبه المستعمرة . وكان رفع البلاشفة لشعار المساواة والسيادة لجميع شعوب روسيا ، وحقها فى تطوير الأقليات القومية ، من بين العوامل المشجعة للشعوب الآسيوية كى تضع ثقتها فى الثورة التى تحمل لها أملاً جديداً فى الحرية . وهكذا كان للثورة البلشفية مردودات إيجابية على الشعوب الآسيوية ، ومردودات سلبية على الاستعمار الأوربى (البريطانى والهولندى والفرنسى) .

صحيح أن الشيوعيين كانوا يدركون أن تبنى الاتجاهات القومية يتناقض والاتجاهات الشيوعية . ولكن ذلك مردود عليه بأن مناصرة الاتجاهات القومية كانت موقفا تكتيكيا يهدف إلى ضرب الاستعمار الغربى فى آسيا . وإذا نجحوا فى ذلك يمكنهم بوسائل أخرى ضرب الحركات القومية . ومن هذا المنطلق أقيمت الاتصالات بزعماء الهند لضرب بريطانيا ، و بزعماء أندونيسيا لضرب هولندا . وروعى فى هذه الاتصالات الفصل الواضح بين الحركة الشيوعية والبرجوازية الوطنية فى تلك البلاد . واتخذوا نفس الاحتياطات تجاه الحركة الاسلامية حين قرروا التعاون معها فى حدود مواجهة الاستعمار . أما مسألة وحدة الشرق التى

تبنتها الحركة الاسلامية فبقدر ما فيها من ايجابيات مرحلية ، فيها سلبيات خطيرة على الشيوعية فى المدى البعيد(١٤) .

وبناء على الأسس السابقة ، أعلنت القيادة الروسية الجديدة فى ٢ ديسمبر ١٩١٩ ، أن جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية بموقعها بين أوربا وآسيا ، تعتبر نفسها سنداً لآسيا الواقعة تحت سيطرة الاستعمار الأوربى ، وأنها ستتبنى هذا الموقف حتى تتحرر شعوبها . وتطبيقا لذلك أقدمت روسيا على إعانة كل من أفغانستان وتركيا ومنغوليا(١٥) .

هكذا كانت إطلالة الثورة الروسية على العالم الخارجى فى آسيا ، بعد أن شغلتها شئونها الداخلية لتثبيت أقدام النظام الجديد(١٦) . ولكن سبقت ذلك محاولة لاثبات حسن النوايا حين أعلن الزعماء الروس فى مستهل الثورة إلغاء جميع المعاهدات السرية التى عقدتها روسيا القيصرية مع الدول الكبرى ، بهدف تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية فى أوربا وآسيا فيما بينهم . وكان الروس يهدفون من وراء ذلك إلى فضح سياسة روسيا القيصرية والتنديد بالسياستين البريطانية والفرنسية . ومع نهاية عام ١٩١٧ وجه الزعماء الروس بياناً إلى الطبقة العاملة فى روسيا والشرق ، ومن بينهم عدد كبير من المسلمين فى آسيا الصغرى وإيران وأفغانستان والهند وشبه الجزيرة العربية ، يدعونهم إلى أن يهبوا فى وجه الظلم والاستعمار وألا يخشوا روسيا الجديدة . ووعدت بالتعاون معهم(١٧) . وأكد الروس للمسلمين خاصة ، فى داخل روسيا وخارجها ، على أن « عقيدتكم وتقاليدكم ومؤسساتكم الثقافية ، تعتبر منذ الآن حرة وذات حصانة . ابنوا حياتكم القومية بحرية ودون عقبات ولكم الحق فى ذلك »(١٨) .

استشعر المسلمون الروس أن بامكانهم أن يتنسموا هواء جديدا للحرية فى روسيا الجديدة . فقد كانوا من قبل « يجتازون أزمة عنيفة » ، وكانت الحياة عسيرة أمام الجميع ، ولذلك لم يترددوا فى مناصرة الثورة ، واعتبروا أن الكفاح من أجل حريتهم كفاح مقدس ، وعبر بعضهم عن ذلك بقوله « لقد وجدت الثورة آخر استجابة فى قلوبنا ، وأقيمت شعائر خاصة فى الجوامع .. وابتهل الجميع إلى الله أن ينصر قضية الشعب ... وتشكلت المجالس السوفيتية للمسلمين »(١٩) .

ولعل الزعماء الروس وقفوا هذا الموقف من المسلمين ، بادئ ذى بدء ، لأن المسلمين كان لهم دور حيوى فى حركات التمرد ضد النظام القيصرى ، وخاصة قبيل الثورة ، حين عقدوا — على سبيل المثال — مؤتمرا فى طشقند حضره ممثلون عن الفئات المسلمة فى وسط آسيا ، وقرروا قيام جمهورية اسلامية مستقلة فى طشقند برئاسة شيخ الاسلام . وحين قامت الثورة واصل المسلمون دورهم الايجابى بتأييدها ، ومباركة القادة الجدد مرحليا(٢٠) .

وجريا على هذه السياسة شارك عدد من زعماء المسلمين فى مؤتمر تحرير الشرق فى باكو عام ١٩٢٠ وألقوا خطبا قوية . ومع ذلك لم تكن صورة الشرق فى عيون الزعماء الروس واضحة . وأدرك الروس أن التغييرات الجذرية التى تعتزم الثورة أحداثها فى آسيا غير محتملة الوقوع قبل مرور عدة أجيال ، بسبب العداء بين الاسلام والشيوعية . وحين أدرك زعماء المسلمين هذه الحقيقة ، كان ذلك بداية . النهاية لتعاونهم بحماس مع الثورة ، لأن الاسلام أكبر من مجرد كونه دينا سماويا ، انه أسلوب كامل للحياة . ولعل أخطر نتيجة أسفر عنها مؤتمر باكو هى أنه مزق أيديولوجية الوحدة الاسلامية(٢١) ، ذلك أنه سعى إلى ربط المسلمين الروس بالطبقة العاملة فى العالم ، وهى صيغة جديدة للوحدة ، ألغت الصيغة الاسلامية — نظريا — بين معتنقى هذا الاتجاه الجديد .

وكانت محاولات الروس الاتصال بالعالم الاسلامى ، وتشجيعه على الوقوف ضد الاستعمار الغربى تهدف — بالدرجة الأولى — إلى كسب وده وتأييده ، لدعم الثورة معنويا فى الداخل وفى الخارج . وبعبارة أخرى ، لم يكن الهدف هو معاونة تلك الشعوب على نيل استقلالها ، فى هذه المرحلة المبكرة من الثورة ، بقدرما كان الهدف هو خلخلة الضغط البريطانى على روسيا الجديدة من ناحية الجنوب .

ومن هذا المنطلق سعى الروس إلى استقطاب الحكومات الاسلامية المجاورة فعقدوا معاهدات ود وصداقة مع كل من إيران وتركيا وأفغانستان فى عام ١٩٢١ . وكان هناك إتجاه قوى مفاده أن تركيا هى الحليف الوحيد لروسيا الثورة فى آسيا . وبالطبع كان لهذا الانطباع شواهده ودلالاته ، ولكن الحقيقة مالبثت أن تكشفت حين انقلب مصطفى كمال على العناصر الشيوعية فى تركيا . ووقف الزعماء الروس على خطأ نظرتهم إلى تركيا الكمالية ، ومع ذلك فقد رأو أن من

الحصافة السياسية ألا يخسروا مصطفى كمال ، كما خسروا العناصر الشيوعية التركية (٢٢) .

وكانت كل من ايران وأفغانستان فى المجال المباشر لاهتمام العناصر الروسية الجديدة ، وذلك من ناحيتين ، الأولى أنهما يشكلان واجهة إلى جنوب آسيا ومخارج إلى المياه الدافئة ، كما كانت تركيا ، والثانية أن فيهما معترك حتمى مع بريطانيا فى المستقبل . ولذلك لم يهمل القادة الروس حركة التمرد التى قامت فى إقليم غيلان شمالى إيران ، إعتقاداً منهم أنها موجهة ضد بريطانيا (٢٣) .

ولكن طموحات الروس السياسية لم تتحقق فى أى من تركيا أو إيران أو افغانستان ، بسبب الحاجز الاسلامى ، وبسبب الحاجز القومى الذى ظهر وتبلور قبل الثورة الروسية . ومهما يكن من أمر ، فقد كان هدف الروس المباشر هو إقامة مجموعة من الدول الحاجزة بينهم وبين الحضور البريطانى فى آسيا ، فى محاولة للتصدى للهيمنة البريطانية ، ورفع الحصار المفروض على روسيا من جانب الدول الغربية بزعامة بريطانيا . ولم يكن هدف روسيا فى هذه المرحلة هو نشر الفكر الشيوعى بأى حال (٢٤) . وما يقال عن تركيا وإيران وأفغانستان يمكن أن يقال ــ فى شكل أو فى آخر ــ عن الهند ، التى كانت الأفكار القومية قد ظهرت فيها وتبلورت مبكرا . ولذلك لم تعط اهتمامات كبيرا لما جاءت به النظرية الشيوعية .

ولكن هناك مناطق آسيوية اسلامية لم تتبلور أفكارها القومية قبل الثورة الروسية ، ولذلك كان للشيوعيين فيها أثر كبير على توجيه القوى الوطنية العاملة من أجل التحرير والاستقلال مثل أندونيسيا والهند الصينية . فقد ظهرت الأحزاب الشيوعية فى تلك المناطق فى الفترة مابين ١٩٢٠ و١٩٢٣ ، وصار لها نفوذ كبير فى عام ١٩٢٦ (٢٥) . ومنذئذ والأفكار البلشفية تفعل فعلها ضد الهولنديين والبريطانيين خاصة ، وسوف تتضح آثار ذلك فى الحجاز .

وخلاصة القول أن الثورة البلشفية وجدت ردود فعل متفاوتة بين الشعوب الآسيوية . فالبلاد التى تعمق فيها تأثير الاستعمار كانت بيئة مناسبة لتلقى الأفكار البلشفية ، أما البلاد التى كان بناؤها الاجتماعى متماسكا نسبيا ، مثل

فارس وأفغانستان فلم تكن أصداء الفكر البلشفى فيها قوية . وليس من المقبول القول بأن شبه الجزيرة العربية ، فى هذه المرحلة المبكرة من الثورة البلشفية ، كانت داخلة فى استراتيجية نشر الفكر البلشفى ، لأسباب كثيرة نذكر منها الآن أن بناءها الاجتماعى كان متماسكا ، وفيما عدا عدن ، لم يكن الاستعمار الغربى قد تغلغل فيها بعمق ، وأن اتجاهاتها القومية والاسلامية تضمن لها حماية خاصة من تلك الأفكار البلشفية .

وإذا كانت المنطقة العربية ـ الاسلامية محصنة بالاسلام ضد المد الشيوعى ، فقد أدرك السوفييت هذه الحقيقة مبكرا ، حين رأوا ضرورة التعامل والتعاون مع المسلمين الروس ، لأن اضطهادهم من شأنه أن يخلق جواً غير مناسب للسوفييت فى العالم الاسلامى ، فى وقت كان السوفييت يسعون فيه إلى كسب الأصدقاء فى المناطق الاسلامية المجاورة لبلادهم بشكل مباشر (تركيا ، ايران ، أفغانستان) خاصة وأن هذه المناطق تعتبر امتداداً جغرافيا لعمق كبير من البلاد العربية ـ الاسلامية واجهته (سوريا ، العراق ، شبه الجزيرة العربية) ولهذا نظر السوفييت إلى هذه المناطق العربية نظرة خاصة ، وحددوا مصالحهم فيها بأنها حرمان الغرب من أى حضور فعال فيها ، أو مايمكن تسميته « مصلحة حرمان »(٢٦) .

ولا يجب الخلط فى هذه المرحلة بين الموقفين السياسى والأيديولوجى للفكر الشيوعى من الفكر الاسلامى ، فالاجتهاد السوفييتى فى الاسلام اجتهاد سلبى تماما ، والعلاقة بين الشيوعية والاسلام أكثر تعقيدا من العلاقة بين الشيوعية والأديان الأخرى ، لأن الاسلام طريقة حياة ، وتصفيته إنما تعنى إلغاء نظام اجتماعى بكل مافيه من عادات وأعراف وسنن ، وهو أمر مستحيل . ولهذا كله كانت علاقة السوفييت بالاسلام علاقة حذرة فى المراحل المبكرة من الثورة الروسية ، ولذلك فمع أن فكرة الوحدة الاسلامية لم تكن مقبولة لدى القادة السوفييت ، إلا أنهم اضطروا إلى مؤزرتها مرحليا . أما الوحدة الطورانية فقد كان لها تأثير مباشر على السوفييت ، لأن تحقيقها يجر إلى انفصال مناطق بعينها عن الاتحاد السوفييتى(٢٧) .

أما موقف السوفييت من حركة القومية العربية أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها ، فيمكن القول أنها لم تلق اهتماما كبيراً لدى السوفييت . فقد نظر إليها

بعضهم على أنها ذات اتجاهات ايجابية ، ونظر إليها البعض الآخر على أنها تفتقر إلى برنامج اجتماعى واضح ، وأن زعماءها منقسمون على أنفسهم ، بعضهم تناصره بريطانيا ، والبعض الآخر تناصره فرنسا ، وهى فى النهاية مناورة قومية تكتيكية . بينما أثنى السوفييت على الموقف فى مصر ، التى لم تكن طرفا فى حركة القومية العربية وقتئذ ، ولأن بيئتها أكثر ملاءمة للفكر الشيوعى ، ولأن الشيوعيين فى مصر يعملون بحماس ضد الحضور البريطانى فيها (٢٨) . لكل ما سبق عقد السوفييت آمالاً كبيرة على مصر ، وبدا الأمر وكأنه تعاون بين الحركة الشيوعية والحركة الوطنية .

ولم يكن الحجاز تحت حكم الملك عبد العزيز آل سعود طرفا فى حركة القومية العربية ، ولا طرفاً فى حركة الخلافة الاسلامية ، ولذلك رأى فيه السوفيت فرصة مناسبة لتطلعاتهم فى المنطقة العربية ـ الاسلامية ، وخاصة بعد ما انتكست آمالهم مع رضا خان فى إيران فى عام ١٩٢٥ ، كما انتكست آمالهم مع مصطفى كمال فى تركيا من قبل .

وبعد أن عرضنا لنماذج من الاستراتيجية السوفيتية فى الشرق ، ترى كيف تعاملت بريطانيا معها ؟



حـ ـ العلاقات البريطانية ـ السوفيتية ١٩١٧ ـ ١٩٢٧ :

نشأت جمهورية روسيا الاتحادية السوفيتية فى أعقاب الثورة البلشفية إبان الحرب العالمية الأولى بينما كانت الدول الأوربية مشغولة عنها بالحرب. وهيأت تلك الظروف فرصة مناسبة لظهور أول دولة اشتراكية فى العالم. واختفت بذلك روسيا القيصرية التى كانت حليفا مرحليا لبريطانياوفرنسا فى هذه الحرب ضد ألمانيا وحلفائها. وبعد أن فرغ الحلفاء من الحرب فى أوربا وجهوا ضرباتهم نحو الثورة الروسية، مستعينين على ذلك بقدامى الضباط فى الجيش القيصرى الروسى من بين أعداء الثورة، الذين فروا إلى مناطق الحدود وشكلوا وحدات الحرس الأبيض. وقد لعب وزير الحرب البريطانى، تشرشل، دوراً نشيطاً فى هذا المجال، ونجح فى إمداد عناصر المعارضة الروسية بمائة وخمسين ألف جندى بريطانى وفرنسى وأمريكى و يابانى وإيطالى. وفى ربيع عام ١٩١٨ بدأت العمليات العسكرية ضد روسيا الثورة. فضغطت القوات البريطانية والفرنسية على الجبهة الشمالية، بينما ضغطت القوات البريطانية والأمريكية واليابانية على الجبهة الشرقية، وكانت القوات الألمانية ماتزال تحتل كييف، والقوات الرومانية تحتل بيسارابيا، والقوات التركية ماكثة فى باطوم و باكو، والقوات الفرنسية واليونانية والبريطانية نشيطة فى البحر الأسود. و باختصار كان يحيط بروسيا الثورة حوالى مليون جندى من مختلف الدول(٢٩). وقال لينين مفسرا هذا الموقف الأوربى: إن هذه الدول تسعى إلى « خنق البلشفية العالمية، وخنق حليفتها الرئيسية جمهورية روسيا السوفيتية. ولهذا فهم يعتزمون بناء سور صينى لحماية أنفسهم من البلشفية.. بوضعها فى الحجر الصحى، ولكن هذا أمر محال... »(٣٠).

لا شك فى أن بر يطانيا قد حسمت موقفها من روسيا الجديدة بتزعمها لعملية الحصار الأوربى لها ، ولكن بنفس القدر من الحسم أعلن الزعماء السوفيت استحالة فعالية هذا الحصار، لأن « عدوى البلشفية ستمزق جميع الأسوار وتصيب عمال جميع البلدان » (٣١) . وسيؤدى فشل « الامبر يالية العالمية » ، التى وصفها لينين بأنها « عدوقوى تغلب على العالم بأسره » ، إلى نهاية حتمية للامبر يالية الأنجلو ــ فرنسية ، كما انتهت الامبر يالية النمساو ية ــ الألمانية ، لأن ذلك واقع تاريخى (٣٢) .

الواقع أن تصريحات لينين كانت تعكس أفكارا ثور ية بغير إمكانيات لتنفيذ تلك الأفكار. فلم تكن روسيا بعد عامين اثنين من الثورة والحرب الأهلية قادرة على أن تتحدى الامبر يالية العالمية . لقد كانت روسيا فى حاجة إلى وقت وجهد ومال و وحدة داخلية ومؤازرة خارجية . ولم تكن هذه الحقيقة غائبة عن لينين ، الذى رأى أن من الحصافة تأجيل الصراع مع الامبر يالية البر يطانية حين أعلن أن « جمهور ية روسيا السوفيتية ترغب فى العيش بسلام مع جميع الشعوب وفى توجيه جميع قواها نحو البناء الداخلى ... » . ولكنه يتدارك أن دول الوفاق لم تشأ أن تترك روسيا وشئونها الداخلية ، وآثرت أن تفرض عليها « حصار التجو يع » (٣٣) .

ومن التناقضات الظاهر ية أن بر يطانيا التى تزعمت سياسة الحصار ضد روسيا فى عام ١٩١٩ هى نفسها التى اقترحت على الحلفاء إنهاء تلك السياسة فى مطلع العام التالى . فقد دعا رئيس الوزراء البر يطانى إلى البدء فى التفاوض مع الحكومة السوفيتية فى روسيا . والتغيير الذى حدث ليس جوهر ياً بأى حال ، فأسباب الصراع مازالت قائمة ، ولكن البر يطانيين كانوامدفوعين إلى ذلك بتأثير مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ، فقد أصبحت العلاقات الروسية ــ البر يطانية موضوعا رئيسيا من موضوعات الانتخابات العامة فى بر يطانيا لدورتين على الأقل . وكذلك تبين مع الوقت أن مساهمة روسيا فى تسو يات مابعد الحرب صار أمرا حيو يا ، كما اتضح أنه لامعنى للحديث عن السلام العالمى ونزع السلاح بغير أن تكون روسيا طرفا فى هذا الحديث . ومحاولة بر يطانيا النهوض بألمانيا

اقتصاديا وإصلاح ما خربته الحرب فيها لايمكن أن يتحقق بالسرعة المطلوبة ، لاعادة التوازن إلى أوربا ، بغير تنشيط التجارة مع السوفيت (٣٤) .

وبالرغم من السلبيات فى الجانب السياسى من الصورة ، إلا أن الجانب الاقتصادى بدا أكثر إشراقا . ذلك أنه فى العام التالى (١٩٢١) عقدت لندن معاهدة تجارية مع موسكو، وكانت بريطانيا بذلك أول دولة غربية تقدم على مثل هذه الخطوة . وأدرك السوفيت أنهم انتصروا على الدول الرأسمالية ، وخاصة بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا ، وأن انتصارهم جاء نتيجة لصلات روسيا بشعوب هذه الدول ، بحيث صارت هذه الشعوب عناصر ضغط على حكوماتها ، وأدى ذلك إلى وقف الصدام المباشر بين تلك الحكومات والحكومة السوفيتية على أرض المعركة (٣٥) .

ووصف لينين نجاح السياسة الروسية فى تلك المرحلة بأنه « خارق للعادة » ، وذلك لأن الحلفاء « لم يعترفوا بنا بعد » (٣٦) . فقد بنيت الاستراتيجية الروسية فى هذه المرحلة على ضرورة قيام علاقات ودية مع كل من انجلترا وفرنسا ، لأن قدرات روسيا لاتسمح لها بالتصادم العسكرى أو السياسى مع هاتين الدولتين الكبيرتين . وكان السوفيت متأكدين من كسب الجولة فى المرحلة المقبلة ، وخاصة إذا بنوا سياستهم الخارجية على « التعايش السلمى مع جميع الشعوب » ، لأن العالم الغربى فى نظرهم قد تفسخ بعد الحرب العالمية الأولى ، ولابد لروسيا أن تستفيد من هذا التفسخ . ويقول لينين « لقد فرقتهم مصالحهم الخاصة ، وزادتنا مصالحنا الخاصة تماسكاً » (٣٧) .

وإذا صحت مقولة لينين السابقة عن أوربا ، فإن بريطانيا كانت معنية بها أكثر من غيرها من الدول الأوربية ، لأنها كانت تعتبر مركز الرأسمالية العالمية كما كانت روسيا مركز الاشتراكية العالمية . ولهذا تحملت بريطانيا مسئولية مواجهة روسيا أكثر مما تحملت أى دولة أخرى غربية فى هذه المرحلة على الأقل . ومع ذلك فالأمر بالنسبة لبريطانيا كان مايزال جد خطير ، لأن الموقف البريطانى فى آسيا كان أضعف منه فى أوربا ، ذلك أن روسيا الثورة أعلنت نفسها حاميا لحقوق الأمم الآسيوية فى تقرير مصائرها (٣٨) . وهكذا تهيأت فرص الصراع البريطانى

السوفيتى فى آسيا ، وبدأت الدولتان أو ــ إن شئت ــ الأيديولوجيتان تصطدمان لتشكلا بذلك وجهاً جديداً لصورة الصراع البريطانى ــ الروسى .

لقد كان الروس يهيئون أنفسهم لمرحلة جديدة من الدفاع عن النفس وتطبيق استراتيجيتهم فى آسيا . وفى ٢٦ ديسمبر ١٩٢٢ اتخذ المؤتمر العاشر لسوفيتات عموم روسيا قراراً جاء فيه : « لقد حان الوقت لتوحيد جمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفيتية ، وجمهورية أوكرانيا ، وجمهورية ماوراء القفقاس ، وجمهورية بيلوروسيا فى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية . وبعد أربعة أيام اجتمع مؤتمر السوفيتات الأول لعموم الاتحاد السوفيتى ، واتخذ قرارا بتأسيس دولة واحدة متعددة القوميات تحت اسم « اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » . وبعد عامين (١٩٢٤) تم إقرار الدستور السوفيتى الأول[٣٩] .

وهكذا يعتبر عام ١٩٢٤ عاماً مهما فى تاريخ الاتحاد السوفيتى ، وخاصة فى تاريخ سياسته الخارجية ، ذلك أن بريطانيا تزعمت العالم الغربى فى محاولات الاقتراب من الدولة الاشتراكية الأولى فى العالم ، فاعترفت بها وأومأت إلى باقى الدول الأوربية الأخرى كى تسلك مسلكها . ولم يكن الاعتراف البريطانى بالسوفيت اعترافا تلقائيا بنظام الحكم الجديد فى روسيا ، وانما كان اعترافا بالشرعية الدستورية الجديدة القائمة فى الاتحاد السوفيتى . ولا شك فى أن هذه الخطوة من بريطانيا كانت البداية فى تطوير العلاقات السوفيتية بالعالم الخارجى . وتحقق بذلك للدبلوماسية السوفيتية ماكانت تسعى إليه فى هذه المرحلة من تأسيس علاقات ودية مع العالم الرأسمالى ، تقوم على أساس من المساواة والمصالح المتبادلة . وكان السوفيت يرون أن مثل تلك العلاقات لايمكن أن تقف على قدمين ثابتتين بغير تحقيق إنجازات إقتصادية من ورائها ، دون أن يكون لذلك تأثير على البناء الاجتماعى أو الاقتصادى للسوفيت[٤٠] .

لقد كانت الأسباب الاقتصادية وراء مبادرة بريطانيا بالاعتراف بالحكومة السوفيتية . ومن جهة أخرى كانت ضغوط الجماعات العمالية فى داخل بريطانيا على حكومة العمال برئاسة رمزى مكدونالد الذى كان يشغل فى الوقت نفسه منصب وزير الخارجية ، من بين العوامل الرئيسية الدافعة لانهاء الموقف البريطانى المتنكر للسوفيت . وأكثر من ذلك أن مسألة الاعتراف بالاتحاد

السوفيتي دخلت في البرامج الانتخابية لحزبي العمال والأحرار البريطانيين . وتزعم حزب المحافظين فكرة إقامة العلاقات بين البلدين ، ورأى أن بريطانيا سوف تستفيد إقتصاديا من وراء ذلك . وهكذا شهد يناير ١٩٢٤ بداية الاتصالات البريطانية السوفيتية حول الموضوع ، وأعلن مكدونالد أن الاعتراف بالحكومة السوفيتية سيتم دون شروط . وفي أول فبراير كان ذلك أمراً واقعاً (٤١) .

وشهدت الفترة التالية نشاطا مكثفا لتعميق العلاقات الاقتصادية البريطانية ــ السوفيتية . ولم يفلح مؤتمر ... لتطوير العلاقات التجارية البريطانية ــ الروسية في مهمته . ومع أكتوبر من العام نفسه (١٩٢٤) حل البرلمان البريطاني ، ودعت حكومة العمال إلى انتخابات عامة ، وفشلت في الوصول إلى الحكم ، بينما أمسك المحافظون به . وفي ٢٤ نوفمبر أعلن رئيس الوزراء الجديد (ستانلي بلدوين) أنه لايمكن أن يتبنى مسألة التصديق على الاتفاقيات المبدئية التي سبق أن وقعتها حكومة العمال مع السوفيت . وانضم الأمريكيون إلى حكومة المحافظين في تبني هذا الاتجاه السلبي ، واتسمت العلاقات بين البلدين بالتوتر . وتزعم أوستن تمسبرلين ، وزير الخارجية ، سياسة بريطانية جديدة ، مبنية على أساس تدمير هيبة الاتحاد السوفيتي ومركزه الاقتصادي ، باعتبار أنه البلد الذي صار مصدرا لازعاج العالم الرأسمالي . وسعت بريطانيا إلى قيادة العالم الغربي ضد الاتحاد السوفيتي ، ولكن مصالح الدول الغربية كانت متفاوتة . فدعت بريطانيا إلى مؤتمر لوكارنو في أكتوبر ١٩٢٥ ، وحضرته بريطانيا وفرنسا وايطاليا وبلجيكا وتشيكوسلوفاكيا و بولندا ، لاقناع ألمانيا بالوقوف ضد الاتحاد السوفيتي ، مقابل ادخالها عضوا في عصبة الأمم . وعلى أثر ذلك تشكل تحالف الراين الذي وقعته في لوكارنو كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا و بلجيكا وايطاليا . وبذلك نجح الأمريكيون والبريطانيون في تكوين جبهة سياسية وأخرى اقتصادية في مواجهة الاتحاد السوفيتي (٤٢) .

لقد كانت العلاقات البريطانية ــ السوفيتية تنهار بسرعة خلال عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٦ ، بسبب تأليب السوفيت للحركات العمالية في بريطانيا ، وهو أمر احتجت عليه حكومة المحافظين بشدة . وأخذت الدولتان في إصدار الاعلانات الرسمية ، واتهم السوفيت بريطانيا بأنها لم تسر في طريق السلام ، بينما اتهم

البريطانيون السوفيت بعدم الالتزام بتعهداتهم فى المعاهدات التجارية بين البلدين (٤٣) .

وفى ٢٠ أكتوبر ١٩٢٦ صرح تشمبرلين بأن هدف الدولية الثالثة الأصيل هو إعلان الثورة فى العالم على اتساعه ، والدعاية ضد بريطانيا ، وأكد على أن جميع نشاطاتها تحمل هذا الطابع ، لأن بريطانيا هى العقبة الأولى أمام نشر الشيوعية الدولية ، ونبه إلى أن « عملاء السوفيت نشطون ضدنا ، وأساليبهم متنوعة ، ففى الشرق حيث النشاط الأعظم للسوفيت ، ليست كلمة (الشيوعية) هى الكلمة البراقة ، ولكنها كلمة (القومية) » . وأكد تشمبرلين على عدم جدوى قطع العلاقات الدبلوماسية مع السوفيت « لأننا لن نجنى من وراء ذلك أية ميزة عملية ، فالدعاية لن تتوقف بقطع العلاقات ، كما أن إلغاء المعاهدة التجارية سيؤدى إلى أن تذهب التجارة إلى أيدى غيرنا ، وليس من المرغوب فيه أن تعامل روسيا كما يُعامَل المجذوم ، الذى لايجب أن نقيم معه إتصالا ، لأنه من خلال الاتصال يمكننا أن نتابع تطوره وتحضيره » (٤٤) .

واستبعد تشمبرلين تطوير العلاقات البريطانية ــ السوفيتية لأن « الحكومة السوفيتية تنظر إلى الحكومة البريطانية نظرة شك وريبة » . وإلى جانب ذلك هناك « الرغبة التقليدية فى التوسع تجاه الهند ، وهو أسلوب قديم ، سابق على الثورة ، مما يجعلها عدوا موروثا فى آسيا يهدد مصالحنا واتصالاتنا بالشرق . وهذا الاتجاه موجه الآن نحو الصين وأفغانستان وفارس ، حيث أنها جميعا من أهداف السوفيت لتأسيس نظام من الجمهوريات التابعة » (٤٥) .

لقد كانت بريطانيا تخشى نتائج التحالف السوفيتى ــ الصينى ، الذى إذا ماقدر له أن يتطور فإنه سيقدم للبلدين اتصالا آسيويا وعمقاً فى وسط القارة ، وهو ماتسعى إليه روسيا منذ عام ١٩٢٥ . والحق أن سياسة روسيا فى آسيا أصبحت أكثر تحديا لبريطانيا منذ وصل المحافظون إلى الحكم ، فى محاولة من جانبها لضرب النفوذ البريطانى فى الهند ، التى كانت فى نظر بريطانيا أكثر أهمية من أى مكان آخر فى آسيا فى ذلك الوقت بالذات ، لأنها منطلق بريطانيا الوحيد لمهاجمة التحالف الروسى ــ اليابانى الذى عقد فى نفس العام (١٩٢٥) والذى يهدد مصالح بريطانيا الاقتصادية فى الشرق . ويخلص جورج لويد إلى أن يد روسيا

وراء كل التطورات المعادية لبريطانيا فى اليابان والصين ووسط آسيا . وأن روسيا السوفيتية تُؤثر العمل فى هذه المناطق الآسيوية على غيرها من المناطق الأخرى فى العالم ، لأنها المنطلق المناسب لمهاجمة الغرب(٤٦) .

لقد كان كل شيء يسير عكس اتجاه توطيد العلاقات البريطانية ـ الروسية الناشئة . ومع صيف عام ١٩٢٧ ، أى بعد عشر سنوات من الثورة البلشفية ، لم يكن الطرفان على استعداد لأن يتفاهما ، بسبب التناقض الشديد بين الأيديولوجيتين ، وبسبب التنافر الشديد فى السياسات . وفى ٢٦ مايو ١٩٢٧ وافق البرلمان البريطانى على قرار الحكومة بقطع العلاقات مع السوفيت . وأُبلغ السفير الروسى فى لندن بذلك فى اليوم التالى(٤٧) .

وهكذا راح البريطانيون يستقطبون الدول الأوربية وخاصة ألمانيا ، التى استفادت كثيرا فى المجال الاقتصادى من تدهور العلاقات البريطانية ـ السوفيتية ، ويحولون بينها وبين الارتماء فى أحضان الروس ، فتصبح حلقة وصل بين روسيا والغرب ، بدلاً من أن تكون واجهة تصدها نحو الشرق ، وتحول بينها وبين تكوين جبهة آسيوية ضد بريطانيا . بينما راح السوفيت يستمرون كل الفرص صغيرها وكبيرها لضرب النفوذ البريطانى فى الشرق ، بالضرب على أوتار الثورة ، والتحرير ، والقومية ، والعالمية ، فى مخاطبة الشعوب المقهورة والمظلومة .



حواشى الفصل الثالث

(١) حول دراسة تفصيلية للعلاقات البريطانية ـــ الروسية بشأن المناطق الاسلامية المجاورة لروسيا فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر، انظر: محمد حسن العيلة ، **أواسط آسيا الاسلامية بين الانقضاض الروسى والحذر البريطانى** (الدوحة ،دار الثقافة ١٩٧٦) .

(2) Temperly, H., «British Secret Diplomacy from Conniny to Grey», **The Cambridge Historical Journal** No. 5, Vol. VI,- 1938, pp. 1-32.

(٣) نورى عبد البخيت ، « الصراع بين روسيا و بريطانيا حول فارس والخليج العربى فى القرن التاسع عشر و بداية العشرين » ، **الخليج العربى** (مركز دراسات الخليج ، جامعة البصرة) ص٥٥ ومابعدها .

(٤) نورى عبد البخيت ، المرجع سابق ، ص٥٧ ، سعيد بكر، **الأقليات المسلمة فى آسيا واستراليا** ، دعوة الحق (نوفبر ١٩٨٣) ص٢٦٧ ـــ ٢٦٩ .

(٥) راجع تفاصيل التعاون الاستراتيجى بين روسيا و بريطانيا قبيل وأثناء الحرب العالمية الأولى فى :

Darwin, J., **Britain, Egypt, and the Middle East, Imperial policy in the aftermath of war 1919- 1922,** (London 1981) pp. 143- 151.

(6) Lloyd, G., «British Foreign policy in Asia and its Relation to India», **Journal of British Institute of International Affairs,** Vol. IV (1925) pp. 109- 117.

(7) Darwin, **op. cit., p. 145.**

(8) **Wise, E.F.,** «Russo-British Relations», **The contemporary Review** (May 1929) p. 570.

(٩) لينين ، **تقرير عن السلام** ، ص١١ .

(١٠) ولتر لاكور ، **الاتحاد السوفيتى والشرق الأوسط** ، ص١٧ ـــ ٢٢ .

(١١) ولتر لاكور ، المرجع السابق ، ص١٩ ـــ ٢٥ ؛ بوندار يفسكى ، **سياستان إزاء العالم العربى** (موسكو ١٩٧٥) ص٢٦٨ .

(١٢) بانيكار ، **آسيا والسيطرة الغربية** ، ص٢٦٣ .

(١٣) ولتر لاكور ، مرجع سابق ، ص٢٦ ـــ ٣٥ .

(١٤) بطرس غالى ، « أبعاد الايديولوجية الافرو- آسيوية » ، مجلة **السياسة الدولية** (أبريل ١٩٦٨) ؛ ملف الطليعة ، « الاتحاد السوفيتى والعالم الثالث » ، مجلة **الطليعة** (ديسمبر ١٩٧٢) ؛ بانيكار، **آسيا والسيطرة الغربية** ، ص٢٦٣ – ٢٦٤ .

(١٥) ملف الطليعة ، « خطوات تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » ، مجلة **الطليعة** (ديسمبر ١٩٧٢) .

(١٦) وحيد رأفت ، الاستراتيجية السوفيتية فى الشرق الأوسط » ، مجلة **السياسة الدولية** (يوليو ١٩٧٤) .

(١٧) ولتر لاكور، **مرجع سابق** ، ص٣٧ – ٣٨ ؛ وحيد رأفت ، **مرجع سابق** ؛ بوندار يفسكى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٧٠ .

(١٨) ملف الطليعة ، « الاتحاد السوفيتى حليف أساس لحركة التحرر العربية » ، مجلة **الطليعة** (ديسمبر ١٩٧٢) .

(١٩) عبد الله نوار، **أيام مع المسلمين فى الاتحاد السوفيتى** ، ص١٦ – ١٨ ؛ بانيكار، **مرجع سابق** ، ص٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٢٠) سعيد عبد المجيد بكر، **الأقليات المسلمة فى آسيا واستراليا** ، دعوة الحق ، (نوفمبر ١٩٨٣) ص٢٧١ .

(٢١) ولتر لاكور، **مرجع سابق** ، ص٣٩ – ٤٠ .

(٢٢) ولتر لاكور، **مرعع سابق** ، ص ٤١ – ٤٦ ؛ بوندار يفسكى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٧٤ .

(٢٣) ولتر لاكور، **مرجع سابق** ، ص٤٦ – ٤٩ ؛ وقارن مصطفى النجار، **دراسات فى تاريخ الخليج العربى المعاصر**، ص ٨١ .

(٢٤) بوندار يفسكى ، **مرجع سابق** ، ص ٢٧٤ .

(٢٥) بانيكار، **مرجع سابق** ، ص٢٦٣ – ٢٦٤ .

(٢٦) فتحى عثمان ، « العلاقات العربية السوفيتية بين المبادئ والمصالح ، ١٩٤٥ – ١٩٧٣ » مجلة **السياسة الدولية** ، العدد ٨١ (يوليو ١٩٨٥) .

(٢٧) ولتر لاكور، **مرجع سابق** ، ص ٥٤ – ٥٧ .

(٢٨) ولتر لاكور، **المرجع السابق** ، ص٥٧ – ٦١ ؛ وانظر: عاصم الدسوقى ، « من أرشيف الحركة اليسارية فى مصر ١٩١٩ – ١٩٢٥ » ، **مجلة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية** ، المجلدان ٢٨ ، ٢٩ (١٩٨١ – ١٩٨٢) ص ٤٣٩ – ٤٧٦ .

(٢٩) ملف الطليعة ، « دروس من تجربة الحرب الأهلية وحروب التدخل فى الاتحاد السوفيتى » ، مجلة **الطليعة** (ديسمبر ١٩٧٢) .

(٣٠) لينين ، **تقرير عن السلام** ، ص٧٧ ، ٧٨ .

(٣١) لينين ، **المرجع السابق** ، ص٧٨ .

(٣٢) لينين ، **المرجع السابق** ، ص ٨٢ .

(٣٣) لينين ، **المرجع السابق** ، ص ٨٨ .

(34) Wise, **op. cit.**, p. 570.

(٣٥) لينين ، **مرجع سابق** ، ص٩٧ – ١٠٥ ، ١٢٨ .

(٣٦) لينين ، **المرجع السابق** ، ص٢٩٣ – ٢٩٤ .

(٣٧) لينين ، **المرجع السابق** ، ص ٢٠٤ ، ٣٣٤ – ٣٤٠ .

(38) Wise, **op. cit.**, p. 271.

(٣٩) ملف الطليعة ، « خطوات تأسيس اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفيتية » ، مجلة الطليعة (ديسمبر ١٩٧٢) .

(40). Ponomaryov and others (ed.), **History of Soviet Foreign Policy 1917-1945**, pp. 201- 2.

(41) **Ibid.** pp. 202 - 5.

(42) Statement made by Sir A. Chamberlain to hte Imperial Conference on Oct. 20, 1926, W 10019/1/50, **Documents on British Foreibn Policy** (D.B.P.), 1919- 1939, Series IA, Vol. 2, pp. 945-947 (Appendix); ponomaryov, **op. cit.** pp. 235- 7.

(43) Ponomaryov, **op. cit.** pp. 251- 3.

(44) Statement by Sir A. Chamberlain, 20 Oct. 1926 (D.B.F.P.) **Loc. cit.**

(45) **Ibid.**

(46) Lloyd, G., «British Foreign Policy in Asia», **op. cit.** p. 261.

(47) Ponomaryov, op. cit. P. 261.

بريطانيا وتطور علاقة الولايات المتحدة
بمنطقة الخليج العربى حتى الحرب العالمية الثانية (*)

أ ــ أهمية منطقة الخليج العربى كطريق عالمى .
ب ــ تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج حتى الحرب العالمية الأولى .
حـ ــ تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين .

(*) فصل تمهيدى سبق أن أعده المؤلف فى رسالته للماجستير، بعنوان : المصالح الأمريكية فى العراق وغرب الخليج العربى، (كلية الآداب جامعة الأسكندرية، ١٩٧٥) .

أ ــ أهمية منطقة الخليج العربي كطريق عالمي :

يتمتع العراق والخليج العربى بموقع استراتيجى ممتاز بين الشرق والغرب ، وقد أدركت بريطانيا ذلك منذ قرون . فالعلاقات البريطانية مع المنطقة تبدأ منذ عام ١٦١٦ ، عندما أرسلت شركة الهند الشرقية مراكب للتجارة مع فارس ، و يعتبر هذا الحدث بداية تأسيس المصالح البريطانية فى الخليج العربى . وترتب على ذلك دخول بريطانيا فى صراعات مع القوى الأوربية لحماية تلك المصالح (١) .

وقد توجهت أنظار الانجليز إلى المنطقة قبل ان تتوجه إلى الهند محط الأنظار ، لضعفهم ــ فى البداية ــ عن منازلة الأسطول البرتغالى ، ولاعتقادهم بأهمية الشرق الأوسط لكونه ملتقى طرق التجارة ومركز تجارة الرقيق ، فهم ان قبضوا عليه قبضوا على تجارة العالم كله (٢) .

وفى محاولات بريطانيا تأمين طريق العراق ــ الخليج ، عقدت عدة معاهدات مع الدولة العثمانية صاحبة النفوذ الشرعى فى المنطقة ، بدأت بمعاهدة سنة ١٦٧٥ ، التى وضعت أسس الامتيازات البريطانية ، التى استمرت سارية المفعول إلى أن صفيت أملاك الدولة العثمانية فى أعقاب الحرب العالمية الأولى (٣) .

والواقع أن النظام البريطانى فى الخليج لم يتبلور إلا فى أوائل القرن التاسع عشر . وقد حكم السياسة البريطانية فى ذلك القرن عاملان ، الأول : حماية المصالح التجارية والملاحية لبريطانيا . والثانى : تأمين خطوط الامبراطورية التى كانت تصل ما بين بريطانيا والهند ، وهى خطوط ربما كانت تتعرض للخطر إذا قامت دولة قوية أخرى بالتمركز فى منطقة الخليج العربى (٤) . وقد تأكد ذلك لدى البريطانيين حينما تعرضت مصر والشام للحملة الفرنسية ، واحتمالات تهديد

تلك الحملة لمنطقة الخليج العربى . وقد دفع ذلك البريطانيين إلى تأكيد سيطرتهم على الخليج العربى(٥) ، وأصبحت مسألة ضمان سلامة الطرق المؤدية إلى الهند أثمن ما فى الامبراطورية المترامية الأطراف(٦) . هدفاً إستراتيجيا لبريطانيا .

ولكى تحقق بريطانيا القسم الأول من سياستها فى منطقة الخليج العربى ، فرضت على حكام الامارات سلسلة من الترتيبات ، بدأتها سنة ١٨٢٠ ، بقصد وضع حد لما اسمته بأعمال القرصنة ، وكفلت لكل حاكم فى مقابل ذلك قسطاً من الحماية البحرية ضد منافسيه ، وبذلك أصبح شيوخ الساحل معتمدين فى بقائهم على السلطة البريطانية(٧) .

ولتحيق القسم الثانى من تلك السياسة تحركت بريطانيا للعمل على مقاومة امتداد نفوذ أية دولة أخرى إلى منطقة الخليج العربى ، ذلك أن مفتاح السياسة البريطانية خلال القرن التاسع عشر ، فى الشرق الأوسط بصفة عامة ، هو إبعاد أية دولة منافسة عن الحصول على قدم لها هناك . وتأكيدا على ذلك أصبحت أنهار العراق ، وهى امتداد لمياه الخليج ، ميداناً عملياً للدراسات الملاحية ، من أجل العمل على استمرار الملاحة فى الخليج عبر الفرات . ولم يقتصر ذلك النشاط على الملاحة التجارية ، وإنما تعداه إلى وضع مراكب مسلحة فى مياه دجلة والفرات مع نهاية سنة ١٨٣٩ . وما كانت بعثة جسنى مع بداية الثلاثينيات إلا تمهيداً لمجىء تلك البواخر المسلحة لأسباب استراتيجية(٨) .

وقد دخلت بريطانيا فى نزاع دبلوماسى مع فرنسا وألمانيا بسبب هذه المنطقة ، ونجحت فى صدهم جميعا — فى أوقات مختلفة من القرن التاسع عشر وبداية العشرين — عن الخليج العربى ، وذلك نتيجة السياسة التى اتبعتها بريطانيا فى الابقاء على الدولة العثمانية(٩) ، ونتيجة للتسويات التى عقدتها مع تلك الدول ؛ فقد خفّت حدة التنافس بين بريطانيا وفرنسا عقب الاتفاق الودى سنة ١٩٠٤ ، كما خفّت حدة التنافس بينها وبين الروسيا بتسوية سنة ١٩٠٧ . أما ألمانيا فقد ظلت — بثقلها المادى ومشروعاتها التوسعية — تنافس بريطانيا ، كذلك ظلت الدولة العثمانية — بثقلها الروحى — منافسة لبريطانيا ،(١٠) إلى أن نشبت الحرب العالمية الأولى وأنهت منافستها .

لم تكن نظرة بريطانيا إلى العراق والخليج تقتصر على كونها طريقا حيويا ، بل إنها كانت تنظر إلى الخليج — فى بداية القرن العشرين — على أنه « بحيرة

بـر يطـانية » ، وتنظر إلى العراق على أنه مجال حيوى صالح لاسكان عدد كبير من السكان الذين يفيضون عن قابلية الهند وإمكانياتها(١١) .

وتـطـبيقاً للنهج البر يطانى فى الانفراد بالخليج العر بى ، أعلن اللورد لانسدون Lansdawne ، وز يـر الخـارجية البر يطانية ، سنة ١٩٠٣ فى مجلس اللوردات ، إن « علينا أن ننظر إلى تأسيس أية قاعدة بحر ية أو ميناء مسلح على الخليج العر بى من جانـب أيـة دولـة أخـرى على أنـه تهـديـد خطير للمصالح البر يطانية ، وعلينا والحالة هذه ان نقاومها بكل مانملك من وسائل(١٢) » .

كان ذلك التصر يح موجهاً بصفة خاصة إلى الروسيا ، ذلك أنها كانت تسعى دائما للوصـول على مـيـاه الخـلـيـج العر بى ، جر ياً على النهج الذى كان قد استنه بطرس الأكبر فى الوصول إلى المياه الدافئة . كما كانت تسعى إلى تحقيق مصالح لها فى إيـران ، ومنها خط حديد القوقاز ـــ الخليج ، وقد خفّت حدة الأزمة بين الدولتين بتسو ية سنة ١٩٠٧(١٣) .

كـذلـك يمـكـن إعتبار تصر يح لانسدون موجهاً إلى ألمانيا ، ذلك أنه صدر بعد منـح امـتياز سكة حديد بغداد(١٤) . ولتوضيح ذلك نذكر ان الربع الأخير للقرن التـاسع عشر ، تـميز بـرجـحان كفة النفوذ الألمانى فى الدولة العثمانية على النفوذ البـر يـطـانـى ، وترعرعت الصداقة بين القيصر الألمانى والسلطان العثمانى ، وزار القيصر السطان فى عام ١٨٨٨ ثم فى عام ١٨٩٨ ، وفى هاتين الز يارتين استطاع ان يمـهـد الـسـبـيـل أمام الألمان للحصول على امتياز سكة حديد بغداد . مما جعل بلاد الرافدين مركزا خطيرا للمنافسة الألمانية ـــ البر يطانية ، ذلك أن وصول ألمانيا إلى تـركـيـا والخـلـيـج عـن طـر يق الحصول على الامتيازات ، شكّل خطرا شديدا على مناطق إعتبرتها بر يطانيا من مناطق نفوذها الخاصة .

وبموجب اتفاق ٥ مارس ١٩٠٣ الألمانى ـــ التركى ، يحق لشركة سكة حديد الأناضول ، أن تقوم بمد الخط الحديدى المقترح ، فى اتجاه الجنوب الشرقى إلى بغداد والـبـصـرة ، وأن تـنـشـئ له فروعا ، يصل أحدها إلى نقطة ما على الخليج العر بى ، تـتـحـدد فيما بـعـد ، وكان الاتجاه وقتئذ هو الوصول إلى الكو يت(١٥) ، وحصلت الـشـركـة المـذكـورة ـــ فـضلاً عن ذلك ـــ على حق استخراج المعادن من الأراضى المحـاذية للـخـط المـقـتـرح بـعرض عشر ين كيلومتر على كلى الجانبين ، وعلى حق الملاحة فى مياه الرافدين للأغراض التى تقتضيها شئون السكة الحديد . واستناداً

إلى نص الاتفاق قامت شركة الأناضول بتأليف شركة مساهمة تعرف باسم « شركة سكة حديد بغداد الامبراطورية العثمانية » وهى التى تعرف عادة باسم « شركة سكة حديد بغداد » .

وفى بداية الأمر، وقفت الحكومة البريطانية موقفا متساهلاً من مشروع سكة حديد بغداد ، ذلك أنها كانت تنظر إلى المشروع نظرة إقتصادية محضة ، ولكنها فى عام ١٩٠٣ اتخذت موقفا حازما ضد أى محاولة ترمى إلى اتصال سكة حديد بغداد بالخيج العربى ، وضد ازدياد النفوذ الألمانى فى المنطقة . غير أن ألمانيا كانت أقدر من أن تذعن ، وانتهى الأمر فى ميدان القتال سنة ١٩١٤ (١٦) .

ونظرت الدول الأخرى إلى هذا المشروع ، الذى لم يتحقق قط على يدى الألمان ، على أنه كان يمس مصالح استعمارية عديدة متصارعة ، فبالاضافة إلى مخاوف الانجليز، اعتبرت الروسيا ذلك المشروع مهددا لأطماعها فى شمال ايران ، ورغبتها فى الاستئثار بشبكة المواصلات بين بحر قزوين والخليج العربى . أما فرنسا فخشيت من تسرب النفوذ الألمانى إلى ولايات الشام (١٧) .

على أى حال ، فإن مشروع سكة حديد بغداد ، الذى كان من المقرر ان يكون الأداة الرئيسية لتحقيق فكرة الألمان فى الاندفاع نحو الشرق **Drang nach Oste** — قبل الحرب العالمية الأولى ، أصبح — فيما يتعلق بخط السكة الحديد — حقيقة واقعة بعد الحرب العالمية الثانية . فقد أتمت الحكومة العراقية الخط بين بغداد والموصل ، وربطته بالخط الرئيسى الممتد بين حلب والقسطنطينية ، وهكذا أصبحت بغداد متصلة بتركيا وبالتالى بشبكة المواصلات الأوربية (١٨) .

وعلى الرغم من عدم وصول ذلك الخط إلى الكويت على ساحل الخليج — كما كان مقررا — إلا أنه وصل إلى نقطة قريبة جداً من مياه الخليج ، حيث يمكن استخدام مصب الفرات فى منطقة شط العرب فى الملاحة البحرية . وبصرف النظر عن تحقيق هذا الخط أو عدم تحقيقه ، فإن المهم هو دخول هذه المنطقة التى تضم العراق والخليج العربى فى فكر رجال الاقتصاد والسياسة والعسكرية . ومشروع سكة حديد بغداد ، يمثل ذلك الفكر من وجوهه الثلاثة . والأهم من ذلك ، هو أن المنطقة أصبحت منطقة تنافس دولى للسيطرة عليها إقتصاديا

وسياسيا وعسكريا ، وقد انتهى ذلك التنافس بتفوق المصالح البريطانية فى الحرب العالمية الأولى .

وبقضاء بريطانيا على منافسة الدول الكبرى لها فى الخليج وفرض حمايتها على إماراته ، نرى اللورد كيزون يقول بفخر واعتزاز « فى كل أقسام الخليج نرى صورة بريطانيا مسلحة بالسيف ممسكة بيد من حديد عاتق الميزان .. » وخلال النصف الأول من القرن العشرين أصبح فى إمكان بريطانيا أن تقول عنه إنه « بحيرة خاصة » وأن المقيم السياسى البريطانى فى الخليج هو « ملك الخليج غير المتوج » . وإذا كانت بريطانيا قد نجحت فى الحيلولة دون بقاء منافسيها فى الخليج ، فإنها لم تنجح فى إبعاد حليفتها الكبرى ، الولايات المتحدة ، عن وضع اقدامها هناك (١٩) . وحول هذه النقطة الأخيرة الخاصة بجهود الولايات المتحدة فى النزول إلى منطقة الخليج العربى والعراق تدور الدراسة فى هذا البحث .

وبعد الحرب العالمية الأولى ، كانت بريطانيا تصر فى عناد على أن تبقى — بأى ثمن — الدولة المسيطرة فى الخليج العربى ، لاستثمار خيراته الكامنة فى جوفه (٢٠) . فقد شهد عهد تدفق البترول فى هذه المنطقة ذروة الامبراطورية البريطانية . ومنذ ذلك الوقت أصبحت السيطرة الحيوية على طريق الهند أمراً ثانوياً ، بعد أن أخلت مركز الصدارة للسياسة التى تستهدف التحكم فى منابع البترول (٢١) .

فالبترول واحد من المواد الأساسية التى تملى التوجهات السياسية فى العالم ، والتنافس الانجليزى — الأمريكى حول البترول يتخطى أهميته الاقتصادية ، إلى كونه أكثر أهمية للسلام العالمى . وقد كان الصراع قائماً — من قبل — بين الدولتين حول الفحم ، وذلك تقديراً لقيمته فى الرخاء الذى حل ببريطانيا قبل استخدام البترول . ومنذ اللحظة الأولى لإدراك بريطانيا للأهمية المتزايدة للبترول كوقود رخيص للسفن ، بدأت فى تنظيم جهودها للسيطرة على مصادره فى العالم . ونجحت فى ذلك إلى حد بعيد . وذلك قبل أن تتنبه الولايات المتحدة لاستغلال البترول الخارجى . وبعد أن أدركت الولايات المتحدة أن بترولها المحلى يستنزف بسرعة ، انطلق الأمريكيون بحثاً عنه فى الخارج ، وكانت منطقة الدراسة واحدة من المناطق التى التهمها الصراع البريطانى — الأمريكى بعد الحرب العالمية الأولى ، وكان

الأمريكيون يرون أن سيطرة بريطانيا على بترول العراق أمر يستحق الاعتبار ويدل على بعد نظر الدبلوماسية البريطانية ورجال الأعمال البريطانيين (٢٢) .

ولعبت أطراف حرب البترول دوراً حاسماً فى التوجيه التاريخى للمنطقة ، ومثلوا بذلك شكلاً من أشكال الاستعمار الجديد . ويمكن القول ان هناك تشابهاً كبيراً بين دور شركات البترول فى الخليج فى القرن العشرين ودور شركة الهند الشرقية فى القرون السابع عشر والثامن عشر والتاسع عشر الميلادية . فكما كانت شركة الهند الشرقية تحتكر التجارة والمواد الأولية آنذاك ، وتسيطر على ممرات ومداخل المنطقة سواء بقواتها أو بأسطولها الخاص أو بأسطول صاحبة الجلالة البريطانية ، فإن شركات البترول الآن تحتكر أيضاً البترول وتسيطر على مداخل وممرات المنطقة بقدراتها الخاصة وبقوات وأساطيل دولها (٢٣) .

وكما كانت المصادمات والمنافسات بين شركة الهند الشرقية الهولندية ، وشركة الهند الشرقية البريطانية ، والشركة الفرنسية ، وفيما بين الاستعمار البريطانى والبرتغالى والهولندى والفرنسى للسيطرة على تجارة الحرير والتوابل ، واستعمار منطقة الخليج العربى ، فإن هذه المنطقة قد شاهدت ولا تزال تشاهد صراعات فيما بين الاحتكارات البترولية من أجل الحصول على امتياز لأكبر مساحة ممكنة ونهب أكبر كمية ممكنة وتحقيق السيطرة على دول المنطقة (٢٤) .

وفى فترة ما بين الحربين العالميتين ، ازدادت أهمية الخليج العربى الاستراتيجية فإلى جانب أهمية البترول ، أصبحت المنطقة مركزا للطيران المدنى والعسكرى بين الشرق والغرب (٢٥) وقد أدى تطور أهمية الخليج فى تلك الفترة إلى إشتداد التنافس بين بريطانيا والولايات المتحدة (٢٦) . فمنطقة الشرق الأوسط ، والخليج العربى يقع فى قلبها ، منطقة تشابك وتصادم المصالح الحيوية والاقتصادية للدول الكبرى ، فهى موطن ما يزيد على ثلثي الاحتياطى المحقق للبترول فى العالم ، وهو مازال الطاقة المحركة الرئيسية للصناعة والزراعة والمواصلات ، وللشركات الأمريكية فيه نصيب الاسد ، وحتى الآن فإن هذا البترول هو مصدر الطاقة الرخيص فى غرب أوربا (٢٧) .

ويمكن القول إن التنافس حول البترول يعد من بين الأسباب التى عمقت الصراع بين الولايات المتحدة وبريطانيا (٢٨) فى المنطقة موضوع الدراسة . .

ب ــ تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج حتى الحرب العالمية الأولى :

جرت أولى الاتصالات بين الولايات المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط فى بداية القرن التاسع عشر، وخاصة فى المجالين الثقافى والتجارى بشكل متواضع . وفى تلك الفترة كانت الدولة العثمانية تضم كل البلاد العربية تحت لوائها . وكانت العلاقات قوية بين الولايات المتحدة والدولة العثمانية ، والدليل على ذلك انه حينما دخلت الولايات المتحدة فى حرب مع بعض أجزاء تلك الدولة التى كانت تتمتع بشىء من الاستقلال مثل نيابة طرابلس الغرب (٢٩) وتونس والجزائر، لم يكن ذلك يعنى أنها فى حالة حرب مع الدولة العثمانية (٣٠) .

وفى سنة ١٨٢٤ نشأت علاقات قنصلية بين الدولة العثمانية والولايات المتحدة ، وكان الباب العالى قد رحب بفكرة إنشاء علاقات سياسية وتعيين وزير مفوض أمريكى لديه . وتطورت العلاقة بين الدوالدولتين فعقدت معاهدة بينهما فى سنة ١٨٣١ ، سمح فيها لسفن الولايات المتحدة بالدخول إلى البحر الأسود ، وحصلت بمقتضاها الولايات المتحدة على بعض الامتيازات الاقتصادية . وظلت العلاقات طيبة بين الدولتين حتى قيام الحرب العالمية الأولى التى وقفت الولايات المتحدة فيها ضد تركيا (٣١) بعد تردد .

ومع نمو الولايات المتحدة كدولة كبرى فى العالم ، كانت المصالح الأمريكية تنمو كذلك فى منطقة الشرق الأوسط ، ولكن الولايات المتحدة لم تكن مندمجة بعمق فى اهتماماتها بتلك المنطقة ، مثلما كانت بريطانيا مندمجة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية فى المنطقة . فقد اقتصر نشاط الأمريكيين على البعثات التبشيرية وبعض الاتصالات التجارية ، وذلك يرجع إلى أن الدواعى الموضوعية للسياسة الأمريكية تختلف عن الدواعى

الموضوعية للسياسة البريطانية)[٣٢] وخاصة فى الفترة التى تنتهى بالحرب العالمية الأولى .

وحينما أعلن الرئيس ويلسون مبادئه الشهيرة إبان الحرب العالمية الأولى وأهمها حق تقرير المصير، تعلقت آمال الشعوب العربية بالولايات المتحدة كنصيرة للشعوب المتطلعة للحرية والاستقلال . وبانتهاء الحرب العالمية الأولى لم يتمكن الرئيس ويلسون من تطبيق مبادئه ، بسبب موقف مجلس الشيوخ منه ، وبسبب الأطماع الاستعمارية لكل من انجلترا وفرنسا ، فتزعزعت ثقة شعوب المنطقة فى الولايات المتحدة[٣٣] . وبذلك يمكن القول إن الولايات المتحدة كانت حتى ذلك الوقت تمارس دوراً ثانوياً فى شئون المنطقة .

وبوصول الجمهوريين إلى الحكم فى الولايات المتحدة سنة ١٩٢١ ، جعلوا من العزلة مبدأ حزبيا وسياسة رسمية للدولة ، إبعادا للويات المتحدة عن الشئون العالمية التى لاتهمها بصورة مباشرة ، على عكس السياسة التقليدية التى ألفها الجمهوريون فى عهد كل من جرانت وسوارد وبلين وماكنلى وروزفلت ، والتى كانت تهدف إلى أن يكون للولايات المتحدة مركز مرموق فى السياسة العالمية ، ودور فى النظام الدولى[٣٤] .

وقد وضحت أخطار تلك العزلة على الولايات المتحدة فى الميدان الاقتصادى أكثر من غيره من الميادين ، فالاقتصاد يشكل السياسة ، وهذا درس قديم ، ومصالح الدول هى التى تحرك المواقف وليست ايديولوجياتها فقط . فالخوف من المزاحمة الأجنبية والرغبة فى كسب أسواق خارجية والتأثر بفكرة نظام إقتصادى مطلق ، كل هذا دفع الدولة إلى الأخذ بسياسة تجارية جديدة .[٣٥]

ولذلك فقد حكم العلاقات العربية ــ الأمريكية فيما يتصل بموضوعنا ، إعتباران أساسيان :

الأول : أهمية موقع المنطقة الاستراتيجى وأثره فى الصراع العالمى .

والثانى : إحتواء المنطقة على موارد طبيعية هائلة ، وخصوصا البترول مصدر القوة فى السلم وفى الحرب للولايات المتحدة وحلفائها . ولذا كان ضمان موارد البترول فى يدها يمثل حجر الزاوية فى سياستها تجاه تلك المنطقة[٣٦] .

ولا غرو فقد أثبتت الدراسات الجيولوجية بعد الحرب العالمية الأولى أن منطقة الخليج من أغنى مناطق العالم بالبترول ، وكان لذلك أثر واضح فى جذب الولايات المتحدة إليها ، واندماج الأخيرة فى شئونها بصورة لم يسبق لها مثيل فى العلاقة بين الطرفين .

ونخلص من العديد من الدراسات التى تناولت السياسة الخارجية للولايات المتحده ، إلى أن منطقة الشرق الأوسط لم تنل اهتمام الساسة الأمريكيين طوال القرن التاسع عشر وحتى الحرب العالمية الأولى ، وأن تلك المنطقة حظيت فقط ببعض الاهتمام من جانب بعض الأفراد والجماعات فى المجالات التجارية والتبشيرية التى حظيت بحماية وزارة الخارجية لها(٣٧) .

الواقع أن أصول المصالح الأمريكية ، ترجع إلى ذلك النشاط غير الرسمى من جانب البعثات التبشيرية ، التى استطاعت أن تؤسس عدة مراكز لها فى منطقة الشرق الأوسط فى القرن التاسع عشر(٣٨) ، وأن تمد ذلك النشاط إلى العراق ومنطقة الخليج العربى مع بداية القرن العشرين(٣٩) فى كل من البحرين والكويت ومسقط(٤٠) .

والواقع أن هناك صلة فى معظم الأحيان بين التبشير فى صوره المختلفة (من تعليم وتطبيب وخدمات أخرى) وبين التمهيد للنفوذ الأجنبى ، ثم بين التبشير وبين تثبيت هذا النفوذ ف المنطقة(٤١) . ففى منتصف القرن التاسع عشر اتسع نفوذ المبشرين الأمريكيين فى الدولة العثمانية ، وكثر تدخلهم فى شئونها ، وكانت الدولة العثمانية قد سمحت للبعثات التبشيرية بالدخول إلى ممتلكاتها مع تقديم كافة التسهيلات والامتيازات ، وذلك بناء على سياسة التسامح الدينى التى أعلنتها الامبراطورية(٤٢) .

وظل المبشرونالأمريكيون يتمتعون ــ فى الدولة العثمانية ــ بحقوق الرعايا الأمريكيين ، كما تنص معاهدة الامتيازات الأجنبية ، التى تمنح الأجانب المرغوب فى وجودهم فى الدولة العثمانية حقوقاً واسعة ، وظل المبشرون يتسلحون بهذه المعاهدة حتى سنة ١٩١٤(٤٣) .

وحتى الحرب العالمية الأولى أخذت تركيا تراقب نشاط البعثات التبشيرية مراقبة دقيقة. فالأتراك كانوا يرتابون فى المبشرين البروتستانت على وجه الخصوص. وحينما تشعبت مطامع الدول فى شبه جزيرة العرب جعلت تركيا تحول بين المبشرين وبين تلك البلاد. على أن الحكومة التركية لم تستطع أن تتخذ سياسة علنية تجاه المبشرين لأنهم كانوا يأتون فى الظاهر مجرد رعايا انجليز أو أمريكيين أو غيرهم. وكان القناصل يدافعون عنهم باعتبارهم أجانب فى الظاهر، وعلى سبيل المثال: حينما أرادت الدول الأجنبية فى أغسطس ١٨٤١ أن تخرج إبراهيم باشا من سورية بالقوة وعزمت على ضرب بيروت من البحر، سلت الولايات المتحدة سفينة صغيرة حملت على ظهرها المبشرين إلى قبرص اية لهم من الاضطرابات، وبعد أن انتهى ضرب بيروت، أعادت الولايات لمتحدة مبشريها فى أكتوبر من نفس السنة(٤٤).

وظل المبشرون الأمريكيون يتمتعون بتلك الميزات والتسهيلات حتى بداية القرن العشرين، فثورة تركيا الفتاة (١٩٠٨ — ١٩٠٩) وحروب البلقان (١٩١١ — ١٩١٢) والحرب العالمية الأولى (١٩١٤ — ١٩١٨) والحرب التركية اليونانية (١٩١٩ — ١٩٢٢)، وتوزيع الانتدابات فى الدول العربية، ومؤتمر لوزان (١٩٢٢ — ١٩٢٣)، كل ذلك أدى إلى تغييرات سريعة، فقد ظهرت القوميات الجديدة التى وقفت ضد أعمال البعثات التبشيرية لكونها جاءت من خارج البلاد. وهكذا واجهت البعثات الأمريكية عدة صعوبات، فأما ان يُحمى نشاطها أو تنال الحماية السياسية. والخارجية الأمريكية لم تتردد فى حماية البعثات التبشيرية فى الخارج، ذلك أنها كانت تنظر إلى أفرادها على أنهم مواطنون أمريكيون لهم حقوق المواطنين الأمريكيين فى داخل الولايات المتحدة من الأمن والحماية والدفاع. ولقد ظلت تلك المسألة تشغل بال الخارجية الأمريكية تجاه بعثاتها فى الدولة العثمانية(٤٥).

وقد لخص لويس كاس Lewis Cass وزير الخارجية الأمريكية (١٨٥٧ — ١٨٦٠) تلك السياسة حينما قال: «إن هدف الولايات المتحدة ليس حماية الكاثوليكى فى بلد بروتستانتى أو حماية البروتستانتى فى بلد كاثوليكى أو حماية اليهودى فى بلد مسيحى، وإنما هو حماية الامريكيين فى كل البلاد(٤٦).

ومع بداية القرن العشرين أكدت الخارجية الأمريكية المعانى السابقة فأعلنت أن سياسة الولايات المتحدة هى أن تنظر إلى أفراد بعثاتها فى الخارج على أنهم مواطنون أمريكيون ، وذلك فى البلاد التى لا توجد بينها و بين الولايات المتحدة معاهدة تنظم تلك العلاقة ، وهى تمنحهم الحماية فى بيوتهم التى ينزلون بها ، وفى أثناء تجولهم من أجل أغراض البعثة ، وتعطيهم الحماية والتسهيلات لإقامة المدارس والمستشفيات وغيرها من منشآت الخدمات العامة(٤٧) . و بعد الحرب العالمية الأولى ، كان للولايات المتحدة مصالح حيوية فى منطقة الشرق الأوسط ، ولذلك وافقت فى البداية على الانتداب على أرمينيا ، ولكن بانسحابها إلى العزلة ثانية بعد خروج الرئيس و يلسون من الحكم ، تركت أرمينيا للبعثات التبشيرية الأمريكية لتطوير خدمات التعليم فيها ، كما تركتها للمصالح التجارية للحصول على نصيب فى بترول الشرق الأوسط ، وقد تم ذلك باشراف القوات البريطانية(٤٨) .

وفى سنة ١٩٢٣ وضعت معاهدة لوزان ١٩٢٣ نهاية للامتيازات الأجنبية فى تركيا فيما يتصل بنشاط البعثات . ولكن الولايات المتحدة استطاعت بالتفاهم مع بريطانيا ان تضمن حماية بعثاتها فى المناطق الواقعة تحت انتدابها فى العراق(٤٩) . وفى أبريل سنة ١٩٢٤ عقد اتفاق بين الولايات المتحدة وفرنسا فى باريس ، جاء فى المادة العاشرة منه « إن اشراف الدولة المنتدبة على الارساليات الدينية فى سوريا ولبنان يجب أن يقتصر على حفظ الأمن وتسيير الحكم ، ثم إن نشاط هذه الارساليات يجب ألا يلقى معارضة ، كما أن رجال هذه الارساليات يجب ألا يخضعوا لتدبير يقيدهم بسبب جنسيتهم ، مادام نشاطهم مقصوراً على الحقل الدينى ...(٥٠) » . و يفهم من ذلك أن الولايات المتحدة تعمل على أن تضمن لبعثاتها التبشيرية ظروفا مناسبة كى تمارس نشاطها .

ولما كان التطبيب عاملاً هاماً من عوامل التبشير ، فقد أقام المبشرون مؤتمرا عاماً فى سنة ١٩٢٤ ، عقدوا جلساته فى القدس واستانبول ومصر ولبنان والعراق . وقد اهتموا فيه بالتطبيب على أنه وسيلة إلى التبشير(٥١) .

وعلى الرغم من أن البعثات التبشيرية لم تكن خاضعة لسيطرة الحكومات(٥٢) ، إلا أنها كانت تعمل لصالح حكوماتها . فقد صحب التدخل

الاقتصادى من جانب الغرب ، فى الشرق الأوسط ، تدخلاً سياسياً . وتأسست المدارس فى المنطقة فى كل من سوريا ولبنان ومصر والعراق والكويت والبحرين ، وكان من نتيجة ذلك النشاط المتزايد تأسيس مايعرف الآن باسم الجامعة الأمريكية فى بيروت والجامعة الأمريكية فى القاهرة . وتقول دراسة أعدها معهد « انتربريز» الأمريكى لبحوث السياسة عن المصالح الأمريكية فى المنطقة العربية « إن المصالح الثقافية الأمريكية فى العالم العربى عنصر بالغ الأهمية سواء بالمدارس أو الجامعات أو الكتب أو البعثات واللقاءات ، ذلك لأن هذا النشاط قديم فى المنطقة بالاضافة إلى أنه يحول — فى رأيهم — دون جعل المنطقة العربية منطقة تفصلها عن أمريكا غربة ذهنية وثقافية كاملة (٥٣) .

وقبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها كان اهتمام الولايات المتحدة بالعراق ضئيلا ، على الرغم من التنافس الشديد بين بريطانيا وألمانيا حول هذه المنطقة . ذلك عدا بعض النشاطات التبشيرية والتعليمية عن طريق الارساليات ، بالاضافة إلى بعض الأعمال التجارية البسيطة ، و بعض المغامرات فى البحث عن الآثار. وفى تلك الفترة كان اتصال الأمريكين بالعراق اتصالا محدودا وفرديا ، بمعنى أن الحكومة الأمريكية لم يكن لها أى اتصال رسمى بالمنطقة .



جـ — تطور علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج بين الحربين العالميتين .

ومع نهاية الحرب العالمية الأولى كانت أنشط البعثات فى العراق ، تلك التى أسستها الكنيسة البروتستانتية فى الولايات المتحدة Reformed Church in America وكانت تمارس نشاطها فى البصرة والعمارة ، ثم انتقلت إلى بغداد سنة ١٩٢٠ . وفى الشمال — حول الموصل — كانت تعمل هيئتان تبشيريتان الأولى تدعى American Board والأخرى تدعى Northern Presbyterians وذلك خلال القرن التاسع عشر ، حتى الحرب العالمية الأولى (٥٤) .

وفى سنة ١٩٢٤ ظهرت البعثة المتحدة United Mission فى العراق لتمارس نشاطها كواحدة من المشروعات الملحقة بنشاط الكنيسة البرسبتارية فى الولايات المتحدة ، والكنيسة البروتستانتية الهولندية ، والكنيسة البروتستانتية فى الولايات المتحدة ، وكان هدفهم المعلن هو تحويل المسلمين إلى المسيحية على المذهب البروتستانتى . وكان هناك خمسة مراكز رئيسية تعمل فى تعاون فى الموصل ودهك والحلة و بغداد وكركوك . وأسست هذه المراكز مدارس لها فى الموصل و بغداد سنة ١٩٢٤ . و بعد سنة ١٩٣٣ استمر الدكتور Calvin K. Staudt من الكنيسة الهولندية (الأمريكية) ، استمر يديرها دون معونة رسمية ، كذلك ظلت الكنيسة الهولندية (الأمريكية) تساعد البعثة المتحدة ، فأقامت مستشفى لها فى العمارة ومدرسة فى البصرة . وكان نشاط البعثات البروتستانتية هو الغالب فى العراق ، ولكن الجزويت الأمريكيين استطاعوا فى سنة ١٩٣٢ ان يؤسسوا معهداً تعليمياً أطلقوا عليه اسم Baghdad College . (٥٥)

وفى سنة ١٩٢٥ أفضى الدكتور كالفن ستودت STaudt رئيس البعثة التعليمية فى العراق إلى القنصل الأمريكى فى العراق راندولف Randolph John عن آماله فى وضع أساس للتعليم الابتدائى يمكن التوسع فيه إلى المرحلة الثانوية ، ويمكن بعد ذلك تأسيس جامعة فى بغداد تشبه جامعة بيروت (الأمريكية) . وفى تقريره إلى وزارة الخارجية ، عبر راندولف عن تفاؤله بآثار التعليم الأمريكى فى العراق ، وقال « إنه لايوجد تعليم له تأثير فى العراق مثل ما للبعثة الأمريكية ، وهو تأثير يشبه تأثير الجامعة الأمريكية فى بيروت (٥٦) .

أما عن موقف حكومة العراق من نشاط البعثات الأمريكية ، فقد وقفت الحكومة العراقية ضد فتح مدارس جديده لتعليم المسيحية . ولكن رجال الكنيسة قرروا أن يخوضوا معركتهم دون طلب المعونة من القنصلية الأمريكية . وأوضح راندولف لواشنطون أن تلك السياسة الخاصة بالتفاوض المباشر بين المسؤولين العراقيين والأمريكيين ، يمكن أن تسهل عمل البعثة دون وجود عقبات ، وان البعثة لم تقم بعمل شىء لمضايقة الناس فى العراق (٥٧) .

ومن جهة أخرى ، أوضح راندولف إلى رئيس الوزراء العراقى أن المنشآت الدينية فى العراق ستقام على نفقة البعثة من أموال تصلها من الولايات المتحدة . وفى النهاية تساهلت الحكومة العراقية ، وأبدت تقديرها لنظام التعليم السائد فى الولايات المتحدة ، وطلبت وصول بعثة أمريكية تعليمية إلى البلاد لاعادة تخطيط نظام التعليم بها . وفى سنة ١٩٣٢ جاءت بعثة أمريكية بقيادة الدكتور منرو paul Monroe من جامعة كولومبيا ، ومساعده باجلى Wolliam Bagley من كولومبيا أيضا ، ونايت Edgar Knight من جامعة نورث كاليفورنيا . وبعد دراسة شاملة لبلاد العراق ، وبعد التشاور مع خبراء الزراعة ورجال الطب ، ودراسة العادات والتقاليد المحلية ، أوصت اللجنة بضرورة الابقاء على الوسائل التعليمية الحالية على أن تكون أساساً للنشاط التالى . كما أوصت بضرورة وجود مدارس فى القرى الزراعية . وقد حاولت وزارة التعليم القيام بتنفيذ تلك التوصيات ، ولكن العقبات المالية وقفت حائلا دون ذلك (٥٨) .

على أن نوعاً آخر من النشاط الأمريكى الذى اتصف بصفة الفردية أو الجماعية دون الصفة الرسمية ، ذلك هو نشاط الأمريكيين فى أعمال الحفر

والتنقيب عن الآثار فى أراضى العراق ، وخاصة فى الفترة مابين الحربين العالميتين . فقد ساهمت الجامعات والمتاحف الأمريكية مساهمة فعالة فى هذا المجال .

ففى الفترة ما بين ١٩٢٢ ـــ ١٩٣٤ ساهم متحف جامعة بنسلفانيا فى حفائر أور. وفى الفترة من ١٩٢٣ ـــ ١٩٣٣ شارك متحف شيكاغو جامعة اكسفورد العمل فى منطقة كيش بالقرب من بغداد للبحث عن المدن السومرية . وفى الفترة من ١٩٢٩ ـــ ١٩٣٨ شارك المعهد الشرقى فى جامعة شيكاغو فى البحث عن عاصمة الآشوريين ، وفى الفترة من ١٩٣٠ ـــ ١٩٣٨ قام متحف جامعة بنسلفانيا إلى جانب المدرسة الأمريكية فى بغداد بدراسة المواقع الأثرية القريبة من الموصل . كذلك ساهم متحف فوج Fogg وجامعة هارفارد ومتحف توليدو فى عمليات مماثلة فى العراق(٥٩) .

أما العلاقات الرسمية بين البلدين فقد جاءت متأخرة فى عام ١٩٣٤ ، حين أسست الولايات المتحدة مفوضية لها فى بغداد وعقدت معاهدة لتسليم المجرمين مع الحكومة العراقية(٦٠) . وفى سنة ١٩٣٨ وقع الطرفان الأمريكى والعراقى اتفاقية تجارة وملاحة لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتبادل التجارى . وفيما عدا ماساهمت به الولايات المتحدة فى شركة بترول العراق كان لها استثمارات قدرها ٨٥٠ ألف دولار، وكانت الولايات المتحدة تستورد التمور وعرق السوس والصوف والجلود من العراق ، بينما تصدر الماكينات والعربات واللوريات ، والبطاريات والمقطورات إلى العراق . ومع اقتراب الحرب العالمية الثانية كان بالعراق ١١٣ مواطنا أمريكيا فقط هم الذين تولوا أعمال البعثة التعليمية الأمريكية(٦١) .

والواقع أن العلاقات الأمريكية بالعراق كانت متواضعة إذا ماقيست بالعلاقات البريطانية ـــ العراقية . فالولايات المتحدة تركت بريطانيا تتولى أعمال الانتداب على العراق ، وتتولى الاشراف على شئونه السياسية والاستراتيجية ، بينما ركزت هى على الجوانب الثقافية والاقتصادية . وفى النهاية يمكن القول ان المصالح الأمريكية تركزت فى نشاط مجموعات خاصة فى مجال البعثات التبشيرية والأثرية ورجال الأعمال وشركات البترول .

أما غرب الخليج العربى ، فقد ظل نصفه الشمالى واحداً من المناطق المجهولة فى العالم لدى الأمريكيين حتى الحرب العالمية الأولى . اللهم إلا لرجال البعثة الهولندية الأمريكية (Dutch Reformed) الذين يعملون مع البعثة العربية فى مركزها فى الخليج العربى ، فى كل من البحرين والكويت ومسقط . بينما كان القنصل الأمريكى الوحيد فى شبه الجزيرة العربية هو الموجود فى عدن (٦٢) . وذلك حتى الحرب العالمية الثانية .

فاتصال الأمريكيين بمنطقة الخليج العربى ، يعود إلى من القرن التاسع عشر فى المجالين الثقافى والاجتماعى ، ثم أخذت توثق صلاتها التجارية معه . ومن ذلك أنها عقدت ــ حينذاك ــ معاهدة مودة وتجارة مع سلطان مسقط تمنح حق الاقامة والمرور لرعايا الولايات المتحدة فى مسقط ، وتبيح ارسال الممثلين الأمريكيين التجاريين إلى هذه البلاد . ووقعت المعاهدة فى سنة ١٩٣٣ فى القصر السلطانى بين السيد سعيدبن سلطان (سلطان مسقط) ومستر إدموند روبرتس E. Roberts (المفوض الأمريكى) وفى سبتمبر ١٨٣٥ تم تبادل وثائق التصديق عليها (٦٣) .

وفى المجال الثقافى والتعليمى يعتبر أقدم اتصال مؤكد بين الأمريكيين والخليج العربى هو ذلك الاتصال غير الرسمى الذى قامت به بعثة الكنيسة الهولندية فى عام ١٨٩٠ مع البحرين والكويت ومسقط ، وقد ساهمت هذه البعثة فى علاج كثير من المرضى ، وليس من المبالغة فى شىء القول إن هذه البعثة هى التى مهدت الطريق ، وهيأت الظروف لرجال البترول الأمريكيين الذين جاءوا فيما بعد (٦٤) .

وقصة علاقة الأمريكيين بشبه الجزيرة العربية عامة فيما بين الحربين العالميتين واحدة من الاتصالات والجهود الفردية والجماعية وجهود الشركات ــ المتفرقة خلال العشرينيات . ولكن هذه الجهود تكاثرت ونمت خلال الثلاثينيات . أما الاتصالات الرسمية فكانت متواضعة ، ونمت ببطء شديد ، وعادة كانت هذه الاتصالات تخص الإمكانيات الاقتصادية للمصالح الأمريكية . وبصفة عامة يمكن القول إن منطقة الخليج العربى لم تحظ بمثل ذلك

النشاط الواسع الذى مارسه الأمريكيون فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط إلا بعد ظهور البترول والمشاركة فى استثماراته .

ففى البحرين باشرت حوالى ثمان أو تسع بعثات نشاطها التعليمى والتطبيبى . فقد أقامت البعثة الأمريكية معهدا دينيا تربويا أطلق عليه اسم « البعثة العربية » و يشرف عليه « هيئة النشاط الخارجى للكنيسة الهولندية البروتستانتية فى أمريكا » «Board of Foreign Mission of The Dutch Reformed Church of Amrerica». وهو يتكون من كنيسة ومدرسة ومستشفى وصيدلية(٦٥) .

ومنذ ذلك الوقت ظهر النفوذ الأمريكى واضحاً فى البحرين(٦٦) وامتد هذا النفوذ إلى الكويت والبصرة فى شمال الخليج(٦٧) .

وكان مستشفى ماسون Mason Memorial Hospital بالبحرين مشغولاً بصفة مستمرة بعمليات العلاج(٦٨) . وعلى الرغم من أن نشاط البعثة كان منحصرا فى المجالات الطبية والتعليمية ، إلا أنها أخذت تعلن عن استيائها من الأنظمة الجديدة التى فرضتها بريطانيا على البحرين ، والتى ترتب عليها خلع الشيخ عيسى بن خليفة (سنة ١٩٢٣) وإدخال كثير من الموظفين البريطانيين فى الادارات الحكومية ، ولا شك ان هذه الاجراءات قللت من نفوذ البعثة . فقبل تدعيم السيطرة البريطانية على البحرين كان للبعثة الأمريكية رباطات وثيقة مع البحرينيين ، وكان كثير من أعضاء البعثة وكلاء لبعض الشركات الأمريكية . وقد كان لانشاء المدارس الحكومية النظامية ابتداء من سنة ١٩١٩ أثر كبير فى التقليل من أهمية مدارس البعثة الأمريكية ، لدرجة انه لم يعد فى المدارس التابعة لها أطفال مسلمون ، والقليل المتبقى بها كان من اليهود ، وكان التعليم يتم بالمجان فى مدارس البعثة(٦٩) .

وقد أنشأت شركة بترول البحرين فى سنة ١٩٣٤ جناحاً جديداً فى المستشفى ، الذى أقامته البعثة للرجال والنساء ، وكان لذلك المستشفى شهرة كبيرة وخدمات واسعة فى المنطقة ، وكان العلاج فيها بالأجر للأثرياء(٧٠) .

وفى سنة ١٩٣٥ تزايد نفوذ وتأثير البعثة الأمريكية فى البحرين بدرجة كبيرة ، شغلت معها المقيم السياسى البريطانى فى الخليج ، والوكيل السياسى البريطانى . ففى ٢١ فبراير من نفس العام كتب الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين ، لوش Lock ، الى المقيم السياسى فى الخليج يقول : إن البعثة العربية (الأمريكية) قد عادت منذ فترة إلى تجديد اهتمامها بقطر والساحل المهادن . وقد عين دكتور شتورم H. Storm فى البحرين ، وكان قد دخل ظفار دون إذن سلطان مسقط ، وكان من المقرر أن يقوم شتورم بنشاط على نطاق واسع .. كذلك يقول إن دكتور دام Dame ودكتور توماس Thomas قد أمضيا وقتاً لا بأس به فى قطر، حيث من المحتمل أن واحدا منهم قد حاول ممارسة نفوذه على الشيخ عبدالله بن قاسم آل ثانى لمصلحة شركة ستندارد كاليفورنيا للبترول.

California Arabian STandard Oil.

كذلك تكلم الاثنان بلهجة معادية لبريطانيا ولصالح أمريكا .. وأضاف أنه يكاد يكون من المستحيل عمل شىء يمنع أطباء البعثة العربية (الأمريكية) من تقديم المساعدة الطبية إلى قطر والساحل المهادن ، إلا إذا قدمنا بأنفسنا هذه المساعدة . و يفسر لوشى أسباب حدوث ذلك إلى مقاومة تدخل وتسرب النفوذ الأمريكى إلى قطر والساحل المهادن عن طريق تقديم الخدمات الطبية من ناحية ، وإلى استحالة منع الأمريكيين من تقديم تلك الخدمات ، و يرى لوش أن الحل يكمن فى أن تقدم بريطانيا بنفسها تلك الخدمات إلى سكان المنطقة (٧١) .

وفى مايو من نفس العام أراد الوكيل السياسى البريطانى فى البحرين ، لوش ، أن يحد من نشاط البعثة الأمريكية الذى أخذ يمتد إلى منطقة الساحل المهادن ، وذلك عن طريق تعيين مسؤول طبى فى تلك المنطقة يستطيع أن يقف فى وجه النشاط الأمريكى المتزايد فى تلك المنطقة ، والذى ينطلق من البحرين . وقد أدرك المقيم السياسى البريطانى فى الخليج هذه المخاطر من الأمريكيين على النفوذ البريطانى هناك ، ولذلك نراه يؤيد وجهة نظر وكيله فى البحرين ، ويحث حكومة الهند على الموافقة على ذلك الإقتراح للتمكن من مكافحة النشاط الأمريكى المتزايد ومنع تسربه إلى الساحل المهادن (٧٢) .

وهذا يؤكد أن النفوذ الأمريكى المتزايد فى البحرين قد نما فيما بين الحربين العالميتين بصورة واضحة، لدرجة أنه يسعى للتسلل والانتشار فى مناطق جديدة مجاورة، وأن انجلترا تصر على حصر ذلك النفوذ واحباط محاولات انتشاره.

وعلى الرغم من ازدياد النشاط الأمريكى فى منطقة الخليج العربى من أجل التبشير، إلا أن البعثة لم تنجح فى مجالها التبشيرى، مع اتباعها لطرق كثيرة كانت تتوسل بها من أجل النجاح، ومنها إقامة الصلاة قبل تقديم المرضى العلاج، فإذا لم يحضرها المريض لا يحصل على الدواء. وكان هذا نوعاً من الضغط على المرضى لاعتناق المسيحية. وباستثناء عدد قليل من القرى الشيعية، فإن البعثة لم تجد معارضة لنشاطها، فقاضى الشيعة كان صديقا لأعضائها، وقضاة السنة لم يظهروا استياء لوجودها. ولكن الشعور الإسلامى العام قضى على كل أمل للبعثة فى تحقيق أغراضها التبشيرية (٧٣).

وقد ظلت العلاقات البحرينية ــ الأمريكية مقصورة على الجوانب التبشيرية والاجتماعية، بالاضافة إلى بعض المبادلات التجارية، ففى سنة ١٩٣١ كانت الولايات المتحدة هى الدولة الخامسة فى استيراد البضائع من البحرين إلى أن دخلت شركات البترول الأمريكية إليها واستطاعت أن تنفرد باستثماره. وبذلك لعب البترول الدور الأساسى فى التعامل بين البحرينيين والأمريكيين (٧٤).

أما عن العلاقات الأمريكية بالكويت، فقد نشأت فى نفس الوقت الذى نشأت فيه فى البحرين وكان لها نشاط مماثل. وقد بدا هذا النشاط واضحاً فى صيف عام ١٩٠٩ عندما التقى الشيخ مبارك الصباح بالدكتور أرنوركى بينيت الأمريكى، وجرى بينهما حوار حول إمكانية السماح للبعثة الأمريكية بإنشاء مستشفى فى الكويت أسوة بمثيلاتها فى بلدان الخليج العربى، وكادت وجهات النظر تكون متفقة خلال هذه الأحاديث. وانتهت بأن دعاه الشيخ مبارك لزيارة الكويت أو الإقامة فيها ومعالجة المرضى. وتمت الزيارة فى نفس العام. والواقع أنها لم تكن الزيارة الأولى التى يقوم بها أحد أفراد الارسالية الأمريكية إلى الكويت، فقد سبقتها زيارات تمهيدية قام بهاالقس زويمر، والقس فريد بارنى

إبان الفترة من ١٩٠٠ — ١٩٠٣ ، وكلاهما من رواد الارسالية الأمريكية فى الخليج العربى(٧٥).

وفى نفس العام (١٩٠٩) أسست البعثة الأمريكية فرعا لها فى الكويت ، وذلك عندما زارها الدكتور ستانلى ميلرى Stanley Mylrea والدكتور بول هاريسون Paul W. Harrison (٧٦).

وفى سنة ١٩١١ سُمح للارسالية الأمريكية بشراء قطعة أرض مناسبة لبناء مستشفى تابعة لها ، فوق التل الكبير الواقع غرب مدينة الكويت ، وكانت الارسالية — وقتئذ — تباشر عملها فى مبنى صغير ليكون مستشفى(٧٧).

وفى سنة ١٩١٢ وصلت إليانور كالفرلى Eleeeanor T. Calverly إلى الكويت بصحبة زوجها إدوين كالفرلى P. E. Calverly ، وقد اعتبر حضورهما حدثا هاما لما ساهموا به من نشاط فى خدمة البعثة الأمريكية(٢٨).

وفى مدينة الكويت تم بناء المستشفى فى عام ١٩١٣ ، وكان أول بناء يشاد من الخرسانة المسلحة ، وافتتح المستشفى فى سنة ١٩١٤ وبعد سنوات قليلة افتتح مستشفى آخر للنساء والأطفال على الطراز الحديث . وفى المستشفى الأول بدأ الدكتور ميلرى عمله الطبى حتى تقاعد عام ١٩٤١ . وظل المستشفى يعمل حتى عام ١٩٦٧ حيث أنهت الارسالية خدماته لزوال ضرورة بقائه(٧٩).

وبالاضافة إلى النشاط الطبى ، افتتح فيما بين الحربين العالميتين عدد من المدارس للأولاد والبنات ، ومراكز لبيع الكتب وحجرات للاطلاع(٨٠).

وتقول بيلت Pelt ، التى كانت عضواً فى البعثة الأمريكية فى البحرين ثم انتقلت إلى الكويت بعد عام ١٩٢٠ ، إنه فى عام ١٩١٢ إستطاع أعضاء البعثة الأمريكية تنظيم مشروعهم التبشيرى بأن جعلوا التعليم والتطبيب فى وحدة واحدة ، كما استطاعوا التغلب على كثير من مظاهر العداء للمسيحية(٨١). ولم يكن لهؤلاء الرجال والسيدات العاملين فى البعثة إتصال رسمى بالولايات المتحدة ، على الرغم من أن القنصل الأمريكى فى بغداد كان يطوف بالخيج عادة . وفى معظم الأحوال كان أعضاء البعثة يلاقون معاملة طيبة من الموظفين الرسميين البريطانيين ، الذين كانوا يقدمون لهم المساعدة أحياناً(٨٢).

وقد عمت خدمات الإرسالية الأمريكية وتزايدات ، واستفاد منها الناس فى الكويت ، وكذا البدو القادمين من خارج الحدود(٨٣).

وخلال الحرب العالمية الأولى ومابعدها ، بدأت نخبة من الشباب الكويتى الالتحاق بمدرسة الأطفال التى أنشأتها البعثة لتواجه بها الحاجة إلى التعليم فى ذلك الوقت ، ولكى يتعلموا الانجليزية ، ولكن حتى الحرب العالمية الثانية ، لم يحن الوقت لتعليم البنات(٨٤).

وجدير بالذكر أن بيلت **Pelt** كانت عضوا بالبعثة الأمريكية فى البحرين فى الفترة من ١٩١٧ ــ ١٩٢٠ ، ثم انتقلت إلى الكويت حيث مارست نشاطها التبشيرى كمديرة لمستشفى الكويت للرجال وكذلك مستشفى النساء والأطفال . وقد استطاعت أن تُكوّن علاقات طيبة ووطيدة مع الناس فى الكويت . وقد أتاحت لها فرصة أقامتها الطويلة فى الكويت (١٩٢٠ــ ١٩٤٠) دراسة النواحى السياسية والثقافية والتغيرات الاجتماعية التى حدثت فى الفترة مابين الحربين العالميتين . وظلت حتى الخمسينيات عضواً فى هيئة التدريس بكلية جالودت **Gallaudet College** فى واشنطن(٨٥).

وقد مارس أعضاء البعثة الأمريكية نشاطاً واسعاً فى الكويت ، لدرجة أنهم أصبحوا يعلمون كثيراً من التفاصيل والأسرار التى تخص البلاد . وقد ذكرت كالفرلى ــ على سبيل المثال ــ أن الطائرات البريطانية لم تستطع أن تحدد مواقع الأخوان (٨٦) فى الكويت ، إبان النزاع بين الشيخ سالم وابن سعود ، ولذلك طلب إلى الدكتور ميلرى البريطانى الجنسية ومن رجال الارسالية الأمريكية بالكويت ان يرافق قائد إحدى الطائرات فى استطلاعاته ، واستطاع ميلرى بالفعل أن يميز خيام الاخوان فى الصحراء(٨٧).

ورغم هذا النشاط للبعثة الأمريكية ، وإدراكها لكثير من الأمور فى الكويت ، ومساهماتها فى مجال التعليم والتطبيب ، فإن الميول الدينية والطباع البدوية غلبت على الشيخ سالم حتى أنه أخذ يحد من نشاط البعثة الأمريكية فى الوقت الذى زاد فيه عدد المدارس القرآنية وأكثر فيه من عقد مجالس الوعظ والارشاد(٨٨).

وبصفة عامة يمكن القول إن التبشير لم ينجح تماماً فى سائر بلاد الشرق الأوسط(٨٩). هذا فى الوقت الذى كان فيه الامريكيون يعتقدون أن مصالح أمريكا الثقافية فى هذه المنطقة عنصر بالغ الأهمية، لأن ذلك يحول دون جعل المنطقة تعيش فى غربة فكرية عن الولايات المتحدة.

أما علاقات الولايات المتحدة بالكويت فى المجال الاقتصادى، فقد بدت واضحة مع ظهور البترول فى الإمارة ودخول الشركات الأمريكية فى منافسة مع الشركات البريطانية.

أما عن علاقة الولايات المتحدة بالمملكة العربية السعودية، وخاصة فيما يتصل بمنطقة الخليج العربى، فإن البلاد كانت أبعد مايكون عن الأمريكيين، وعن البعثات التبشيرية على وجه الخصوص. ومع ذلك فقد استطاعت البعثات الطبية ان تقيم علاقات مع ابن سعود انطلاقا من مراكزها على الخليج فى كل من البحرين والكويت.

وفى البداية دعى إبن سعود الدكتور بول هاريسون **P. W. Harrison** إلى الرياض فى سنة ١٩١٧ لمعاجلة المرضى. ثم طلب منه أن يعود مرة أخرى بعد عامين. وفيما بين عامى ١٩٢١، ١٩٣٣ قام الدكتور لويس دام **L. P. Dame** برحلة خلال شبه الجزيرة معالجاً الملك عبدالعزيز آل سعود نفسه لمدة أسبوع فى عام ١٩٢٤، وفى هذه الرحلة التى استغرقت مايزيد على العشر سنوات، فحص الدكتور دام ٦٥٥٢ مريضاً، عالج منها ١٢٨ حالة أساسية و٢١٤ حالة ثانوية. وفى عام ١٩٣٣ اصطحبته زوجته إلى الرياض لزيارة حريم الملك تلبية لرغبتها. وبالاضافة إلى ماسبق كانت هناك رحلة ثالثة قام بها الدكتور شتورم **Harold Storm** فى الفترة من ١٩٣٥ إلى ١٩٣٦ قطع فيها حوالى خمسة آلاف ميل من البحرين إلى الرياض ثم إلى البحر الأحمر(٩٠).

والحق أن سماح عبد العزيز آل سعود للبعثة الطبية بالدخول إلى البلاد، لايعنى أنه مستعداً للسماح لهم بدخول أراضيه وممارسة عمليات التبشير. وإنما هو أراد فقط ان يستفيد من خبراتهم فى مجال الطب.

ومن الناحية الرسمية ، كانت واشنطون تعطى عبد العزيز آل سعود ومملكته قليلاً من الإهتمام ، إلى حين طلب ابن سعود نفسه من الخارجية الأمريكية ضرورة الاعتراف به فى عام ١٩٢٨ . وبعد وصول ذلك الطلب إلى الخارجية ، أعد بول أليـنج Paul Alling ، نائب رئيس قسم الشرق الأدنى ، مذكرة مطولة بهذا الشأن يزن فيها الموضوع « ماله وماعليه » Pros and cons . ذكر فيها أن هذه المسألة معروضة للمناقشة . ولكن أهمية البلاد العربية السعودية ضئيلة من الناحية الاقتصادية ، بالاضافة إلى أن الولايات المتحدة لم تعطها اهتماما من قبل . ولكنه عاد وذكر أن من العوامل المشجعة على الاعتراف بمملكة آل سعود ، أن الملك استطاع السيطرة على ممتلكاته ضد حركة من أقوى الحركات الدينية (حركة الاخوان) بالإضافة إلى أفكاره المتقدمة ، مما يجعل فى الإمكان إقامة علاقات اقتصادية بينه وبين الولايات المتحدة . وفى النهاية ذكر بول أن بواعث الاعتراف أقوى من حجج الرفض (٩١) .

وفى ذلك الوقت مارست السفارة السعودية فى القاهرة نشاطا واسعا من أجل حث الأمريكيين على الاعتراف بالملك عبد العزيز آل سعود ، كذلك قام سان جون فيلبى ، صديق الملك ، بنشاط مماثل لدى أصدقائه الأمريكيين . ورأت الولايات المتحدة أن الملك يعقد اتفاقات مع كل من بريطانيا وألمانيا وفارس وتركيا ، مما جعلها تعيد فتح ملفات تلك المسألة مع بداية عام ١٩٣٠ . ودفعها إلى ذلك ما قدمه أمين الريحانى ، صديق الملك للأمريكيين عن امكان تحقيق تبادل تجارى ، كذلك ما أورده رالف شيزبرو Ralbh Chesbrough مندوب شئون الشرق الأوسط حول ذات الموضوع (٩٢) .

وعلى أثر ذلك بدأت الولايات المتحدة خطوات إيجابية ، فقد طلبت من عبد العزيز آل سعود ، عن طريق سفيرها فى لندن شارل دوز Charles Dawes ، معرفة ما إذا كان على استعداد للدخول فى معاهدة صداقة وتجارة وملاحة غير مشروطة طبقاً لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية . وفى نفس الوقت ، طلبت منه الخارجية الأمريكية معلومات عن القوانين الحكومية الخاصة بالإدارة والقانون فى الحالات المدنية والاقتصادية والجنائية والشخصية فى معاملة الأجانب . وبعد عدة مراسلات اعترفت الولايات المتحدة بحكومة الحجاز ونجد فى مايو ١٩٣١ . وبدأت

المناقشات لتوقيع اتفاقية بخصوص التمثيل السياسى والقنصلى والصيانة القضائية والتجارة والملاحة فى ٧ نوفمبر ١٩٣٣ (٩٣).

ومثّل المملكة العربية السعودية فى تلك المفاوضات الشيخ حافظ وهبة (وزير المملكة العربية السعودية فى لندن) ومثّل الولايات المتحدة روبرت ورث بنجهام (السفير المفوض وفوق العادة للولايات المتحدة فى لندن) ونتج عن هذه الاتصالات عقد اتفاقية مؤقتة فى لندن فى ٧ نوفمبر سنة ١٩٣٣؛ وذلك لتنظيم العلاقات الأمريكية السعودية. وأهم ما اشتملت عليه هذه الاتفاقية أن يتمتع الممثلون السياسيون لكل من الدولتين حينما يكونون فى ممتلكات الدولة الأخرى بالامتيازات والحصانات المستمدة من القانون الدولى المعترف به بصورة عامة، ويسمح للممثلين القنصليين لكل من الدولتين، بعد اعتماد براءتهم القنصلية بالإقامة فى ممتلكات الدولة الأخرى فى الأماكن المسموح فيها للممثلين القنصليين بموجب القوانين المحلية، ويتمتعون بامتيازات الشرف والحصانات التع تمنح لأمثال هؤلاء الموظفين بحسب العرف الدولى العام، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية مما يعامل به أمثالهم من موظفى أى دولة أخرى (٩٤)، وان يعامل كل طرف رعايا الطرف الآخر «حسب مقتضيات وعادات القانون الدولى المعترف به بصورة عامة، ويتمتعون بأكبر قسط من حماية قوانين وسلطات الدولة، ولا يعاملون بصورة أقل رعاية» (٩٥). وقد اتفق على أن تعامل كل منها معاملة الدولة الأولى بالرعاية، وذلك يسرى فى مجالات الضرائب على الواردات والصادرات وغير ذلك من الرسوم التى لها مساس بالتجارة والملاحة والتخزين (٩٦).

نلحظ أن هذه الاتفاقية فرضتها مقتضيات الأحوال، وذلك واضح من موعد عقدها من ناحية، ومن مضمون موادها التى حوت أموراً عامة فى مختلف المجالات السياسية والاقتصادية. ويتضح ذلك فى المادة الخامسة من المعاهدة التى تقول ان هذه المعاهدة «ستظل نافذة المفعول إلى أن توضع معاهدة نهائية للتجارة والملاحة موضع التنفيذ (٩٧).

إن هذه الاتفاقية المؤقتة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة «بخصوص التمثيل السياسى والقنصلى والصيانة القضائية والتجارة والملاحة»

هى أول اتفاقية بين الحكومتين ، وتعتبر بداية لمرحلة جديدة فرضتها المصالح المتبادلة . و بتوقيع هذه الا تفاقية ، وما استتبعها من علاقات مع الولايات المتحدة تغيرت صورة المملكة العربية السعودية ، فقد بدأت تنفتح على العالم ، وتنمى مصادر ثروتها الطبيعية المتطورة ، ولم يعد فى إمكانها اتباع سياسة العزلة مرة أخرى (٩٨) .

و بعد ذلك حدثت تطورات فى المجالين الاقتصادى والسياسى ، وفى عمليات التنقيب عن البترول . فحتى نشوب الحرب العالمية الثانية كانت « شركة كاليفورنيا أرابيان ستندارد أو يل » (أرامكو) تتحكم فى أغنى امتيازات البترول العالمية . و بعد ادماج عملياتها الخارجية مع شركة تكساس سنة ١٩٣٦ ، حصلت على وسائل نقل إنتاجها إلى الأسواق العالمية ، وأصبح مستقبلها أكثر وضوحاً . ومع أنها لم تكن تعرف تماما إمكانيات البترول فى المملكة العربية السعودية بادئ الأمر، إلا أنها أحست أنها امتلكت شيئا ثمينا ترغب فى استثماره والمحافظة عليه (٩٩) . وأخذت تضغط على الخارجية الأمر يكية لايجاد علاقات دبلوماسية (١٠٠) .

وأدركت الحكومة الأمر يكية تكاثر مصالحها فى هذا الجزء من العالم العربى ، ورأت ضرورة إيجاد ركائز سياسية لحماية تلك المصالح ، فكان إنشاء العلاقات السياسية . و بدأت حكومة واشنطن بارسال قنصلها فى الاسكندر ية وهو المستر ليلاند **Leland Morris** إلى جدة فى ٢٣ يناير ١٩٣٧ ، بهدف التمهيد لإنشاء علاقات بين الحكومتين فى المستقبل . فى هذه المهمة كلف ليلاند بمقابلة رجال شركة التعدين والاطلاع على سير أعمالهم ومعرفة مدى علاقتهم بالحكومة السعودية ، ولكنه لم يكن مكلفا وقتئذ بالدخول مع حكومة الملك عبدالعز يز فى بحث مسألة العلاقات بين البلدين (١٠١) . وقد نصح ليلاند بأن التمثيل الدبلوماسى ليس مهما لأعمال الشركات ، وربما سهل غياب ذلك التمثيل كثيرا من مهام الشركات ، و بين أن عمليات البترول تقع فى الشرق ، على الخليج العربى ، بينما العاصمة الدبلوماسية (جدة) تقع فى الغرب ، ولا يوجد هناك إتصال مباشر بين العاصمة الدبلوماسية ومراكز البترول .

وأكثر من ذلك أن وزير الخارجية كوردل هول Cordell Hull (١٩٣٣ــ ١٩٤٤) يعلم تماماً أن علاقات الشركة بالحكومة من أحسن مايمكن ، واذا حدث أى تطور فإن الخارجية لن تفشل فى ترتيب الخطوات التى يجب أن تتبع لمواجهة ذلك(١٠٣) .

لم تهدأ المصالح الأمريكية ، وذهب فرانسيس لوميس Francis Loomis ، نائب مساعد وزير الخارجية وممل شركة ستندارد كاليفورنيا ، إلى وزارة الخارجية فى سنة ١٩٣٩ ، وبين أن المركز الأمريكى فى العربية السعودية مهزوز لعدم وجود وزير فى جدة ، وبين أن شركته مهددة بالمنافسة الأجنبية . ولدفع الخارجية الأمريكية إلى اتخاذ موقف إيجابى بهذا الشأن زودها لوميس بمعلومات عن المحاولات اليابانية للحصول على إمتيازات بترولية فى العربية السعودية بهدف إيقاف تقدم الشركات الأمريكية هناك ، وقال إن اليابانيين حصلوا على تأييد كاف من حكومتهم ، كما أن اليابان لها وزير مقيم فى جدة . وعندئذ رأت الخارجية أن لوميس يعتقد أن من أهم أعمال الوزير المقيم فى السعودية هو أن يمنع أى محاولة لمنح امتياز بترولى يمكن أن يحصل الأمريكيون عليه فيما بعد(١٠٤) .

وفى ٢٠ مايو ١٩٣٩ شرح مرى Wallace Murry رئيس بعثة الشرق الأوسط موقفه ضد إقامة تمثيل دبلوماسى فى السعودية . مبيناً أنه فى حالة تزايد المصالح الأمريكية فى المستقبل يمكن لممثل الولايات المتحدة فى القاهرة أو بغداد أن يحل أى مشكلة تتعلق بالمصالح الأمريكية فى السعودية ، وقد وافقه على هذا الاتجاه كل من السفير الأمريكى فى القاهرة وبغداد(١٠٥) .

ولكن لوميس عاد وأكد على التسهيلات التى تحصل عليها بريطانيا نتيجة وجود تمثيل سياسى لها فى السعودية . ولذا قررت الخارجية الأمريكية ارسال وزيرها فى مصر «فيش» Judge Fish كأول وزير مفوض للولايات المتحدة فى المملكة العربية السعودية ، فوصل إلى جدة فى نهاية موسم الحج ، وقدم أوراق اعتماده للملك عبدالعزيز فى ٤ فبراير ١٩٤٠ . وكان فيش يحمل للملك عبدالعزيز رسالة من الرئيس روزفلت لتوكيد العلاقات الودية بين البلدين . ولكن وزارة الخارجية الأمريكية لم تُبق مسؤولاً رسمياً فى جدة بصفة مستديمة

إلا فى أول مايو ١٩٤٢ حينما حول جيمس موس James S. Moose البعثة الأمريكية إلى مفوضية . ولم يرفع التمثيل الدبلوماسى بين البلدين إلى درجة السفارة إلا فى عام ١٩٤٨(١٠٧) .

وهكذا جاءت العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين نتيجة مباشرة لتقدم ونمو المصالح الأمريكية فى المملكة العربية السعودية ، ولذا جاءت تلك العلاقات متأخرة ، وذلك حتى انتفى عنصر المغامرة لدى الأمريكيين وتأكدوا من رسوخ مصالحهم .

على أى حال ، فخلال العشرينيات والثلاثينيات لم تحدث تغيرات أساسية فى المصالح الأمريكية فى شبه الجزيرة العربية على سواحل الخليج العربى . فالبعثة التبشيرية الأمريكية كانت لاتزال تعمل فى البحرين والكويت ، دون أية متاعب قد تسببها لها وزارة الخارجية ، ذلك أن المبشرين يفضلون دائما أن يفتحوا الأبواب لأنفسهم بدون مساعدات رسمية من حكومتهم . وحينما كانوا يحتاجون إلى أى مساعدة كانوا يلجأون إلى الوكلاء السياسيين البريطانيين ، الذين يتولون ادارة الشون السياسية فى منطقة الخليج العربى ، وأحياناً إلى وزارة الخارجية الأمريكية فى غير الحالات التى تخص المركز الاستراتيجى لبريطانيا فى المنطقة . والبترول والمسائل الاقتصادية هى التى دفعت الأمريكيين إلى الدخول فى المجالات الدبلوماسية فى جزيرة العرب . ففى سنة ١٩٣٨ كان بالعربية السعودية ٢٧٣ من المواطنين الأمريكيين المقيمين وهم يمثلون ٦٠٪ من كل الأمريكيين الموجودين فى شبه الجزيرة . وفى البحرين حوالى ١٦٥ مواطناً أمريكيا أى حوالى ٣٦٪ ، وكلهم يعملون فى مجال البترول . بينما كان بالكويت ٧ مواطنين أمريكيين مقيمين . وبصة عامة أبقت الولايات المتحدة قيادة المسائل السياسية فى أيدى البريطانيين(١٠٨) .

ومع بداية عام ١٩٣٩ بدأ المسؤولون فى واشنطن يدركون بوضوح أن الأعمال الأمريكية فى منطقة الخليج العربى تعنى تدخلهم الضرورى فى الشئون العالمية المتصلة بالعالم العربى(١٠٩) .

وعلى الرغم من أن دخول الأمريكيين إلى المنطقة كان فى المجالين الثقافى والاقتصادى ، إلا أن ذلك أحدث استياء بالغاً لدى البريطانيين ، وقلقاً على الموقف الذى يمكن ان تتعرض له بريطانيا من جراء ذلك . ففى ٢٦ فبراير ١٩٣٥ أدلى اللورد لويد **Lord Loyd** فى مجلس الشيوخ بتصريح انتقد فيه شركة البترول الانجليزية الايرانية لعدم إحكام سيطرتها على بترول الخليج العربى ، هاجم الحكومة البريطانية لعدم مساندتها لها فى ذلك . ودعا لويد إلى غلق الباب المفتوح أمام الولايات المتحدة والعودة إلى سياسة كيرزون ولانسدون فى الخليج(١١٠) .

ولكن وزارة الهند التى كانت مسؤولة عن الخليج ــ وقتئذ ــ رأت التسليم بالأمر الواقع للمصالح الأمريكية الناشئة وإتاحة المنافسة الحرة لكل الدول فى المجال التجارى ، بينما أكدت على ضرورة وضع الاحتياطات اللازمة التى من شأنها المحافظة على استمرار المصالح البريطانية فى استغلال بترول المنطقة(١١١) .



حواشي الفصل الرابع

(1) Royal Inistitute of International Affairs, **The Middle East**, p. 13.

(٢) جميل عبد الوهاب، على طريق الهند، ص١٩.

(٣) عبد العزيز سليمان نوار، المصالح البريطانية فى أنهار العراق، ص٢٥.

(٤) التحكيم لتسوية النزاع .. ، عرض الحكومة السعودية، المجلد الأول، ص٤٩٣.

(٥) جميل عبد الوهاب، المرجع السابق، ص٢٩ — ٣٣.

(٦) انظر: Hoskins, H.G., **British Routes to India**, 1928

(٧) التحكيم لتسوية النزاع، عرض الحكومة السعودية، المجلد الأول، ص٤٩٣ — ٤٩٤.

(٨) عبد العزيز سليمان نوار، المرجع السابق، ص٤٩.

(٩) التحكيم لتسوية النزاع، المجلد الأول، ص ٤٩٤.

R.I.I.A, **Britain and the United States**, p. 162.

(١٠) جمال زكريا قاسم، الخليج العربى، ١٩١٤ — ١٩٤٥، ص١، ٢.

(١١) عبد الرحمن البزاز، العراق من الاحتلال حتى الاستقلال، ص٨٠.

(١٢) ارنولد ويلسون، الخليج العربى، ص٢٦.

(١٣) انظر: جمال زكريا قاسم، الخليج العربى، ١٨٤٠ — ١٩١٤ ص٣٩١ — ٤١٣، ومحمود على الداؤوده الخليج العربى والعلاقات الدولية، جـ١، ص١٧٥ — ١٨٧.

(١٤) عن مشروع سكة حديد بغداد والتنافس الانجليزى الألمانى، انظر:
— جمال عبد الوهاب، على طريق الهند، بغداد ١٩٣٢، ص٦٣ — ١٠٠.
— جمال زكريا قاسم، الخليج العربى، القاهرة ١٩٦٤، صـ٤١٤ — ٤٣٨.
— عبد العزيز نوار، مصر والعراق، القاهرة ١٩٦٧، ص١٨٥ — ٢٤٨.
— صلاح العقاد، التيارات السياسية فى الخليج العربى، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٢٧ ومابعدها.
— زكى صالح، بريطانيا والعراق حتى سنة ١٩١٤، بغداد ١٩٦٨، ص٢٤٢ — ٢٥٣.
— لؤى بحرى، سكة حديد بغداد، بغداد ١٩٦٧.

Earle, M., Turkey, **The Great Powers and the Baghdad Railway**, New York, 1935.

(١٥) عن الكويت كنهاية لخط سكة حديد بغداد، انظر: بدر الدين عباس الخصوصي، «كاظمة الكويت، دراسة وثائقية»، فى مجلة كلية الآداب والتربية جامعة الكويت العدد الثانى.

(١٦) زكى صالح، **مجمل تاريخ العراق الدولى فى العهد العثمانى**، ص٧٦ — ٧٧.

(١٧) زكى صالح، **بريطانيا والعراق حتى سنة ١٩١٤**، ص٢٤٢، ٢٥٣.

(١٨) حكمت سامى سليمان، **نفط العراق**، ص٢٥.

(١٩) جان جاك بيربى، **الخليج العربى**، ص٣٢، ٣٣.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٠٤.

(٢١) المرجع السابق، ص ٣٤.

(22) Osborne, Sidney, **The Saar Question, a disease spot in Europe, pp. 106-110;** Veatch, oil, Great Britain and U.S., see: **Foreign Affairs,** vol. 9, July, 1931;

وانظر: محمود أمين «البترول والطاقة». مجلة عالم الفكر، المجلد الخامس، العدد الثانى، الكويت (١٩٧٤).

(٢٣) سيف بن على، البترول واتجاهات الاستراتيجية الامبريالية فى الخليج العربى، **مجلة الطليعة**، (يونية ١٩٧١).

(٢٤) المرجع السابق.

(25) Marlowe, The Persian Gulf, p. 76; Harry Ellis, Heritage of the Desert, p. 14.

(٢٦) جورج فرح، **أسرار السياسة الدولية فى الشرق الأوسط**، ص٩.

(٢٧) عبد السميع مصطفى «الطاقة فى الحاضر والمستقبل»، **عالم الفكر**، المجلد الخامس، العدد الثانى (١٩٧٤).

(28) Veatch, oil , Great Britain and the U.S., see: Foreign Affairs, vol. 9, July, 1931.

(٢٩) عن الحرب بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا، انظر: نجم الدين غالب الكيب، **الحرب البحرية بين نيابة طرابلس الغرب وأمريكا ١٨٠١ — ١٨٠٥، (طرابلس ١٩٧١).**

(٣٠) **محمد محمود السروجى**، **سياسة الولايات المتحدة الخارجية**، ص٢٨٨ — ٢٨٩.

(٣١) محمد محمود السروجى، **المرجع السابق، ص ٢.**

(32) R.L.L.A., Britain and the United States, p. 163.

(٣٣) **محمد محمود السروجى**، المرجع السابق، ص٢٨٩ — ٢٩٠.

(٣٤) الن نفنز، هنرى ستيل، **تاريخ الولايات المتحدة**، ص٤٨٧ — ٤٩٠.

(٣٥) الن نفنز، هنرى ستيل، **المرجع السابق**، ص ٤٩٠؛ أحمد سويلم العمرى، **النظم السياسية الحديثة للدول العربية**، ص٣٤٣ — ٣٤٥.

(٣٦) محمد محمود السروجى، **المرجع السابق**، ص٢٨٧؛ هرويتز، **الصراع السوفياتى الأمريكى فى الشرق الأوسط**، ص٨ — ٩.

(٣٧) جورج لنزوسكى، **الشرق الأوسط فى الشئون العالمية**، الجزء الثانى، ص٣٥٢.

(38) R.L.L.A., Britain and the United states, p. 163; Earle E.M., American Missions in the Near East, see: Foreign Affairs, vol. 7, April, 1929, p. 338.

(٣٩) صلاح العقاد ، التيارات السياسية فى الخليج العربى ، ص٣٢٧ .

(٤٠) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، ص ٤٨٨ .

(٤١) مصطفى خالدى وعمر فروخ ، التبشير والاستعمار فى العالم العربى ، ص٣ .

(42) Earle , op. cit., p. 338.

(٤٣) مصطفى خالدى وعمر فروخ ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ـ ٥٥ .

(٤٤) المرجع السابق ، ص ١١٦ ـ ١١٧ .

(45) Earle , op. cit., pp. 399 - 406.
(46) Ibid, p. 406.
(47) Ibid, p. 406.
(48) R.L.L.A., The Middle East, p. 35.
(49) Earle, op. cit., p. 407.

(٥٠) مصطفى خالدى وعمر فروخ ، المرجع السابق ، ص ٥٦ ـ ٥٧ .

(٥١) المرجع السابق ، ص ٦٠ .

(52) R.L.L.A., The Middle East, p. 15.

(٥٣) أحمد بهاء الدين ، « حقيقة المصالح الأمريكية فى العالم العربى » . مجلة البترول ، المجلد الثامن ، العدد الثانى ، ديسمبر ١٩٧٠ .

(54) De Novo, American Intersts and Policies in the Middle East, p. 350.
(55) Ibid ., p. 351.
(56) Ibid ., pp. 351- 352.
(57) Ibid ., p. 352.
(58) Ibid ., p. 352.
(59) Ibid ., p. 353.

(٦٠) انظر: League of Nations - Treaty Series, No. 3942, vol. CLXX, p. 267.

(61) Idid ., p. 350.
(62) Ibid ., p. 354.

(٦٣) انظر: Hurewitz , Diplomacy in the Near and Middle East, vol. I. pp. 108-109.

(64) De Novo, op. cit., p. 355.

(٦٥) أمين الريحانى ، ملوك العرب ، جـ ٢ ، ص ١٨١ .

(٦٦) جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ١٩١٤ ـ ١٩٤٥ ، ص٢٣٨ .

(67) L O.L/ 173/ 3446R.
(68) De Novo, op. cit., p 356.

(٧٠) المرجع السابق ، نفس الصفحة .

(71) Political Agent in Bahrain to the political Resident in the persian Gulf, 21 Feb., 1935, No., 293/2/10, 1.o., LoL/ 173/ 3446R.
(72) Political Resident in the Pesident in the Persian Gult to India Government, 8 May, 1935, No. 887/ 14/ 226, 1.0., 10L/ 173/ 3446R.

(٧٣) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص٢٣٨ ــ ٢٣٩ .

(74) Faroughy, Abbas, The Bahrain Islands 750- 1951, New York, 1951, p. 41.

(٧٥) اليانور كالفرلى ــ المرجع السابق ، ص ٥ ؛ حافظ وهبه ــ جزيرة العرب ، ص٩٤ .

(76) Hamilton, Americans and Oil, p. 181.

(78) Hamiluon, loc. cit.
De Movo, op. cit., p. 365;
Pelt, The Sheikhdom of Kuwait, M. E. Journal, January 1950.

(٧٩) اليانور كالفرلى ، المرجع السابق ، ص ٦ .

(80) De Novo, op. cit., p. 365.
(81) Pelt, loc. cit.
(82) De Novo, loc, cit.
(83) Pelt, loc. cit.
(84) Pelt, loc. cit.
(85) Pelt, op.cit., Note., p. 12.

(٨٦) حركة الاخوان حركة دينية اجتاحت الجزيرة العربية بين عامى ١٩١٤ ، ١٩٣١ و يعتبرها الكثيرون بمثابة انتفاضة وهابية جديدة وقد ظهرت بعد استيلاء عبدالعزيزبن سعود على الاحساء ، وقد استفاد منها ابن سعود بادىء الأمر، ولكنهم مالبثوا منذ عام ١٩٢٦ ان تمردوا عليه . بالإضافة إلى أنهم سببوا متاعب كثيرة للكويت . وكانت بريطانيا تخشى على مركزها فى العراق ، ولذا جعلت من الكويت مركزا للاستطلاع الجوى عليهم . انظر فى ذلك . جمال زكريا قاسم ، الخليج العربى ١٩١٤ ــ ١٩٤٥ ، ص ٨٩ ــ ١٠٥ .

(٨٧) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٧٩ ؛ وانظر: اليانور كالفرلى ، كنت أول طبيبة بالكويت ص١٧٨ ــ ١٧٩ .

(٨٨) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٥٠ ، انظر: عبد العزيز الرشيد ، تاريخ الكويت ، ص٢٠٨ ــ ٢٠٩ .

(٨٩) افظ وهبه ، جزيرة العرب ، ص ٩٤ .

(90) De Novo, op. cit, pp. 356- 357.
(91) Ibid., pp. 360- 361.
(92) Ibid ., pp. 361 - 362.
(93) Ibid., p. 362.

(٩٤) انظر المادة الأولى من الاتفاقية ، فى جريدة « أم القرى » السعودية العدد ٤٦٨ فى أول ديسمبر ١٩٣٣ . أو راجع مضمونها فى : خير الدين الزركلى ، شبه الجزيرة فى عهد الملك عبدالعزيز ، جـ٢ ، ص ٦٨٥ — ٦٨٦ .

(٩٥) المادة الثانية .

(٩٦) المادة الثالثة .

(٩٧) المادة الخامسة .

(97) Miksll, Montary Problms of Saudi Arabia,see: Middle East Journal, vol I, No I, January 1947.

Stocking, Middle Easte, oil, p. 89.

(100) De Novo, op. cit,. p. 362.

(١٠١) خير الدين الزركلى ، شبه الجزيرة فى عهد الملك عبدالعزيز ، ص ٦٨٣ .

(102) De Novo, op. cit., p. 362.
(103) Ibid., p. 363.
(104) De Novo, op. cit., pp. 363- 364.
(105) Ibid.,p. 364.

(١٠٦) خير الدين الزركلى ، المرجع السابق ، ص ٦٨٤ . Ibid., p. 365.
وجدير بالذكر أن المفوضية درجة أقل من السفارة فى التمثيل الدبلوماسى .

(١٠٧) خير الدين الزركلى ، المرجع السابق ، ص ٦٨٤ .

(108)De Novo, op. cit., p. 365.
(109) Ibid.

(١١٠) جمال زكريا قاسم ، المرجع السابق ، ص ٤٨٨ ، ٤٨٩ .

(١١١) المرجع السابق ، ص ٤٨٩ .

مشروع جور لإعادة تنظيم الادارة البريطانية في الشرق الأوسط عام ١٩٢٠ (*)

أ ـ مقدمة
ب ـ المشروع وأسباب طرحه
جـ ـ معوقات تنفيذ المشروع
د ـ صدى المشروع

(*) مقال للمؤلف مقبول للنشر فى الكتاب التذكارى الذى تعتزم كلية الآداب جامعة القاهرة إصداره تكريماً لذكرى الأستاذ الدكتور محمد أحمد أنيس .

قال أورمسبى جور Ormsby Gore فى محاضرة ألقاها فى أعضاء «جمعية آسيا الوسطى» فى ١٨ فبراير سنة ١٩٢٠ ، فى لندن ، موضوعها «تنظيم مسئوليات بريطانيا فى الشرق الأوسط» (١) :

إن مالدينا (بريطانيا) الآن هو بالفعل امبراطورية عربية جديدة .. وأن أول ما نحتاجه فيها هو إدارة بريطانية مدنية كاملة وجديدة» (ص ٩٣) .

«إن رغبة العرب هى أن يُتركوا وشأنهم يعيشون على طريقتهم ...» (ص ٩٠) .

«لقد حاولت أن أصوغ الأفكار التى تشكلت فى رأسى نتيجة خبرتى بالعمل فى الشرق الأوسط» (ص ٩٧) .

أ ــ مقدمة :

ندم العرب كثيراً على تعاونهم مع الحلفاء ضد الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى ، فقد خرجوا من فلك الدولة العثمانية بإرادتهم ليجدوا أنفسهم فى مدار حول الحلفاء على غير رغبتهم . وليس للندم ما يبرره ، فالنتيجة واحدة ، وقد كان من المحتمل أن تصير أسوأ إذا بقى الحرب على ولائهم لدولة الخلافة فى الحرب العالمية الأولى . ومع أن العرب قد تحدثوا كثيراً حول «الخديعة» و«الخيانة» و«الاستعمار» و«الصهيونية» وتباكوا كثيراً على ما حل بهم ، وأدانوا زعاماتهم التى قادتهم إلى تلك الحرب ، وراحوا يكيلون التهم لهذا وذاك ، إلا أن أولئك الذين راحوا منهم يفتشون عما كان يدور برأس الطرف الآخر (الحلفاء) قليل .

وهذه الدراسة ليست محاولة جديدة لتوكيد إدانة بريطانيا لعدم وفائها بعهودها للعرب فى الحرب العالمية الأولى ، ولكنها أبعد ما تكون عن ذلك الإتجاه

التقليدى ، وإنما هى محاولة متواضعة لاقتحام مجال غير مطروق بشدة من الباحثين العرب . فهى تسعى صراحة إلى قراءة فكر الطرف الآخر وقت صنع الأحداث . وقد كان بالضرورة فكراً غير معلن . وبالطبع لم تقف الزعامات العربية عليه فى حينه ، حتى وإن وقفت عليه فلم يكن ذلك ليغير من الأمر شيئاً . ولكن المسئولية التاريخية تحتم على الباحثين العرب أن يفتشوا بجيدة كاملة ـــ تفرضها أصول البحث العلمى ـــ عن ما كان يجرى فى الماضى فى رأس الطرف الآخر على ضوء وثائق العصر .

والدراسة التى بين أيدينا هى محاولة فى هذا الإتجاه ، فهى تخضع رؤية أورمسبى جور حول الإدارة البريطانية فى الشرق الأوسط للتحليل التاريخى فى ضوء الوثائق غير المنشورة لهذه الفترة ، وفى ضوء بعض الدراسات الجيدة حولها . ومن هنا فلن تكون الدراسة مقتصرة على فكره المعلن فى محاضرته التى أشرنا إليها بادىء ذى بدء ، وإنما ستتخطاها إلى جوانب أخرى ذات صلة بموضوع المحاضرة ، مكملة لها ، أو مصححة لبعض ما ورد فيها .

والمحاضر هو الكابتن أورمسبى جور ، الذى عمل ضابطاً سياسياً Political Officer فى « المكتب العربى » Arab Bureau فى القاهرة ، إبان الثورة العربية من منتصف عام ١٩١٦ إلى منتصف عام ١٩١٧ . انتقل بعدها إلى لندن ، للعمل فى القسم الشرقى فى مجلس الوزراء War Cabinet . وكان جور سكرتيراً مساعداً Assistant Secretary للجنة الشرق الأوسط Middle Eastern Committee وهى إحدى اللجان المنبثقة عن وزارات الحرب .W.O والخارجية .F.O والهند .I.O والأدميرالية Admiralty تحت إشراف لورد كيرزون Curzon ، بهدف التوفيق بين نشاطات الوزارات المعنية بشئون الشرق الأوسط . وفى ربيع عام ١٩١٨ عاد جور إلى فلسطين ، حيث شغل وظيفة ضابط سياسى(٢) وبعد توقيع الهدنة إنتقل إلى باريس عضواً فى الوفد البريطانى لعقد معاهدة السلام مع تركيا .

كان جور أحد مؤسسى « المكتب العربى » التابع لوزارة الخارجية البريطانية فى القاهرة(٣) ، الذى يعد المركز الرئيسى لشبكة التجسس البريطانى فى الشرق الأوسط ، وله فروع فى زنجبار والبصرة والمغرب وغيرها ، وتصب فيه جميع المعلومات الواردة من هذه المكاتب الفرعية (ص ٨٤) . وبهذا الأسلوب توافرت

لدى المكتب معلومات شاملة وكافية لرسم صورة واضحة لاحتمالات ما بعد الحرب العالمية الأولى فى منطقة أدخلت فى إطار مسئوليات بريطانيا السياسية . ومن هنا توافرت لدى جور فرصة لم تتهيأ إلا لمثله ممن شاركوا فى صنع الأحداث بشكل مباشر، ومكنته من سبر غور مشاكل الادارة البريطانية فى الشرق الأوسط ، وبالتالى فقد تهيأ جور لتقديم مشروع متكامل للإدارة بهدف دعم مركز بريطانيا فى « هذه الامبراطورية العربية الجديدة » . و يوضح المشروع أن رؤية جور هى فى حقيقة الأمر رؤية خبير، وتكاد تكون رؤية الحكومة البريطانية فيما بعد .

ومن اللافت للنظر أن جور كان المسئول الوحيد الذى جعل صوته مسموعاً خارج المكاتب الرسمية للحكومة البريطانية . ولذا تكتسب محاضرته أهمية خاصة ، لأنه فكر بصوت عال فى موضوع كان الحديث حوله مقتصراً على المكاتبات والاجتماعات الرسمية ، ولا شك فى أن حبه لبلاده ، وحرصه على تأمين مصالحها ، كان وراء عرضه لأفكار كان متحمساً لها ، حريصاً على وضعها موضع التنفيذ . وهذا بالطبع لا يقلل من أنه — فى نظرنا — داعية إستعمارى ، سعى لدق أوتاد الاستعمار البريطانى فى المنطقة العربية .

كان جور موفقاً تماماً فى طرح أفكاره أمام أعضاء جمعية آسيا الوسطى Central Asian Society وهى من الجمعيات البريطانية التى فتحت أبواب قاعاتها أمام العارفين والخبراء فى شئون العالم الإسلامى فى آسيا والشرق الأوسط ، وهى مناطق كان النفوذ البريطانى يسعى حثيثاً للتفرد بها ، مما أدخله فى تنافس مع كل من فرنسا وروسيا فى القرن التاسع عشر، وفرنسا وألمانيا وإيطاليا والاتحاد السوفيتى بعد ذلك . ولذلك فإن جمعية آسيا الوسطى قد أسدت خدمات جلية لصناع السياسة البريطانية ، حين أفادت الحكومة البريطانية — بطريقة غير رسمية — من المحاضرات التى قدمها خبراء بريطانيون أو غير بريطانيون فى قاعاتها ، أو من الدراسات الجيدة التى نشرت فى مجلتها المنتظمة الإصدار(٤) .

و يزيد من قيمة محاضرة جور أنها ألقيت فى جمهور خبير، واع بشئون المنطقة ، ومعظمه كانت له خبرة سابقة فى العمل بالشرق الأوسط أو بآسيا . وجمهور الحضور

الواعى يثرى المحاضرة ، و يلقى الضوء على كثير من الجوانب التى قد يغفلها المحاضر، أو يعبر فوقها ، أو يلمسها من بعيد . وهذا ما حدث بالفعل فى محاضرة جور.

وخلاصة القول أن محاضرة جور حول مستقبل الإدارة السياسية البر يطانية فى الشرق الأوسط ، قد قُدمت من خبير فى شئون المنطقة ، إلى مجموعة من المهتمين بها ، فى مكان تهيأ أصلاً لمثل هذه المحاضرة ، وفى وقت كانت المنطقة فر يسة لعمليات التقسيم ، والتجزئة ، وإقامة الدول المصطنعة . ولكل هذا فإن المحاضرة تكتسب أهمية خاصة ، فهى على كل حال تفكير بصوت عال لمسئول وخبير بر يطانى ، فوجىء مع نهاية الحرب العالمية الأولى بإمبراطور ية عر بية تمسك بر يطانيا بزمامها ، بعد أن أبعدت فرنسا شمالاً إلى سور يا ، وأنذرت إيطاليا بالابتعاد عن البحر الأحمر، وأرغمت تركيا على إخلاء الجيوب المتبقية لها فى اليمن وفى المدينة ، وهو واقع تفوّق بنتائجه على كل تصورات صناع السياسة البر يطانية فى القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشر ين .

ب ــ المشروع وأسباب طرحه :

تناول جور الإدارة البر يطانية فى الشرق الأوسط ، قبيل الحرب العالمية الأولى وأثناءها و بعدها ، واهتم بإبراز السلبيات ، واقترح أساليب العلاج ، ووصف الواقع السياسى والاقتصادى والاجتماعى ، وعرض للموقف العسكرى فى بلدان الشرق الأوسط ، وأعطى شيئاً من الإهتمام للعراق وفلسطين وشبه الجز يرة العر بية ، ولكنه أهمل الحديث عن مصر وفارس ، وهو قصور غطاه جمهور الحضور بالتعقيب والمناقشة(٥) .

كان جور واضحاً وصريحاً حين قال : « إن ما لدينا الآن هو بالفعل امبراطور ية عر بية جديدة »(ص٩٣) . وقد أعطت هذه العبارة الحدود المكانية للمنطقة موضوع الدراسة ، وهى البلدان العربية التى نجحت بر يطانيا بالتعاون مع بعض العرب فى إزاحة الحكم العثمانى عنها ، وتشمل شبه الجز يرة العر بية والعراق وفلسطين وسور يا الكبرى . وأضاف جور: « إن أول ما نحتاجه فيها هو إدارة بر يطانية مدنية British Civil Service كاملة وجديدة »

(ص ٩٣) . أما هذه العبارة فقد وضعت الحدود الموضوعية لمشروع جور ، فالمنطقة كانت قد خرجت من الحرب لتوها ، وطابع الإدارة العسكرية البريطانية يمسك بها بقوة ، وقد تسبب هذا فى خلق حالة من التوتر وعدم الإستقرار ، فى وقت كانت فيه بريطانيا حريصة على استكتشاف سكان هذه « الامبراطورية » والتهيوء للتعاون معهم ، لا تلبية لمطالبهم ، ولا وفاء لوعود أعطيت لهم ، ولكن للتخفف من أعباء الإدارة العسكرية .

و يعتقد جور أن البداية تكمن فى إعفاء وزارة الهند (I.O.) وحكومة الهند (G.I.) من كل مسئولياتها فى المنطقة المذكورة ، وأن يُسند الأمر بكامله إلى وزارة خاصة لها وزيرها . لكنه يعود فيدرك أن المشروع كان طموحاً ، وأنه سيضيف عبئاً جديداً على نفقات الإدارة فى الامبراطورية البريطانية ، لذلك يتخفف مرحلياً ، و ينصح بأن تبدأ حكومته فى تنفيذ المشروع على مراحل . وتتمثل المرحلة الأولى فى تكوين قسم اداری Administrative Department يتبع لوزارة الخارجية مباشرة ، و يسمى « قسم الشرق الأوسط » . وفى المرحلة التالية تنشأ وزارة جديدة تدعى « وزارة الشرق الأوسط » ، وتنقل إليها مسئوليات « قسم الشرق الأوسط » و يقترح جور ترشيح شخصية مثل لورد هاردنج Lord Hardinge. لرئاسة قسم الشرق الأوسط ، لأن رئيس هذا القسم فى نظره لا يجب أن يكون فى درجة أقل من درجة وكيل وزارة دائم Permanent Under-Secretary (ص ٩٤) .

و يرى جور أن القسم الجديد والوزارة الجديدة من بعده لن يستطيعا إنجاز تقدم حقيقى فى إدارة هذه « الامبراطورية العربية » بغير توظيف رجال أكفاء فى مجال المدنية ، يصفهم فى مواضع متفرقة من المحاضرة بأنهم رجال « لديهم رؤية وتعاطف وحماسة نحو العمل الذى يقومون به » (ص ٩٧) « و يتكلمون العربية .. و بعضهم لابد وأن يتعلم العبرية والفارسية إلى جانب العربية » (ص ٩٣) . ولا يجب أن يكونوا دبلوماسيين ، لأن الدبلوماسيين لا يجيدون فن الإدارة (ص ٩٤) وإنما رجال « ذوو شخصية إدارية متميزة ومعرفة كافية بشئون المنطقة » ، ولديهم شخصية وخبرة فى التعامل معها مثل سير برسى كوكس Sir. P. Cox

وخليفته أرنولد و يلسون A. Wilson (ص٩٣) . فهذان الرجلان « وضعا تقاليد جديدة ، صار من الأهمية أن تبقى كما هى ، لأنها تشبه ما يجرى فى الهند ونعجب به » . و يؤكد جور على « كفاءة الرجال » وليس على عددهم ، و ينصح بأن تكون الوظائف الممنوحة للانجليز « محصورة فى أضيق نطاق » . و يوجه الاهتمام عند الاختيار إلى « مراعاة الظروف الخاصة » لكل بلد من بلدان الشرق الأوسط . ولا ينسى جور أن يوصى بمنح هذه العناصر الادار ية المختارة « أجازات طو يلة وأجوراً كبيرة (حتى يتمكنوا من مواصلة العطاء) ، لأن من يفقد الحماسة لوظيفته سوف يكون مصدر خطر إذا بقى فيها » (ص ٩٥) .

والشروط التى وضعها جور لاختيار رجال الإدارة لا يجب أن تؤخذ على أنها شروط عامة لترشيح من يعملون فى مثل هذه الوظائف الإدار ية ذات الطابع السياسى ، ولكنها كانت فى الواقع شروطاً وضعت خصيصاً للتلاءم مع الأوضاع القائمة فى الشرق الأوسط ، وتكشف عن وعى حقيقى بطبيعة الشخصية العربية ، فهو يخاطب مستمعيه : « إنكم تتعاملون مع العرب واليهود مع أناس لن يعتبروا أنفسهم رعايا تحت أى ظرف ... » . وحين تملكون أمورهم ، فإنكم تكونون « فى حصن الإسلام ، و بين أولئك الناس الذين أعطوا العالم فكرة الإسلام ... ولا يجب أن نخطىء فى ذلك ... فالعربى المسلم عضو فى جنس عظيم حر فاتح ... ولهذا فلا يجب أن يعاملوا كرعايا ... هذا الاحساس قوى لدى العرب ... وهو كامن فى أعماقهم ... إنهم يرغبون فى التعاون مع الانجليز... ولكن على أساس من المساواة المطلقة ، أو الندية . وفى فلسطين على وجه الخصوص « علينا أن ندرك أن رجال الدين من اليهود والمسيحيين لا يجب أن يعاملوا بكل إحترام وحسب ، ولكن يجب أن يعاملوا بطر يقة خاصة » (ص٩٦) .

و يبقى أن نتساءل لماذا قدم جور مشروعه هذا ، ولماذا اقترح توحيد الإدارة البر يطانية فى نفس الوقت الذى عارض فيه فكرة توحيد العرب فى كيان سياسى واحد ؟ لقد كان جور يرى ــ كما رأى معظم أساطين صناعة السياسة البر يطانية ــ أن قيام دولة عر بية موحدة فى هذه المنطقة أمر لا يجب أن يتم ، لقد كانت فلسفة جور الإدار ية ، التى رغب فى توصيلها للحكومة البر يطانية ، مبنية على مبدأ « وحد تسد » أما الفلسفة السياسية فى عدم إجازة قيام دولة عر بية

موحدة فى نفس الوقت ، فقد كانت مبنية على مبدأ « فرق تسد » ، وليس هناك تعارض بين المبدئين كما قد يبدو ، ذلك لأن الأول معنى بالإدارة البر يطانية ، أما الثانى فمعنى بالأرض العربية وأهلها ، وقد تبنى جور وغيره من الساسة البر يطانيين المبدأين فى وقت واحد .

أما أسباب إقتراح جور لمشروعه فيمكن أن تُرد إلى وعى بالماضى ، وإدراك للحاضر ، وتطلع إلى المستقبل . وهذا ما سنحاول تفصيله على الصفحات التالية ، ولكننا نذكر هنا أن وعى جور بالماضى ، كان واضحاً فى إلمامه بالتار يخ العربى والإسلامى و بأثرهما فى تكو ين الشخصية العربية . أما إدراكه للحاضر فملموس فى توصيفه لواقع البلاد العربية ، وما يحيطها من أخطار خارجية متمثلة فى الصراعات الدولية . وأما تطلعه للمستقبل فيُرى من خلال حرصه على توطيد أركان الوجود البر يطانى فى منطقة الشرق الأوسط سياسياً واقتصادياً وعسكر ياً . وهكذا يمكن القول أن جور كان يتمتع بالرؤ ية الشاملة .

لم تكن الدوافع والأسباب التى حدت بجور أن يقدم مشروعه هذا غائبة بأى حال عن أقرانه أو رؤسائه . فالواقع السياسى الجديد بالمنطقة ، ومشاكلها الإدار ية القديمة والبالية ، والصراعات المحلية التى تغذيها الطبيعة القبلية ، وتبعثر الإشراف البر يطانى عليها بين إدارات متعددة ، افتقرت إلى الخبرة الكافية فى التعامل مع أهل هذه البلاد ، أو افتقدتها ، والتسابق بين هذه الإدارات حول الهيمنة على أكبر مساحة ممكنة من المنطقة ، والطموح المتزايد لاستثمار مواردها الطبيعية لتغطية نفقات الإدارة والأمن بها ، والخوف من مزاحمة القوى الكبرى الأخرى ، كل هذا وغيره دفع البر يطانيين فى الميدان ، وفى لندن ، وفى الهند ، إلى التفكير فى أسلوب موحد للتعامل والتفاعل مع كل القضايا السابقة ، وإنهاء روح التمزق والشتات والتنافس والصراع ، وتجميع خيوط الإشراف على منطقة الشرق الأوسط كلها فى قبضة يد واحدة .

ولكى لا ننساق وراء تشابك الأحداث الدرامية فى منطقة الشرق الأوسط وتشعبها ، فقد يكون من المفيد هنا ألا نترك هذا المسمى لمفهومه العام الدائم التغير(٦) . ولهذا فإننا سنقصر مفهوم مسمى الشرق الأوسط فى هذه الدراسة على شبه الجز يرة العربية والعراق وفلسطين إلى شمالها ، ومصر إلى غربها وفارس إلى

شرقها ، ذلك أن هذا التحديد يضم المناطق التى حرصت بريطانيا على توحيد الإشراف الإدارى عليها ، لأنه يحقق لها الإشراف الكامل على الملاحة فى الممرين البحريين الحيويين الموصلين بين الشرق والغرب كان مطلباً بريطانياً استراتيجياً لم تهمله لندن فى أى وقت ، لعلمنا السبب وراء حرص بريطانيا على إبعاد نفوذ جميع القوى الكبرى عن المناطق التى حددناها ، لتبقى هى القوة الكبرى الوحيدة الممسكة بجميع الخيوط السياسية والاقتصادية والعسكرية فيها .

واستكمالاً لموضوع تأمين الاتصال بين الشرق والغرب ، ومما له علاقة بتحديد مفهوم الشرق الأوسط هنا ، نذكر ذلك المشروع الذى طالما تاقت حكومة الهند إلى تحقيقه ، وهو إنشاء خط سكة حديدية يربط بين رأس الخليج العربى ورأس البحر الأحمر وصولاً إلى الساحل الشرقى للبحر المتوسط (٧) . ومما له مغزى فى هذا المقام أن فكرة هذا المشروع كانت من بين الأسباب التى جعلت بريطانيا حريصة — طوال فترة الحرب العالمية الأولى وبعدها — على أن تخطط لأن يكون لها ذلك الممر البرى ، الذى يضم العراق وفلسطين وما عرف فيما بعد باسم شرق الأردن (٨) . ويدخل فى إطار هذا الموضوع أيضاً الاهتمام البريطانى المتزايد بالطريق الجوى بين شرقى البحر المتوسط والهند ، عبوراً فوق الممر البرى المذكور شمالى الجزيرة العربية ، إلى الساحل الشرقى للخليج فى مرحلة ، ثم الساحل الغربى له فى مرحلة أخرى (٩) .

وبهذا التصور الذى يعتمد أساساً على ضمان سلامة المصالح البريطانية وتأمينها ، فإن شبه الجزيرة العربية تقع فى قلب الشرق الأوسط بمفهوم الربع الأول من القرن العشرين ، فهى تشرف على الذراعين البحريين على جانبيها من جهة ، وفى شمالها يقع الممر البرى ، وفى سمائها تعتزم بريطانيا إنشاء خطوطها الجوية . من هنا فإن سواحل شبه الجزيرة العربية — وليس قلبها — كانت مطلباً استراتيجياً ، اقتضى تأمينه والمحافظة عليه أن يدخل فى إطار ذات الإدارة البريطانية التى تشرف على فارس من جهة الشرق ومصر من جهة الغرب . وهذا ما تفتق عنه الفكر السياسى والاستراتيجى البريطانى فى أعقاب الحرب العالمية الأولى ، حين رأت جميع الأقسام المعنية بالشرق الأوسط ضرورة توحيد الإشراف

الاداری على هذه المنطقة . ولكن لماذا عِلت صيحة التوحيد ، توحيد الإدارة ، فى ذلك الوقت ؟

يقول جور أن حكومة الهند كانت مسئولة عن منطقة الخليج العربى ، و بلاد ما بين النهرين ، والمناطق المطلقة على البحر الأحمر من شبه الجزيرة العربية . ومع بداية الحرب العالمية الأولى ، كان التوجيه السياسى لقيادة البحرية البريطانية فى البحر الأحمر يتم تحت إشراف حكومة الهند البريطانية ، ولكن بعد ذلك تم وضع حدود واضحة للفصل بين المناطق الواقعة تحت إشراف حكومة الهند والمناطق الأخرى التى دخلت فى إطار مسئوليات وزارة الخارجية البريطانية (ص ٨٤) . أما وزارة المستعمرات فلم تكن معنية بأى من المناطق التى حددناها فى إطار الشرق الأوسط ، حتى إتمام تسويات ما بعد الحرب . وإن كانت معنية بشكل مباشر ببعض المناطق المجاورة مثل قبرص والصومال وزنجبار .

وهكذا اقتسمت حكومة الهند ووزارة الخارجية إدارة مناطق النفوذ البريطانى فى الشرق الأوسط ، أثناء الحرب ، ولكن المشاركة لم تجعل الأمر هيناً على أى من الطرفين . ذلك أن نفوذ حكومة الهند فى المنطقة أخذ يتضاءل نتيجة لعجزها المالى والادارى والعسكرى . وكان الحل الوحيد الممكن أمام حكومة الهند هو الانحسار عن أراض كانت تقع فى إطار مسئولياتها ، لتدخل فى إطار مسئوليات وزارة الخارجية من خلال القاهرة . وقد ولَّد مثل هذا الوضع غيرة وحقداً شديدين فى نفوس ضباط حكومة الهند ، الذين تقلص نفوذهم لحساب ضباط المكتب العربى فى القاهرة . وبدأ بين الطرفين صراع خفى أحياناً ، وظاهر أحياناً أخرى ، لكن الهدف الاستراتيجى لهما كان واحداً فى كل الأحوال .

و يتضح الإنقسام بين حكومة الهند والمكتب العربى فى موقفيهما من قطبى شبه الجزيرة العربية (عبدالعزيز آل سعود فى شرقيها والشريف حسين فى غربيها) خلال الحرب العالمية الأولى . فبينما رشحت الهند عبدالعزيز آل سعود لزعامة الثورة العربية (١٠) راح المكتب العربى يبحث عن زعيم آخر (الشريف حسين) للثورة ذاتها (١١) . ومع أن ذلك لا يعنى بأى حال أن هناك تناقضاً فى الاستراتيجية البريطانية العامة تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامى ، إلا أنه قد أظهر حكومة الهند بمظهر المتبنى للإتجاه الإسلامى Pan-Islamism بينما

أظهر المكتب بمظهر المتبنى للاتجاه العربى Pan-Arabism ، والاتجاهين كانا فى الواقع متناقضين تماماً . وقد انساق كثير من الباحثين وراء هذا التناقض ، للتأكيد على أن السياسة البريطانية فى الشرق الأوسط كانت تفتقر إلى نوتة موسيقية واحدة ملزمة لجميع العازفين .

وحقيقة الأمر أن فريق العمل فى الشرق الأوسط كان فريقين ، يعملان للوصول إلى هدف واحد ، ووحدة الهدف لا تقتضى بالضرورة وحدة الصف . ولهذا فإن تصوير السباق بين الشريف حسين وعبد العزيز آل سعود بأنه كان رهاناً بريطانياً على جوادين فى سباق واحد هو تصوير خاطىء تماماً . ولكنه فى الواقع رهان على جوادين فى سباقين مختلفين لتحقيق هدف واحد . وقد عبّر سير جلبرت كلايتون ، مدير المخابرات العسكرية ، والذى أشرف على الخطة العسكرية للثورة العربية ، عن هذه الفكرة بوضوح حين قال : إن الثورة العربية « قد فتتت التضامن الإسلامى ... » وأنها « تسير طبقاً لسياستنا فى شبه الجزيرة العربية وتكملها » (١٢) . وهذا يعنى عدم وجود تناقض بين السياسة البريطانية فى شرقى الجزيرة وغربها .

ولكن زعمو كلايتون ، أحد أقطاب مدرسة القاهرة التى انتصرت عن طريق استخدامها للشريف حسين ، إنما جاء بالضرورة على حساب جهود حكومة الهند ، التى فشلت فى دعم عبد العزيز آل سعود بنفس الامكانيات المادية والتأييد المعنوى اللذين تمتع بهما الشريف حسين . وقد أثار ذلك كله حنق حكومة الهند على المكتب العربى فى القاهرة ، وضاعف من كراهية عبد العزيز للشريف ، وكان ذلك بداية خلافات أكثر حدة بين قطبى كل مستوى من المستويين ، المستوى المحلى والمستوى البريطانى (١٣) .

وتتضح حالة القلق لدى حكومة الهند فى التعليقات التى أفصحت عنها مس جرترود بل G. Bell حين كتبت فى يونية ١٩٢٠ تعاتب لورانس T.E. Lawrence (القاهرة) على مواقفه السابقة وتقول : « إنك لن تحمى الحجاز عن طريق دعم الحسين والتخلى عن ابن سعود » . واقترحت عليه أن يساند الطرفين وأن يبقى على علاقات الود مع عبد العزيز آل سعود « الذى هو بكل تأكيد يُظهر استعداداً لتقبل نصائحنا ، والذى هو أقوى الإثنين » (١٤) .

وهنا يتضح الإنقسام بين المسئولين فى حكومة الهند التى كانت تتباكى على ما فاتها ، ووزارة الخارجية التى حملت شعلة النصر البريطانى من خلال القاهرة .

وتتضح حالة الغضب لدى الهند حين يقلّل فيلبى St. John Philby أحد ضباط حكومة الهند ، من إنتصار الحسين والقاهرة بقوله : « لقد أتيح للورانس وجيش الحجاز إنجاز ما كان يمكن لشكسبير وابن سعود أن ينجزاه » (١٥) . هذان الموقفان من مسئولين فى حكومة الهند ، وذاك الموقف من مسئول فى المكتب العربى (كلايتون) تكشف جميعها عن روح التنافس والغيرة بين المسئولين فى إدارتين بريطانيتين تعملان معاً على إدارة منطقة واحدة .

ولكن سياسة مدرسة القاهرة المعلنة أصيبت بانتكاسة شديدة ، حين اهتزت ثقة الحسين بن على فى السياسة البريطانية ، نتيجة لاتفاق سايكس بيكو فى مايو عام ١٩١٦ ، ووعد بلفور فى نوفمبر عام ١٩١٧ . ولم تفلح أى من محاولات الاسترضاء فى بعث الثقة من جديد فى نفس الشريف حسين أو غيره من القيادات العربية ، ذلك أنه بالرغم من الوعود البريطانية بتكوين دولة عربية كبرى ، فإن السياسة العملية التى تبنتها وزارة الخارجية البريطانية (القاهرة) كانت تسعى إلى غير ذلك . أو كما قال كلايتون فى رسالة إلى وينجت : أن الدولة العربية المقترحة « لا يمكن أن تظهر إلى الوجود إلا إذا كنا حمقى » (١٦) . ودعا كلايتون إلى عدم تغليب أحد الزعماء العرب على غيره . وكان صوت كلايتون أحد الأصوات المعتدلة فى معركة التنافس بين مدرسة القاهرة ومدرسة الهند . وكان هدفه كسب صداقات الزعماء العرب حتى تحقق السياسة البريطانية أهدافها فى كل أنحاء شبه الجزيرة العربية ، وهو بذلك كان صوتاً استعمارياً بكل المعايير .

وكان آرثر هرتزل A. Hirtzel مثل كلايتون يرى « أن سياسة لورد كتشنر Lord Kitchener التى تهدف إلى القضاء على دولة إسلامية ، لمجرد إقامة دولة أخرى ، تبدو ... دائماً سياسة مدمرة » (١٧) لأنها قد تقود إلى تورط غير مأمون العواقب ، وقد يُصدّق المسئولون البريطانيون أنفسهم ، بعد فترة ، من كثرة الحديث حول مشروع الدولة العربية الكبرى ، ولكن الخلاف مع الشريف خلق ثغرة أمام الساسة البريطانيين للتحلل تماماً من الفكرة ، وشجع هذا الموقف

الجديد حكومة الهند كي تعيد تنشيط دور عبد العزيز آل سعود [١٨] من جديد فى محاولة لإحداث توازن بين نفوذها ونفوذ مدرسة القاهرة . لقد نجحت جهود مدرسة القاهرة من الناحية العسكرية ، ولكنها فشلت من الناحية السياسية ، فقد راحت تمنح الوعود وتخلف العهود ، وتقسم الأراضى ، وبدت كالصياد الذى يقسم لحم الفريسة قبل صيدها . وكان ذلك يجرى فى ظل غياب منافسة حقيقية من جانب حكومة الهند ، التى كانت تفتقر إلى امتلاك إمكانيات مالية وعسكرية مماثلة لما توافر لدى القاهرة .

ويبقى أن نعرف لماذا فشلت وزارة الخارجية فى النهاية سياسياً رغم نجاحها عسكرياً ؟ وللإجابة على هذا السؤال ، علينا أن نتابع التطورات التى لحقت بوزارة الخارجية البريطانية أثناء الحرب العالمية الأولى بحيث جعلتها غير قادرة على التعامل والتفاعل مع الأحداث العالمية الكثيفة والمتلاحقة ، إلى أن انتهى بها الأمر إلى ترك كثير من صلاحياتها لإدارات أخرى اختيارياً أو اجبارياً .

كان إنشاء المكتب العربى بالقاهرة ــ فيما يتعلق بنشاط وزارة الخارجية البريطانية ــ خطوة إيجابية خدمت الأهداف الاستراتيجية البريطانية إلى حد كبير . وكان المكتب أول شكل من أشكال تجميع خيوط الإدارة البريطانية فى الشرق الأوسط فى ظروف الحرب . ولكنه كان فى نفس الوقت أحد أسباب تعميق الخلاف بين حكومة الهند ووزارة الخارجية ، لأنه أكد على وجود سياستين ، أو مدرستين فى السياسة الخارجية البريطانية تجاه الشرق الأوسط ، وأعنى بهما مدرسة الهند ومدرسة القاهرة . ومع أن المكتب العربى قد انفض مع نهاية الحرب فى آخر عام ١٩١٨ ، إلا أن أعضاءه عمقوا اتجاهاً سياسياً مخالفاً تماماً لإتجاه حكومة الهند . ولا يعنى هذا أن المكتب العربى كان على وفاق دائم مع وزارة الخارجية التى يتبع لها ، وذلك راجع لاختلاف فى الرؤية بين ضباط المكتب الموجدين فى الموقع والمسئولين فى وزارة الخارجية ، التى يعنيها أمور تشمل ــ إلى جانب الشرق الأوسط ــ علاقات بريطانيا بالقوى الكبرى ، وغيرها من قضايا السياسة الخارجية ، مما جعل وزارة الخارجية تفرّط مضطرة فى كثير من مسئولياتها للوزارات الأخرى فى الحكومة البريطانية . وخلاصة القول هنا أن نفوذ وزارة الخارجية كان قد بدأ يتآكل مع نهاية الحرب العالمية الأولى . وكانت

النتيجة الطبيعية لذلك هى اقتحام وزارات آخرى، كوزارة المستعمرات، ووزارة الطيران، والأدميرالية للمشاركة فى مجالات إدارية لم تكن لها أصلاً فى منطقة الشرق الأوسط.

ولعل أكبر دليل على عدم كفاءة آداء وزارة الخارجية البريطانية هو تشكيل مجلس وزراء الحرب War Cabinet من خمسة أعضاء برئاسة رئيس الوزراء، وبغير عضوية وزير الخارجية، فى عام ١٩١٦، لإدارة شئون بريطانيا الخارجية. صحيح أن السياسة الخارجية تكون عادة فى أوقات الحرب بيدى مجلس الوزراء، وأن المجلس يكون بكامله مجلس حرب، يعطى الأولوية المطلقة للأهداف العسكرية والاستراتيجية، على العكس تماماً مما يجرى فى أوقات السلم، ولكن من غير الطبيعى ألا يكون الوزير المسئول عن الشئون الخارجية وقت السلم عضواً فى الجهاز الذى تحمل مسئولية إدارة شئون بريطانيا الخارجية فى وقت الحرب. ومهما يكن من أمر، فإن ارتباط الدبلوماسية فى أوقات الحرب بالموقف العسكرى، قد ساعد — إلى جانب عوامل أخرى — على تقلص دور وزارة الخارجية فى الشئون الخارجية[١٩].

ولا يمكن القول أن ما جرى لوزارة الخارجية فى الحرب العالمية الأولى كان قاعدة معمولاً بها فى أوقات الحرب على الدوام. ولكن الذى ساعد على تحجيم دور وزارة الخارجية هو تلك السياسة التى تبناها لورد جراى Lord Grey والتى تفيد بأنه فى أوقات الحرب تكون الدبلوماسية وليدة المواقف التى تواجه وزارة الحرب (W.O.) والأدميرالية. وهذه نظرة تختلف كثيراً عن نظرة أنتونى إيدن A. Eden فى الحرب العالمية الثانية. فإيدن كان يرى أن الدبلوماسية والاستراتيجية توأمان، وهو بذلك قد حفظ لوزارة الخارجية دورها الرئيسى فى توجيه الشئون الخارجية[٢٠]. فعند لورد جراى كان دور وزارة الخارجية دوراً تابعاً، وعند إيدن كان دورها دور الشريك، والفارق جلى بين الاثنين.

هناك عوامل أخرى ساعدت على اضمحلال دور وزارة الخارجية فى الحرب العالمية الأولى وما بعدها. أهمها الخلافات الشخصية بين وزير الخارجية ومساعديه، والافتقار إلى الانسجام فى العمل بين أقسام الوزارة المتعددة. ويرجع ذلك فى أحد جوانبه إلى أن وزارة الخارجية كانت تتحمل أعباء كثيرة، وصلت

مع فترة نهاية الحرب إلى خمسة أضعاف مسئولياتها فى الظروف العادية ، إلى حد أن « جميع غرف المبنى وطرقاته تحولت إلى مكاتب للموظفين » (٢١) .

وكان تأسيس مكتب الاستخبارات السياسية Political Inteligence Bureau الذى عرف فيما بعد باسم قسم الاستخبارات السياسية Political Inteligence Dept. والذى كان يزود مجلس الحرب (W.C.) بصفة منتظمة بتقارير تفسر ما يجرى فى الدول الأخرى من أحداث ـ منافساً قوياً لوزارة الخارجية ، التى كاد دورها يقتصر على هذه الوظيفة . لقد كان هاردنج يعتقد ، و يشاركه فى اعتقاده عدد كبير من المسئولين فى وزارة الخارجية ، أن الوزارة صارت مجرد « خاتم من الكاوتشوك » (٢٢) .

هذه هى وزارة الخارجية ، التى كان جوريقترح إسناد الإشراف على إدارة الشرق الأوسط إليها . لقد كان جوريجهل ، أو لعله أغفل ، ذلك النزاع الطويل بين وزارة الخارجية من ناحية ، ووزارة الهند وحكومة الهند من ناحية أخرى ، حول الأخطار الخارجية التى تهدد منطقة الخليج العربى ، ومن بينها طموحات الروس السياسية والاستراتيجية فى فارس والخليج (٢٣) وهو الأمر الذى يفيد أن وزارة الهند وحكومة الهند ما كانتا لتوافقان على أن تتركا لوزارة الخارجية موطىء قدم جديد فى منطقة الخليج ، ولو كان ذلك بقصد التصدى للروس .

أما وزارة الخارجية ذاتها ، فلم تكن مهيأة لتخريج كوادر إدارية ذات كفاءة عالية ، وكانت وزارة المستعمرات تفضلها فى ذلك . ولكن وجهة النظر التى تدعو إلى إسناد أمر الإدارة لوزارة الخارجية ، تستند إلى أن دور الحكومة البريطانية فى منطقة الشرق الأوسط ، هو دور توجيهى لحكومات محلية ، وهى من الناحية النظرية حكومات لبلاد مستقلة (٢٤) ومن هنا فلا تناسبها وزارة المستعمرات ، ولا تقدر عليها وزارة الهند .

فإذا أضفنا إلى ما سبق ذكره ، أن تجربة وزارة الخارجية فى شبه الجزيرة العربية ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، كانت فى نظر حكومة الهند اعتداءً صارخاً على منطقة تقع فى دائرة نفوذها ، وأن ذلك كان بداية لمرحلة من الشكوك المتبادلة

بين الطرفين ، لأدركنا حجم الصعوبات التى كانت تنتظر إسناد الإدارة فى الشرق الأوسط إلى وزارة الخارجية(٢٥) .

صحيح أن وزارة الخارجية كانت تشرف على فارس ومصر والسودان . وأن السودان كان يجب أن يكون من مسئوليات وزارة المستعمرات ، ولكن وزارة الخارجية تحملت مسئولية الإشراف عليه لارتباطه الوثيق بمصر . وأن هذه الحالة ـ فى نظر وزارة الهند ـ لا يجب أن تكون سابقة تأخذ بها وزارة الخارجية ، لتطبقها فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط . وإذا كان جوريثق فى إمكانيات الوزارة التى يعمل من خلالها ، فلعله كان يغفل مشاكلها الداخلية فى لندن . أما إذا كان يشق فى جهودها الدبلوماسية والعسكر ية فى المناطقالواقعة تحت إشرافها وقت الحرب ، فإنه لم يكن يعلم أن السنوات القليلة التالية لخدمته فى الشرق الأوسط قد حكمت على سياسة وزارة الخارجية بالفشل الذر يع .

إن نجاح وزارة الخارجية فى أن تطأ أرضاً جديدة على حساب حكومة الهند فى منطقة البحر الأحمر أسفرت عن نتائج سلبية للغاية . فنتيجة للتداخل الناشىء بين نفوذ وزارة الخارجية ونفوذ حكومة الهند فى البحر الأحمر، كانت الإدارة البر يطانية على سواحل هذا البحر شبه مستحيلة . ومن الطر يف أن جور نفسه كان يعلم ذلك جيداً . وهو يسوق لنا نموذجاً لأسلوب الإ تصال بين ضابط بر يطانى كان يعلم ذلك جيداً . وهو يسوق لنا نموذجاً لأسلوب الإ تصال بين ضابط بر يطانى فى جدة وآخر فى القاهرة . يقول جور: إنه لأمر مضحك أن تقف على أسلوب العمل فى إدارة الإمبراطور ية البر يطانية ، فإذا كان الضابط السياسى فى البحر الأحمر يتصل برئيسه فى عدن ، وهذا يتصل بدوره بالقسم الخارجى فى حكومة الهند فى سيملا ، وهذا يتصل بوزارة الهند فى لندن ، وهذه تتصل بوزارة الخارجية ، وهذه الأخيرة هى التى تتولى تبليغ الرسالة إلى القاهرة . و يسلك الرد على مثل هذه الرسالة ، نفس الطر يق فى اتجاه معاكس . لذلك فإن إرسال برقية من جدة إلى القاهرة كان يستغرق ثمانية عشر يوماً . ولنا أن نتصور كيف يكون الحال عند إرسال البر يد العادى . إن صناعة القرار فى مثل هذه الظروف تكون صعبة ومعقدة ، وفى كثير من الأحوال تتداخل الاختصاصات ، مما يجعل الصورة مشوشة وممسوخة أمام الحكومة البر يطانية فى لندن . وإذا تذكرنا أن هذه الا تصالات

المعقدة تتم بين طرفين منقسمين تماماً حول المصالح والنفوذ فى المنطقة ، فإنه لمن المستحيل صناعة قرار مناسب فى الوقت المناسب (ص ٨٤) .

كان الخلاف قائماً بين وزارة الخارجية وحكومة الهند فى مناطق أخرى من الشرق الأوسط أيضاً . فالأوضاع السياسية فى فارس قبل عام ١٩١٩ وعلى عهد مملكة قاجار كانت متدنية للغاية ، وقد ترك هذا الوضع « فراغاً سياسياً » من وجهة النظر البريطانية « فى منطقة ذات أهمية استراتيجية عظيمة » لبريطانيا ، لأن فارس كانت تتحكم فى الخليج العربى وفى الطريق إلى الهند ، وكان تأسيس نفوذ بريطانى قوى فيها مطلباً ملحاً ، بل هو مطلب استراتيجى للمصالح البريطانية العليا ، فقد نتج عن مجاورة فارس لبلوخستان أن صارت الأولى حلقة مكملة للثانية فى السياسة التقليدية لكل من الحكومة البريطانية فى لندن (H.M.G.) والحكومة البريطانية فى الهند (B.G.I.) ، وهى السياسة التى تسعى للمحافظة على استمرار الحضور البريطانى فى الخليج العربى ، والحيلولة دون حدوث حالة من الفوضى فى فارس ، دون تدخل بريطانى سافر ، لمنع سقوط أى جزء من هذه المنطقة تحت نفوذ أو إدارة أية دولة أجنبية قد تكون معادية لبريطانيا . وقد تأكدت هذه الاستراتيجية البريطانية ، التى تساهم فى تنفيذها كل من حكومة الهند باعتبارها معنية بالأمر على المستوى الاقليمى ، ووزارة الخارجية باعتبارها مسئولة عن سلامة الامبراطورية ، وخاصة حين ظهر البترول فى فارس ، وصار من بين أهداف بريطانيا الأساسية ضرورة تأمين حقوله للمصالح البريطانية . لقد كان وراء هذه السياسة شبح الخوف من الطموحات والتطلعات الروسية نحو الجنوب (٢٦) .

ولكن هذه التطورات كانت بداية لصراع بين الهند ولندن حول أسلوب تأمين المصالح البريطانية . هكذا خطت السياسة البريطانية نحو هدفها عبر خطوات ثلاث ، الأولى تقسيم مناطق النفوذ مع الروس فى فارس ، والثانية خلق منطقة محايدة تحول دون حدوث صدام معهم فى المستقبل ، أما الثالثة فهى تقوية قبضة حكومة الهند البريطانية على جنوب فارس (٢٧) .

ولكن التطورات اللاحقة فى فارس ، أسفرت عن قيام حكومة قومية بزعامة رضا خان ، فى ظل مناخ عالمى جديد ، ناتج عن تأثير الأفكار القومية الحديثة ،

التـى برزت فى منطقـة الشرق الأوسط فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . وقد كشفت هذه التطورات عن خلاف جوهرى بين سياسة حكومة الهند وسياسة وزارة الخارجية . فبينما لم تستطع حكومة الهند أن تستوعب المتغيرات الجديدة كى توائم نفسها معها ، كانت وزارة الخارجية ترى ضرورة التفاعل بحرية مع مثل هذه المواقف الجديدة . صحيح أن الطرفين كانا يسعيان لتثبيت النفوذ البريطانى فى فارس ، ولكن حكومة الهند كانت تتبع أسلوباً تقليدياً عنيفاً ، كما جرى فى محاولة لورد كيرزون Lord Curzon أحد العمالقة فى المدرسة التقليدية فى السياسة البريطانية — لفرض معاهدة على فارس فى عام ١٩١٩ بهدف وضعها بقوة فى مدار حول الإمبراطورية البريطانية . ومع أن المحاولة كانت غير موفقة ، إلا أن هدف كيرزون كان — فى نفس الوقت — هدف جميع المسئولين عن أمن وسلامة الامبراطورية البريطانية ، مع اختلاف واحد هو تحقيق الهدف (٢٨) .

كانت الاستراتيجية البريطانية تسعى إلى تكوين سلسلة من الدول التى تخضع للنفوذ أو السيطرة البريطانية ، تمتد من البحر المتوسط إلى جنوب شرق آسيا ، مع تطوير الإتصال بين الشرق والغرب ، وفى نفس الوقت إعاقة الإتصال بين الشمال والجنوب ، أو بعبارة أخرى إجهاض المخططات الروسية . وبينما تمسكت حكومة الهند بحرفية هذه السياسة ، راحت وزارة الخارجية تسعى سعيها الخاص ، بعد رفض الفرس التصديق على مشروع معاهدة لورد كيرزون ، لتأمين المصالح البريطانية الأساسية فى فارس ، متمثلة فى امتياز شركة البترول الانجلو — فارسية ، وفى نفس الوقت تضع فى اعتبارها النظرة العالمية الشاملة (٢٩) .

لقد طرأت على منطقة الخليج بعض المتغيرات التى استلزمت ضرورة تقليص دور حكومة الهند لحساب وزارات أخرى ، ومن هذه المتغيرات اكتشاف البترول واستخدام الطيران عبر هذه المنطقة ، وقد قلبت هذه التطورات معايير الإدارة البريطانية رأساً على عقب ، وبدأت حكومة لندن تلعب دوراً رئيسياً فى حماية المصالح البريطانية . ويمكن القول أن لندن صارت تعمل لخدمة الهند والإمبراطورية ، بعد أن كانت الهند هى التى تعمل لخدمة لندن والامبراطورية . ومن هنا فُتح الباب على مصراعيه أمام دخول وزارات المستعمرات والخارجية

والطيران والادميرالية والخزانة ، لتمارس نشاطات فى منطقة تقع فى دائرة حكومة الهند(٣٠) ، ولتغطى قصوراً سبق أن أوضحناه فى أداء وزارة الخارجية .

ومهما يكن من أمر ، فإن دوافع التغيير فى منطقة الخليج لم تكن مقصورة على فارس ، وإنما شملت كل المنطقة ، بما فى ذلك العراق وفلسطين ، لدخولها فى إطار سلسلة الدول الخاضعة للنفوذ البر يطانى ، الممتدة من البحر المتوسط إلى جنوب شرق آسيا ، كما أنها شملتها إلى جانب شبه الجز يرة العر بية لظهور البترول فيها ، ولكونها جميعاً ممرات جو ية ملائمة لرحلة الطيران بين الغرب والشرق . ومن هنا تأتى وجاهة مسألة توحيد الادارة البر يطانية فى هذه المناطق مجتمعة ، خاصة وأنها قد تشعبت بتشعب المصالح والاهتمامات .

جـ ــ معوقات تنفيذ المشروع :

بعد أن فحصنا بعض نماذج التمزق الإدارى البر يطانى فى منطقة الشرق الأوسط ، وهى الحالة التى وقف عليها جور، ودفعته إلى اقتراح توحيد إدارة هذه المنطقة فى قبضة يد واحدة ، سنعرض فيما يلى المشكلات التى تصور جور أنها قد تعوق نجاح مثل هذا المشروع . فنها ما يتعلق بطبيعة الامبراطور ية البر يطانية بصفة عامة ، ومنها ما يتعلق بالطبيعة الجغرافية والسكانية والعرقية والاقتصادية والأمنية لمنطقة الشرق الأوسط ذاتها .

فالامبراطور ية البر يطانية كانت فى نظر جور عبارة عن مجموعة من الجزر محاطة بالماء أو بالرمال أو بكليهما . و يعنى هذا أن الوحدة الإدار ية كانت دائماً فكرة غير واردة . وهو يرى أن مصر مثلاً « كانت وستظل جز يرة » لأنها محاطة بالبحر من الجانبين الشرقى والشمالى ، ومحاطة بالرمال من الجانب الغر بى ، و بالتالى فإنها تشكل وحدة مستقلة .

وشبه الجز يرة العر بية ، لا خلاف على أنها تشكل وحدة مستقلة ، ولكنها تحوى فى داخلها وحدات أصغر من المستبعد ــ نظراً لطبيعتها القبلية ــ دمجها فى كيان سياسى واحد .

أما العراق فله مشكلات ديموجرافية وأمنية ، خاصة فى منطقة التقاء أراضيه بموطن العناصر الكردية ، ولأنه معبر القوات الغازية من جهة الشرق عبر التاريخ . وقد ساعدت طبيعته الجغرافية على أن تكون أراضيه موطن جذب لسكان المناطق المجاورة . وسكان فارس دائمو التردد على العراق ، نظراً لوجود المقدسات الإسلامية الشيعية على ترابه . ولهذا كله فإنه من الضرورى تعميق التواصل بينه وبين فارس بإدخالهما فى إدارة واحدة(٣١) وفى نفس الوقت من الواجب تحجيم الاتصال بينه وبين سكان المناطق الشمالية الشرقية الصعبة التضاريس ، لأن ذلك لا يتفق وأمن أراضيه ، على العكس من ذلك تماماً يجب توثيق صلات العراق بالجزيرة العربية وفلسطين وسوريا عن طريق إعادة استخدام الطرق والممرات القديمة فى الصحراء السورية ، بأسلوب أكثر تطوراً وإيجابية . وفى مثل هذه الحالة فإن الإشارة التى ذكرناها من قبل ، حول إنشاء خط للسكك الحديدية يربط بين رأس الخليج ورأس البحر الأحمر وشرقى البحر المتوسط تكون ذات مغزى . وهذه المنطقة مع كونها صحراء إلا أنها لا تعدم هطول الأمطار أو تفجر الآبار ، وبذلك فإن مفهوم «الجزر» والعزلة التى أثارها جور لا تنطبق على الصحراء السورية . ولذلك فهو يدعو إلى العمل على تعميق الاتصال بينها وبين سكان المناطق المحيطة بها .

أما سوريا نفسها فهى على كل حال ليست مطلباً بريطانياً «وأن وجودنا بها مؤقت جداً» (ص ٧٤ــ٨٧) . ولكن تبقى دمشق فى نظر جور هى «العاصمة الاقتصادية والثقافية والصناعية لكل الجزيرة العربية» (ص ٨٩) وهذا صحيح إلى حد كبير ، ذلك أن القبائل كانت تفد إليها من قلب الجزيرة عبر وادى السرحان ، الذى كان بحق بوابة الجزيرة نحو الشمال ، كما كان وادى الباطن بوابتها نحو وادى دجلة والفرات فى اتجاه الشمال الشرقى(٣٢) . وهكذا لا يمكن فصل إدارة الجزيرة العربية عن كل من سوريا بمفهومها الجغرافى والعراق .

وفلسطين ليست معزولة البتة ، فهى على اتصال بمصر عبر قناة السويس ، وعلى اتصال بجزيرة العرب عبر وادى السرحان وسكة حديد الحجاز فضلاً عن اتصالها بسوريا والعراق ، وهى تطل على البحر المتوسط ، الذى يعد واجهتها إلى العالم الخارجى . وينبه جور إلى أن فلسطين(٣٣) لا يمكن أن تعيش بغير وادى الأردن «فهو ضرورى لجعل فلسطين قوية عسكرياً واقتصادياً وسياسياً» (ص ٨٨) .

و يضيف جور، في موضع آخر، أن إدارة فلسطين تقتضى إحداث إجراءات جذرية، قد لا تتناسب والطبيعة الشرقية التى تستلزم التمهل والتدرج.

أما اليمن فيسكنها «مجتمعات تعيش فى عزلة عن العالم الخارجى»، وكان نفوذ الأتراك العثمانيين فيها محدوداً، وأن أى محاولة لوضع هؤلاء السكان تحت حكم أمير عربى مسألة غير واردة.

وفى نظر جور، فإن أى محاولة للتقليل من سيادة الأمراء العرب على المناطق الواقعة تحت سلطانهم المباشر، أو تغيير تلك السيادة، أو تطويرها لن يؤدى إلى أية نتائج إيجابية من وجهة النظر البريطانية. ذلك أن استقلال هؤلاء الأمراء وتفاعلهم مع بيئتهم ورجالهم، طوال القرون الأربعة التى كانوا أثناءها خاضعين للحكم الشكلى للدولة العثمانية، قد عمق لديهم الحرص على ذلك الاستقلال كنجد. والمناطق التى كان فيها الحكم العثمانى قوياً إلى حد ما، فلم يكن لدى السكان «رغبة كاملة فى الاستقلال أو حتى مجرد التسليم لحاكم من بينهم» (ص٨٩) كالعراق. والبلاد التى كانت تحت الحكم العثمانى ثم وقعت فى قبضة الاستعمار الغربى، فلم يكن لديها مانع من العودة إلى حظيرة الحكم العثمانى، كمصر.. وهكذا اشتملت المنطقة الغربية على كل هذه النماذج المتفاوتة الرغبة فى الاستقلال وفى طبيعته.

وقد خلص جور إلى النتيجة التالية: «إن رغبة العرب هى أن يتركوا وشأنهم، يعيشون على طريقتهم ... ولكن هناك إحساس بالخوف من احتمال إخضاعهم لحكم أوربى، وهذا الاحساس واضح ضد الفرنسيين فى سوريا، ولو كان البريطانيون فى مكانهم لتكونت نفس المشاعر العربية ضدهم» (ص ٩٠) لقد تمتع جور بقدرة على استشراف المستقبل، وهذا بالطبع ناتج عن فهم واضح للتطورات المعاصرة التى كانت تجرى فى المنطقة العربية.

و بعد أن نبه جور إلى المشكلات التى تنتظر الادارة البريطانية فى المستقبل، طرح تصوره لامكانات استثمار موارد البلاد العربية الداخلة فى إطار الادارة المقترحة وتنميتها، فعرض لنموذجين اثنين فقط هما العراق وفلسطين، ذلك لأنهما يتشابهان فى إمكانياتها ومواردهما الطبيعية، وقدرتها على استيعاب أعداد إضافية من السكان، وموقعهما على طرفى الممر البرى.

و يرى جور أن أفكار حكومة الهند الماصة بتشجيع هجرة بعض العناصر الهندية إلى العراق «يمكن أن تؤدى إلى مشاكل تفوق ما هو قائم منها فى فلسطين» . و يبرر جور موقفه هذا بأن الهنود والعرب لن يختلطا لوجود تنافر جوهرى بينهما ، ولكن أفضل وسائل التنمية البشر ية للعراق تكمن فى النمو الطبيعى للسكان العرب بها ، فضلاً عن نقل أعداد محدودة من العنصر ين الفارسى واليهودى إليه . ومع أن جور قد اقترح إقامة عدد من المستعمرات فى العراق لاستيعاب بعض اليهود ، كما هو الحال فى فلسطين ، إلا أنه كان يستبعد إتمام مثل هذه الخطوة . ذلك لأن يهود العراق كانوا من سكان المدن الذين يعملون فى مجال التجارة . وأن اليهود الذين قد يلحقون بهم لن يندمجوا فيهم ، ولن يعملوا بحماس كما هو جارى فى زراعة الأرض فى فلسطين ، قبلتهم الدينية ، التى يسعون فيها لتطبيق فلسفتهم فى «إقامة أمة يهودية تعمل بفلاحة الأرض ، تاركة خلفها حياة المدن» (ص ٩٢) .

ومع أن جور يضع فى اعتباره أن تتحمل المناطق الواقعة تحت الادارة البر يطانية فى الشرق الأوسط تكلفة إدارتها ، و يثق فى أن فلسطين يمكن أن تعطى ما يز يد عن نفقات الإدارة الفعلية ، إلا أنه يبدى شيئاً من القلق تجاه العراق «الذى سيظل لعدة سنوات قادمة مجالاً لامتصاص موارد الامبراطور ية ، فضلاً عن تكاليف إقامة الحدود والمحافظة عليها» . وهو ينصح بألا تتدخل الحكومة البر يطانية فى مجال الاستثمار فى العراق ، تاركة الأمر للاستثمارات الخاصة ، لتفادى دفع تكاليف باهظة عبثاً ، ويحذر جور، بل و يعترض على أسلوب الاستثمار والإدارة الهندى (٣٤) ، و يعتقد فى أنه سينتهى إلى الفشل (ص ٩٣) .

د ــ صدى المشروع :

والآن ما هو صدى مشروع جور فى السياسة البر يطانية ؟ الواقع أنه ليس لدينا دليل مادى مباشر يفيد بأن المشروع قد طرح على الحكومة البر يطانية بطر يقة رسمية ، أو أنه وضع بطر يقة غير رسمية موضع دراسة وتأمل . ولكن الذى يستقرىء الأحداث التاريخية التى كانت تجرى فى منطقة الشرق الأوسط اعتباراً من عام ١٩٢٠ ، يرى بوضوح أن جور طرح مشروعه فى الوقت المناسب ، وأنه جاء

به ليعالج مسائل تفجرت أو كادت ، وأن المشروع كان في هذه الحالة علامة على الطريق أمام المسئولين فى ظلمة تعقيدات الموقف فى المنطقة .

فإذا نظرنا إلى خريطة الشرق الأوسط عام ١٩٢٠ لوجدنا هذه الصورة: فشلت محاولات بريطانيا وفرنسا فى إيجاد حكومات مدنية تلقى تأييد الأهالى فى المناطق المحررة عن الدول العثمانية ـــ كما ورد فى التصريح البريطانى ـ الفرنسى فى ٧ نوفمبر ١٩١٨ ـــ أى فى العراق وفلسطين وسوريا . ولم تكن القضية بالنسبة لسكان تلك البلاد قضية إدارة ، وإنما كانت قضية استقلال سعوا إليه قبل الحرب العالمية الأولى ، ولم يكونوا مستعدين لتبديل الاحتلال العثمانى باستعمار غربى .

وحين تفتق الفكر الأوربى عن اختراع نظام الانتداب The Mandate System ـــ الذى أقحم على عصبة الأمم ، بهدف إيهام المجتمع الدولى أن الدولتين الكبيرتين (بريطانيا وفرنسا) تسعيان إلى أداء دور حضارى للنهوض بالمجتمعات المتخلفة ، كى تستطيع أن تعتمد على نفسها فى المستقبل ـــ أدرك العرب أنهم على وشك الوقوع فريسة لخدعة أخرى كبرى . وحين تقرر وضع سوريا ولبنان تحت الإنتداب الفرنسى ، ووضع العراق وفلسطين تحت الإنتداب البريطانى فى ابريل سنة ١٩٢٠ طبقاً لما تم ترتيبه فى سان ريمو San Remo بإيطاليا(٣٥) ، رفض القوميون العرب هذه الترتيبات المفروضة عليهم ، وتفجرت الاضطرابات فى كل من سوريا والعراق ضد الوجود الفرنسى والبريطانى . وتكلفت بريطانيا ثمناً باهظاً نتيجة للثورة فى العراق ، يزيد عن إجمالى ما تكلفته فى الثورة العربية .

اقتضت هذه التطورات المفاجئة سرعة التحرك من بريطانيا لإحداث تغيير حقيقى فى إدارتها لهذه المناطق . وعلى الفور استُدعى سير برسى كوكس ، الذى كان قد نقل من العراق إلى فارس ، ليشغل مكانه القديم فى العراق فى وظيفة حاكم مدنى Civil Commissioner اعتباراً من أكتوبر عام ١٩٢٠ وكانت أولى مهام كوكس هى وضع صيغة للإدارة المدنية الجديدة ورسم صورة لملامح السياسة البريطانية ، ولم تكن إجراءات التغيير جوهرية ، ولكنها كانت ضرورة وملحة ، لإسكات الأصوات المعارضة لنظام الانتداب . يقول كوكس

« إن الإتجاه السياسى الجديد الذى جئت لتطبيقه (فى العراق) يقضى بتحويل كامل وسريع فى واجهة الإدارة القائمة من البريطانيين إلى العرب »(٣٦) .

وفى فلسطين كان الوضع مختلفاً ، فقد لجأت الحكومة البريطانية فى يوليو ١٩٢٠ إلى استبدال الإدارة العسكرية بإدارة مدنية متعاطفة مع السياسة البريطانية . وكان سير هربرت صمويل Sir H. Samuel أول حاكم مدنى فى وظيفة مندوب سامى High Commissioner ولم تكن ميول صمويل بريطانية بقدر ما كانت صهيونية . فقد تبنى سياسة الإخلال بالتفوق العربي فى عدد السكان فى فلسطين عن طريق فتح باب الهجرة أمام اليهود ، حتى تتمكن العناصر اليهودية فى المستقبل من تكوين الدولة اليهودية فى فلسطين . ولقد كان ما جرى على يدى صمويل خروجاً صارخاً على جوهر نظام الإنتداب وفلسفته(٣٧) .

وفى فارس سقطت حكومة قاجار فى عام ١٩٢٠ ، وقامت فى طهران حكومة مركزية قوية وقومية بزعامة رضا شاه . ومنذئذ لم تعد فارس تلك المنطقة التى كانت الدول الكبرى تتصارع حولها ، ولكنها صارت دولة قومية تحت حكم حاكم قوى حريص على استقلال بلاده عن كل أنواع السيطرة الأجنبية(٣٨) .

وفى مصر كانت الحركة الوطنية على أشدها لإنهاء الحماية البريطانية .

أما فى شبه الجزيرة العربية فقد كان الشريف حسين فى الحجاز ، وعبد العزيز آل سعود فى نجد ، وآل الرشيد فى حائل ، والإدريسى فى عسير ، والإمام فى اليمن ، وكان على هؤلاء جميعاً « أن يصنعوا مستقبلهم بأنفسهم » . ولكنهم كانوا يراقبون الأحداث ليروا ما إذا كانت بريطانيا تستطيع فعلاً أن تتدخل لتوجيه الأحداث المؤثرة فى رسم صورة هذا المستقبل(٣٩) .

لقد كانت المنطقة كلها فى حالة من عدم الإستقرار ، وكان التغيير مطلباً للجميع ، ولم يكن فى وسع بريطانيا أن تتعامل مع كل هذه المتغيرات بدون إشراف موحد يتجسد فى شكل نظام مؤثر وفعال . هكذا تبرز أهمية مشروع جور الذى وضع التصور العام للتعامل مع كل تلك المتغيرات .

خاتمـــة :

ومن هنا بدأت الخطوات العملية لدراسة مشكلة الادارة فى الشرق الأوسط ، دراسة جادة ورسمية ، تحت إلحاح المتغيرات فى المنطقة ، وتم ذلك على مستويات ثلاثة : فى مجلس الوزراء وفى وزارة الخارجية وفى البرلمان ، وانتهت المناقشات إلى ضرورة إنشاء قسم خاص للشرق الأوسط ، ولكن الخلاف دار حول الوزارة التى سينتسب إليها هذا القسم ، أهى وزارة المستعمرات المسئولة عن نظام الانتداب ، أم أنها وزارة الخارجية المسئولة عن كل من مصر وفارس . وانتصر الرأى الأول حين قبل تشرشل منصب وزير المستعمرات ، وتحمل مسئولية إقامة هذا القسم بالرغم من كل التعقيدات والملابسات المحيطة بهذه الخطوة . وفى أول مارس ١٩٢١ أنشىء قسم الشرق الأوسط Middle East Department برئاسة سير جون شاكبوره Sir John Shachburgh ليشرف على منطقة تضم الجزيرة العربية وفارس إلى شرقها ومصر إلى غربها . ولكن تأسيس قسم الشرق الأوسط والتطورات التى لحقت ، هى مجال دراسات أخرى (٤٠) . وما يعنينا الآن هو أن فكرة جور قد أصبحت حقيقة واقعة بعد عام واحد . وكان وضع هذا النظام « نهاية لسنوات طويلة من المناقشات والمنافسات والغموض ، كما كان بداية لسنوات طويلة من المناقشات والمنافسات والغموض .. » . لقد كان — كما وصفه الباحث الأمريكى بوش — بداية لنشاط على بابا والأربعين حرامى فى الشرق الأوسط (٤١) .



(1) Gore, O., «The Organization of British Responsibilities in the Middle East», Journal of Central Asian Society, vol. VI, (1919) p. 97.

ستردالإشارة إلى المادة المأخوذة عن جور فى المتن مباشرة وذلك بوضع رقم الصفحة بين قوسين.

(٢) أنظر: خيرية قاسمية، «من خفايا السياسة البريطانية فى المشرق العربى خلال الحرب العالمية الأولى — المكتب العربى فى القاهرة، قراءة فى الوثائق البريطانية»، مجلة: **دراسات تاريخية**، العددان ٢٧، ٢٨ (١٩٨٤). ص ١٦١ — ١٨٣.

(٣) أسس المكتب العربى بالقاهرة مجموعة من السياسيين والعسكريين البريطانيين فى مصر وهم: سير هنرى مكماهون، المندوب السامى بالقاهرة، وريجنالد وينجت، الحاكم العام بالسودان، ورونالد ستورز، السكرتير الشرقى فى دار المندوب السامى بالقاهرة، وجلبرت كلايتون، رئيس قلم الاستخبارات المدنية والعسكرية فى مقر القيادة العامة للقوات البريطانية بالقاهرة، وغيرهم من الضباط العاملين بمصر والشرق الأوسط ممن يعملون فى جهاز الاستخبارات، والمهتمين بالشئون السياسية والعسكرية والرحلات والآثار فى فترة ما قبل الحرب العالمية الأولى، ومن هؤلاء جورج هوجارث، وت. أ. لورانس، وجرترود بل، وأورمسبى جور. انظر: خيرية قاسمية، **مرجع سابق**.

(٤) من بين المحاضرات والدراسات الجيدة التى قدمتها «جمعية آسيا الوسطى» نقدم هذه المختارات ذات الصلة بالموضوع فى بعض جوانبه:

- Chirol, V., «The Downfall of the Ottoman Khilafat», vol. XI (1924).
- Philby, St. J.B., «Transjordan», vol. XI (1924).
- Mc Callum, D., «The Discovery and Development of the New Land Route to the East», vol. XII (1925).
- Philby, St. J.B., «The Triumph of the Wahhabis», Vol. XIII (1926).
- Wahba, H., «Wahhabism in Arabia, Past and Present», Vol. XVI (1929).
- Anon., «The Iraq-Nejd Frontier», vol. XVLL (1930).
- Watt, D.C., «The Foreign Policy of Ibn Saud», (1963).

Belgrave, Sir C., «The Persian Gulf, Past and Present», (1968).

Edmonds, C.J., «Gertude Bell in the Near and Middle East», (1969).

(٥) انظر تعقيب جنرال سير إدموند بارو على محاضرة جور، ص ٩٩ .

(٦) انظر: عمر عبدالعزيز عمر، تاريخ المشرق العربي الحديث، ١٩١٧ــ١٩٢٢، بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٤، ص ١٢ ومابعدها .

(٧) انظر: جمال محمود حجر، « الآثار السلبية للسياسة الغربية فى شمال شبه الجزيرة العربية »، الدارة، العدد الأول، السنة الحادية عشرة (يونية ١٩٨٥) ص١٢٩ــ١٤٠ . وانظر أيضاً :

Mc Callum, «The Discovery and Development of the New Land Route to the East», Journal of the Central Asian Society, vol. XII (1925), pp. 44-67.

هذا و يضم أرشيف وزارة المستعمرات فى دار السجلات البريطانية بلندن عدداً لا بأس به من الملفات حول نفس الموضوع، انظر على سبيل المثال الملفات أرقام ٢٧، ٣٩، ٤٧، ٤٨، ٥٠، ٥١، ٥٥، ٥٦ من التصنيف .
. (C.O. 732)

(8) Holt, A.L. «The future of the Northern Arabian Desert», The Geographical Journal, vol. LXII (1923) pp. 259-71.

(9) See : Memorandum by Sir George Rendel, 13 July 1966, on «Bushire and Bahrein», (Rendel Private Papers). St. Antony's College, Oxford University.

(10) Winstone, H.V.F., **Captain Shakespear, A Portrait,** (London 1978) p. 216.

(11) See : Troeller, G., «Ibn Saud and Sharif Husain, a Comparison in their Importance in the early years of the First World War», Historical Journal, vol. XIV (1971) pp. 627-33; Dawn, C.E., «The Amir of Meccaal-Husayn Ibn Ali and the Origin of the Arab Revolt», Proceedings of the American Philosophical Society, vol. CIV (1960) pp. 11-64.
مقتبس فى :

(12) Kedourie, E., In the Anglo-Arab Labyrinth, the Mc Mahon-Husayn Correspondence and its Interpretations 1914-1939, (Cambridge 1976) p. 136.
حول هذا الموضوع انظر:

(13) Klieman, A.S., **Foundations of British Policy in the Arab World : The Cairo Conference of 1921,** (London 1970) pp. 77-103; Knightly, P. & Simpson, C., **The Secret Lives of Lawrence of Arabia** (London 1969) pp. 132-52; Lady Bell, **The Letters of Gertrude Bell,** vol. II (London 1927) p. 526; Mejcher, H., «British Middle East Policy, 1917-21, The Interdepartmentel Level», Journal of Contemporary History, vol. VIII (1973) pp. 81-101.

(14) Bell to Lawrence, 10 July 1920, Lawrance, A.W. (ed.) **Letters to Lawrence.** (London 1962) pp. 12-13.

(15) Philby, St. J.B., **The Heart of Arabia,** vol. I (London 1922) p. 383.

مقتبس فى :

(16) Kedourie, E., op. cit., p. 120.

مقتبس فى :

(17) Busch, B.C., **Britain, India and the Arabs, 1914-21.** (1971) p. 92.

(18) See : «Memorandum on British Commitments to Bin Saud», by: Political Intelligence Department, Foreign Office, 28 January 1927, E594/119/91, F.O. 371/12244.

(19) Warman, R.M., «The Erosion of Foreign Office Influence in the Making of Foreign Policy, 1916-1918», The Historical Journal, vol. XV, 1 (1972) pp. 133-59.

(20) **Ibid.**

(21) **Ibid.**

(22) **Ibid.**

(23) Memo. by : Sir G. Rendel, 13 July 1966, boc. cit.

(24) Memorandum by the Secretary of State for the Colonies, «General Control of British Relations with Territories in the Middle East», dated 31 January, 1931. C.P. 27 (31). C.O. 732/47.

(25) Mejcher, «British Middle East Policy, 1917-1921, the Interdepartmental Level», Journal of Contemporary History, vol. VIII (1973) pp. 81-101.

(26) Memo. by : Sir G. Rendel, 13 July 1966. boc. cit.

انظر:

اعتمدت أساساً فى إبراز الخلافل بين سياستى حكومة الهند ووزارة الخارجية فى فارس على مذكرة سير جورج راندل، التى أعدها حول هذا الموضوع فى عام ١٩٦٦ بعد اعتزاله الخدمة فى وزارة الخارجية ، وكنت قد حصلت على تصريح خاص من ورثته للاطلاع على هذه المذكرة المحفوظة ضمن أوراقه الخاصة بكلية سانت أنتونى فى جامعة اكسفورد . ومع أن راندل كتب هذه المذكرة فى وقت متأخر جداً إلا أنه كان وقت صنع أحداث هذه الدراسة التى بين أيدينا «سكرتير ثان» ثم «سكرتير أول» بوزارة الخارجية فى لندن ، وكان يلمس عن قرب حجم الخلاف بين وزارته وحكومة الهند ، و بالتالى فقد كان راندل معاصراً لجور و يرى رؤ يته لانتمائهما لجهة واحدة ومدرسة واحدة .

(27) **Ibid.**

(28) **Ibid.**

(29) **Ibid.**

(٣٠) عبد العزيز عبد الغنى ابراهيم، السلام البريطانى فى الخليج العربى. (الرياض: دار المريخ ١٩٨١) ص٢٠٩—١١.

(٣١) انظر تعقيب عرض البرلمان كولونيل يات Colonel C.E. Yate ص١٠٣

(32) See : Philby, St. J.B., «Jauf and the North Arabian Desert», the Geographical Journal, vol. LXII (1923) pp. 241-259; Dobbs, H., «A Short History of Iraq-Nejd Relations», E2316/1/91, F.O. 371/12993.

(٣٣) ذكر جور أن سكان القدس موزعين كما يلى: ٣٠ ألف يهودى، ١٥ ألف مسيحى، ١٥ ألف مسلم. وسكان بيت لحم والناصرة بالكامل مسيحيون، أما طبرية وصفد فمن اليهود على الأغلب. ويخلص جور إلى النتيجة التالية: «أن فلسطين هى البلد الوحيد فى العالم الذى إذا منح استقلالاً ذاتياً سيتحول إلى فوضى، لأن الصهاينة لهم فيها آمال وتطلعات. وبينما تجد غير اليهود يفتقرون إلى التماسك، نرى اليهود متماسكين ومنظمين للغاية.. وهم يتعاونون مع الانجليز الذين يتحملون مسئولية الادارة فى فلسطين.. أما الانجليز فإنهم يحاولون إحداث التوازن بين الأطراف المختلفة..» ويضيف أن إدارة فلسطين تحتاج إلى إجراء تغيرات جذرية «ولكن مثل هذه الاجراءات المفاجئة ليست محببة للشرقيين» (ص ٩٠).

(٣٤) وأسلوب الاستثمارات الهندية كان أسلوباً بيروقراطياً حكومياً. ويرى الجنرال سير ادموند بارو General Sir Edmond Barrow الذى استمع إلى جور: أن الاستثمارات الهندية كانت ناجحة، لأن الحكومة وضعت خطة للمشروعات ثم نفذتها وتولت إدارتها بنفسها، وأضاف أنه يميل إلى الإعتقاد فى أن تنمية البلاد الجديدة يجب أن تتم ببطء بطريقة بيروقراطية، لأن البيروقراطية تأتى بعائد سريع ومجز وأن تنمية الهند ذاتها تمت بهذا الأسلوب. انظر تعقيب سير ادموند بارو على المحاضرة ص١٠٠—١٠١.

(٣٥) عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٨٠) ص ٦٥٥.

(36) Lady Bell, **The Letters of Gertrude Bell.** (London 1927) vol. II, pp. 526-30.

(٣٧) انظر: عمر عبد العزيز عمر، دراسات فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ص٦٥٧؛ عادل حسن غنيم، الحركة الوطنية الفلسطينية من ثورة ١٩٣٦ حتى الحرب العالمية الثانية. (القاهرة: مكتبة الخانجى، ١٩٨٠) ص٦،٥.

(38) Memo. by : Sir G. Rendel, 13 July 1966, loc. cit.

(39) Busch, B.C. **Britain, India and the Arabs, 1914-1921,** (London 1971) pp. 263-4.

(40) See : G. Hagar, Britain, Her Middle East Mandates, and the Emergence of Saudi-Arabia 1926-1932, (Unpublished Ph. D. Thesis, University of Keele, England 1981) pp. 58-67; Mejcher, «British Middle East Policy, 1917-1921, The Interdepartmental Level», Journal od Contemporary History, vol. VIII (1923) pp. 81-101; Klieman, **Foundations of British Policy in The Arab World: The Cairo Conference of 1921** (London 1970); Busch, **Britain, India and The Arabs, 1914-1921.** (London 1971).

عبدالعزيز عبد الغني ابراهيم، حكومة الهند البريطانية والادارة فى الخليج العربى، (الرياض: دار المريخ ١٩٨٠).

(٤١) انظر: (41) Busch, op. cit., p. 474.

كان بوش فى دراسته القيمة المذكورة أعلاه أول من وصف بوعى دورتشرشل ومجموعة خبراء البريطانيين الذين اجتمعوا فى مارس ١٩٢١ فى فندق سميراميس بالقاهرة فيما يعرف بين المؤرخين باسم مؤتمر القاهرة، بأنه كان كدور على بابا والأربعين حرامى.

الفصل السادس

من سلبيات التدخل الأوربى فى تخطيط الحدود السياسية فى الشرق الأوسط (الحدود السعودية ــ الأردنية) ١٩٢٠ ــ ١٩٢٥ (*)

(*) مقال للمؤلف فى مجلة الدارة، العدد الأول، السنة الحادية عشرة (١٩٨٥)

• قصر الأزرق وحدود نجد الجديدة •

نشرت جريدة «التايمز» البريطانية، فى ٢١ يناير ١٩٢٦م، أن ستة آلاف من قوات الملك عبدالعزيز بن عبدالرحمن آل سعود احتلت قصر الأزرق وقريات الملح فى وادى السرحان، وتعتبر هذه المناطق إضافة جديدة لما سبق «للوهابيين» ضمه من واحات وادى الجوف. وفى اليوم التالى نشرت جريدة «التايمز» تصريحاً رسمياً يكذب ما أشيع حول أهداف الملك عبدالعزيز من وراء ذلك. وأضافت جريدة «التايمز» تعليقاً تاريخياً عن تطور تبعية اقليم الجوف ووادى السرحان منذ بداية العشرينيات.

ولما كانت الصحافة معنية بالدرجة الأولى بالحوادث الآنية، فإن دور المؤرخ يأتى بعد ذلك ـــ فى ظل المادة الوثائقية المتاحة ـــ ليكشف النقاب عن حقيقة مشكلات الحدود السياسية الحديثة، فى ذلك القطاع الشمالى من شبه جزيرة العرب، أو القطاع الجنوبى من الصحراء الشامية. فقد اطلعنا على مئات الوثائق فى الأرشيف البريطانى، وعلى العديد من التقارير، التى أعدها الرحالة الذين زاروا هذه المنطقة، فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، حتى قبيل الأحداث التى تناولتها الجريدة، ووقفنا على خلفيات الموضوع وحيثياته، هادفين إلى الوصول إلى الحقيقة.

ولكى يتيسر لنا فهم الخلفية التاريخية للأحداث، التى جرت على جانبى الحدود السعودية ـــ الأردنية فى منطقة وادى السرحان، يجب أن نعود إلى الوراء قليلاً، لنتأكد من أن ما نشأ من خلاف حولها ليس مرده إلى سكان تلك المنطقة،

أو إلى الحكومات التى تنتمى إليها ، بقدر ما هو مردود أصلاً إلى طبيعة التدخل الأوروبى السافر فى عملية رسم الحدود السياسية ــ لأول مرة ــ فى تاريخ شمالث شبه الجزيرة العربية .

فقد اتجهت كل من فرنسا وبريطانيا ، فور تحملهما مسئولية الانتداب فى منطقة الشرق الأوسط ، نحو خلق نمط جديد من الحدود ، لم يكن معروفاً فى هذه المنطقة من قبل ، وهو النمط الذى يعتمد فى الفصل بين كيان سياسى وآخر ، على «خط الحدود» وليس على «منطقة الحدود» ، بالرغم من أن النمط الأخير هو أقرب من غيره إلى طبيعة المجتمعات الصحراوية ، التى تعتمد فى حياتها الاقتصادية على التنقل والترحال وراء الماء والعشب .

الواقع ، أن الحدود السياسية التى فرضتها بريطانيا ، تفوق فى آثاره السلبية على سكان المناطق الصحراوية فى شمالى شبه الجزيرة العربية تلك التى رسمها الفرنسيون فى سوريا ، فقد كانت بريطانيا تضع نصب عينيها ضرورة تشكيل ممر برى متصل بين رأسي الخليج العربى من جهة والبحر الأحمر فالبحر المتوسط من الجهة الأخرى . كان ذلك الامتداد من اليابس ضرورة استراتيجية لبريطانيا ، ساعد على تأمينه نظام الانتداب ، الذى أسند إليها على كل من العراق وفلسطين وشرق الأردن ، وجميعها كانت أجزاء من الكيان العثمانى الكبير ، ولم تكن لأى منها حدود مؤكدة .

وحينما وضعت بريطانيا فيصل بن الحسين ملكاً على العراق ، وأخاه عبد الله أميراً على شرق الأردن ، لم يكن لديها تصور دقيق لحدود كل من العراق وشرق الأردن ، ولكنها كانت تدرك جيداً أن ما تفعله تجاه أبناء الشريف حسين ، يعتبر وفاء لجانب من تعهداتها له ، أثناء الحرب العالمية الأولى ، وإذا كان هذا الترتيب سيوفر عملية تأمين الممر البرى من رأس الخليج العربى إلى رأس البحر الأحمر ، فإن إنشاء وطن قومى لليهود فى فلسطين سيجعل هذا الممر أكثر فعالية .

وفى سعيها لتحقيق هذا الهدف ، لم تكلف بريطانيا نفسها عناء البحث عن أية أسس تاريخية لعملية رسم الحدود فى هذه المنطقة ، ولكنها اندفعت ــ دون اعتبار للجوانب الجغرافية أو الاجتماعية أو الانثروبولوجية ــ ممسكة بالقلم

والمسطرة ، لترسم الحدود بين مناطق الانتداب من ناحية ، و بقية شبه الجز يرة العربية من الناحية الأخرى ، مما أدى إلى فصل فجائى بين القبائل القاطنة فى سور ية من ناحية ، والقبائل القاطنة فى مناطق الانتداب البر يطانى من ناحية ثانية ، ثم القبائل النجدية والحجاز ية من ناحية ثالثة ، وأحدث ذلك صدمة لسكان تلك المناطق ، فقد وجدت المجتمعات شبه المستقلة من البدو نفسها فجأة مطالبة بالتبعية لهذا الكيان السياسى أو ذاك ، وهو ما لم تألفه من قبل .

كان من الضرورى أن تواجه بر يطانيا المشاكل الناجمة عن هذا النمط من التقسيم ، فسعت نحو تغيير مفهوم الحدود فى أذهان البدو ، من مفهوم « منطقة الحدود » إلى مفهوم « خط الحدود » ، وكذلك تغيير مفهوم الانتماء ، من مفهوم الانتماء إلى القبيلة أو إلى القر ية إلى مفهوم الانتماء للدولة ذات الطابع القومى . ولكن هذا كان أمراً مستحيلاً بالنسبة لمجتمعات عاشت آلاف السنين دون تقييد لحر يتها فى الحركة عبر الصحراء الواسعة .

إن إغفال العوامل الاجتماعية والانثرو بولوجية فى رسم الحدود يؤكد ، بما لا يدع مجالاً للشك ، أن عملية رسم الحدود هذه لم تكن هدفاً فى حد ذاتها ، كما أنها لم تكن سعياً وراء إقرار الأوضاع السياسية فى المنطقة ، وإنما كانت أداة سياسية لخدمة المصالح الامبر يالية . و يؤكد ذلك أن البر يطانيين كانوا يعتقدون أن الحدود المرسومة فى الصحارى المفتوحة هى أفضل أنواع الحدود ، ولكن التجر بة أثبتت عدم صحة هذا الاعتقاد ، لأن الصحراء المفتوحة ليست خالية من السكان البدو الدائمى الحركة ، كما أن سكانها يحتاجون إلى استمرار قيام العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم و بين سكان الحضر المقيمين على أطراف الصحراء .

وقد أدى رسم الحدود بطر يقة عشوائية إلى كثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، لعل أكثرها شهرة ما ألم بقبائل شمر والرولة . فحينما منع الفرنسيون قبائل الرولة من الرعى فى مناطق تقع تحت إشرافهم ، واجهت هذه مأساة حقيقية فى قطعانها وفى مصالح أبنائها ، حتى قيل إن الكلاب وحدها هى التى نمت بسرعة على ما نفق من القطعان نتيجة الجوع والعطش .

بعد هذه المقدمة السريعة حول فلسفة وأسلوب الادارة البريطانية فى رسم الحدود فى شمالى شبه الجزيرة العربية ، نعود إلى منطقة الحدود الأردنية ـ السعودية ، وخصوصاً فى وادى الجوف ووادى السرحان ، لنقف على طبيعة الحوار السياسى الذى دار حولها ، وكذلك على حقيقة الصدام المسلح بين الأطراف المتنازعة بشأنها ، وعلى الآثار السلبية التى انعكست على البدو فيها ، ثم على التسوية النهائية التى تم التوصل إليها .

* * *

يعتبر وادى السرحان ملتقى الطرق فى الصحراء العربية الشمالية ، فتوجد به واحات كبيرة ، أشهرها الجوف وسكاكا ، حيث يتمركز معظم السكان ، كما أن الوادى يعتبر بحق بوابة شبه الجزيرة العربية نحو الشام . وفى شمالى الوادى توجد قريات الملح أو الكاف ، وفى أقصى شماله ، يقع قصر الأزرق .

ومن القبائل الكبرى التى كانت ترعى وتستقى بالمنطقة : قبائل الرولة وعنزة وبنى صخر ، ويعتبر وادى السرحان إقليماً متماسكاً فى قلب الصحراء ، لهذا سعت جميع الأطراف المعنية إلى ادخاله بكامله ضمن إطار حدودها السياسية .

وقبل أن نعرض للمشكلات التى دارت حوله ، سوف نحاول أن نتتبع تطوره التاريخى والسياسى ، فقد أصبح هذا الاقليم ، لبعض الفترات ، فى أيدى آل الرشيد ، الذين كانوا يحكمون فى حائل ، حتى عام ١٩٠٩م ، حينما استولى عليه منهم نورى الشعلان (زعيم قبيلة الرولة) مستغلاً ضعف آل الرشيد ، نتيجة انشغالهم بمواجهة آل سعود ، الذين كانوا يسعون منذ بداية القرن نحو استرجاع أملاكهم القديمة التى فقدوها لحساب آل الرشيد .

وفى عام ١٩١٨م أبدى نورى الشعلان ولاءه للأمير فيصل بن الحسين ، الذى كان يحكم وقتئذ فى سوريا ، ولكن الظروف التى واجهها فيصل فى عام ١٩٢٠م وانتهت بخروجه من دمشق ، انعكست على نورى الشعلان ، الذى لم يعد يلقى تأييداً ضد آل الرشيد ، الذين نجحوا ـ فى نفس العام ـ فى استرداد الاقليم ، ولكن سقوط إمارتهم بالكامل فى أيدى عبدالعزيز آل سعود فى العام التالى مباشرة ، هيأ الفرصة لنورى الشعلان كى يُحكم سيطرته على الجوف . وباختصار فإن الإقليم

كان يتبادله كل من آل الرشيد ونورى الشعلان ، خلال الربع الأول من هذا القرن .

فى هذه الظروف كان الانجليز والفرنسيون يعملون لتثبيت وجودهم فى هذه المنطقة باسم الانتداب . ولما كان نورى الشعلان وقبائل الرولة لا تستطيع أن تعيش دون الاعتماد على دمشق ، فقد آثر الشعلان أن يوطد علاقاته بالفرنسيين اعتباراً من عام ١٩٢١م ، فنجده يلتقى بالحاكم العسكرى الفرنسى فى دمشق ، و يقبل منه عرضاً بالمساعدة المالية ، ولكن تلك العلاقات الطيبة لم تدم طو يلاً ، بسبب نزاعات قبلية أدت إلى تدمير محطة جو ية فرنسية فى « القر يتين » الواقعة بين دمشق و بالميرا ، فأصبح مركز الشعلان حرجاً مع بداية عام ١٩٢٢م ، ولم يكن ذلك بسبب توتر علاقاته مع الفرنسيين فحسب ، بل لأنه وجد نفسه محاطاً بزعيم الإمارات (فهد الهزال) من جهة الشرق ، و بعبدالعز يز آل سعود فى جبل شمر من جهة الجنوب (١) .

لم يجد نورى الشعلان مفراً من أن يتجه نحو الغرب ، طالباً المساعدة من الأمير عبد الله ، الذى نجح فى فبراير ١٩٢١م فى أن يؤسس لنفسه إمارة فى شرق الأردن بمساعدة الانجليز، ولم يكن فى إمكان الأمير عبد الله ــ بالطبع ــ أن يقدم شيئاً للشعلان ، و بالتالى فلم يكن هناك مفر من أن يعرض الانجليز خدماتهم عليه ، تأميناً لسلامة الممر البرى . ومن ناحية أخرى ، فإن من مصلحة الانجليز أن يدوم عدم الوفاق بين الشعلان والفرنسيين ، وعليهم ــ إذن ــ ألا يتركوه يلجأ مرة أخرى إليهم ، ومن ناحية ثالثة فإن الانجليز كانوا حر يصين على استمرار عدم الوفاق بين عبد العز يز آل سعود ونورى الشعلان ، ضماناً لمنع تسرب النفوذ « السعودى » لوادى السرحان .

للأسباب السابقة مجتمعة ، رأى البر يطانيون ضرورة إيفاد بعثة إلى المنطقة لتقصى الحقائق ، وفى ربيع عام ١٩٢٢ زار سان جون فيلبى (المقيم البر يطانى فى شرق الأردن وقتئذ) ومعه أحد أفراد أسرة الشعلان (غالب باشا الشعلان) وصحبها الميجور هولت (مهندس السكك الحديدية بالعراق) زار هؤلاء نورى الشعلان ، وأقنعوه بأن يضم أراضى قبيلة الرولة ، بما فى ذلك الجوف وسكاكا ،

إلى إمارة شرق الأردن ، وفى مقابل ذلك يتولى شرق الأردن حماية الشعلان من أى عدون(٢) .

من الواضح أن بريطانيا هى التى كانت تحرك الأحداث فى وادى السرحان ، نظراً لأهمية موقع الوادى لمشروعات الطرق البرية المقترحة فى شمال شبه الجزيرة العربية ، ويظهر ذلك فى مشاركة الميجور هولت فى البعثة التى ذهبت لكسب نورى الشعلان إلى جانب شرق الأردن ، وخصوصاً أن هولت سبق له أن زار المنطقة وأعد دراسة ميدانية عن أهميتها لمشروعات السكك الحديدية والطرق البرية وخطوط أنابيب البترول(٣) .

لم يكن الفرنسيون سعداء لهذا النشاط البريطانى الرامى لضم وادى السرحان بكامله إلى شرق الأردن ، لأنهم كانوا يطمعون فى ضمه إلى الأراضى الواقعة تحت انتدابهم فى سوريا(٤) .

أما عبد العزيز آل سعود فكان يرى رأياً مخالفاً : فالجوف ووادى السرحان ، إضافة لكونهما امتداداً طبيعياً لأرض شمال شبه الجزيرة ، فهما بوابة قلب شبه الجزيرة العربية إلى سوريا ، وأن أى مساس بهذه المنطقة من جانب الفرنسيين أو الانجليز ، سيضر بقبائل نجد ضرراً بالغاً ، لأن هذه القبائل تحتاج بشدة إلى التعامل مع المناطق الحضرية فى سوريا ، وتعادل أهمية هذا الوادى بالنسبة لقبائل شمالى شبه الجزيرة العربية أهمية وادى الباطن الذى يربط بين العراق ونجد ، ولذلك فلابد – فى نظر عبدالعزيز – من تأمين سلامة هاتين البوابتين ، ضماناً لتأمين سلامة قلب شبه الجزيرة العربية اقتصادياً وسياسياً . ومن هنا إصطدمت مصالح بريطانيا فى شمال شبه الجزيرة العربية بمصالح عبدالعزيز ، فبينما تريد الأولى أن تقطع شمال شبه الجزيرة العربية من الغرب إلى الشرق ، يريد الثانى أن يقطع نفس المنطقة من الجنوب إلى الشمال .

بنى عبدالعزيز مطالبه فى وادى السرحان على أسس تاريخية واقتصادية وجغرافية ، مؤكداً أنه الوريث الوحيد لما كان يحكمه آل الرشيد فى كل المقاطعات التى كانت تتبعهم ، بما فى ذلك وادى السرحان . ومع أن بريطانيا كانت تدرك وجاهة مطلب عبدالعزيز ، إلا أنها كانت ترى ضرورة صده بعيداً عن شرق الأردن .

وجرياً على هذه السياسة ، كان على فيلبى أن يدعم مركز عبدالله فى شرق الأردن ، وأن يعيد تنظيم قواته لتتمكن من صد أى هجوم يأتى من جنوب الوادى ، وكان يؤيده لورانس ، الذى كان يرى أن الوادى يجب أن يكون بكامله لعبد الله .

ولكن الإخوان باغتوا الانجليز واحتلوا سكاكاً والجوف ، وشنوا هجمات على خيبر وتيماء والكاف مع قدوم ضيف ١٩٢٢ م ، فتحرك عبدالله فى الإتجاه المضاد ، واحتل أجزاء من شمالى الوادى ، ولكنه لم يوفق فى منع بعض القبائل من أن تغير ولاءها إلى آل سعود بدلاً من الهاشميين ، كما لم يمنع قبائل عتيبة من أن تعبر الوادى شمالاً حتى قصر الأزرق فى أقصى شمال الوادى ، ومن هناك تمكن الإخوان من الإغارة على عدد من القرى التابعة لبنى صخر ، والواقعة إلى الغرب من سكة حديد الحجاز ، حتى أصبحوا على مقربة من عمان ، ونجح عبدالعزيز فى تأمين موقفه بعقد تحالفات مع القبائل التى دانت له فى غربى الصحراء الشامية ، وأنهت هذه علاقاتها بنورى الشعلان فى خريف نفس العام(٥) .

لم يكن الأمير عبد الله متحمساً لضم الوادى كله لامارته بنفس القدر الذى كانت بريطانيا حريصة على أن تحقق له ذلك . ففى أكتوبر ١٩٢٢م ، كان عبد الله فى لندن ، ودارت بينه وبين سير جلبرت كلايتون مناقشات حول هذا الموضوع ، خرج منها كلايتون بنتيجة مؤداها « أن الأمير عبد الله مستعد لأن يتخلى عن الجوف ، بشرط أن يُمنح تأكيدات بأن تبقى مقاطعات الكاف والأزرق وبركة ضمن حدود إمارته » (٦) .

هال البريطانيين السرعة الفائقة التى كان ينتشر بها نفوذ عبدالعزيز آل سعود فى شبه الجزيرة العربية ، وخصوصاً أنهم كانوا حريصين على تضمين وادى السرحان فى إمارة شرق الأردن ، وكان فيلبى — على وجه الخصوص — يرى أن شرق الأردن إمارة صغيرة ، ويجب أن يُلحق بها أكبر مساحة تستطيع حكومته إضافتها لها ، فإن لم تستطع ، فعليها أن تضمه إلى الحجاز أو إلى فلسطين (كان الحجاز وقتئذ لا يزال تحت حكم الهاشميين)(٧) .

لم تكن تقوية إمارة شرق الأردن — لتقف بذاتها كياناً سياسياً مستقلاً — أمراً سهلاً ، كما لم تكن فكرة ضمها إلى أى من الحجاز أو فلسطين مقبولة لدى جميع

الأطراف ، ولكن استمرار الجوف فى أيدى القوات السعودية ، كان فى نظر الا «خطراً داهماً» . وفى لندن اقترح مندوب شرق الأردن إخلاء الجوف السعوديين على أن يوضع تحت إشراف نورى الشعلان ، ليصبح منطقة عازلة عبدالعزيز آل سعود والأمير عبد الله ، ولكن كلايتون كان يرى أن وادى الج فى أيدى الأردن يعد إضعافاً للإمارة لا تقوية لها ، نظراً لما يحتاجه الإقليم إمكانيات دفاعية ، لا تقدر شرق الأردن على تدبيرها (٨) .

لم تكن المشكلة – فى الواقع – هى مشكلة الإدارة البريطانية المسئولة نظام الانتداب فحسب ، بل كانت قضية عامة شغلت بال لندن لوقت طويل واحتاج علاجها إلى إعادة ترتيب سياستها فى الشرق الأوسط ، وبعبارة أخرى ف علاج ما يبدو أنه إقليمى محدود لا يمكن تسويته بعيداً عن تسوية شاملة لمشكلا الحدود الأخرى ، التى كانت قائمة فى ذلك الوقت .

ففى نوفمبر ١٩٢٣م وضعت الحكومة البريطانية الخطوط العريضة التال أمامها ، لتكون أساساً لتسوية شاملة للحدود فى شمالى شبه الجزيرة العرب وقلبها وغربيها :

١ – يجب أن يتمتع الأردن بنافذة بحرية على خليج العقبة .
٢ – يجب ألا تصل حدود نجد إلى سكة حديد الحجاز .
٣ – يجب أن يسترد الحجاز خرمة وتربة .

عندئذ يمكن أن يُستبعد وادى السرحان من إمارة شرق الأردن .

وفى ٨ نوفمبر رأت لندن أن التسوية النهاية يمكن أن تتم على الصورة التالية :

« يجب أن يتخلى عبدالله عن الكاف مقابل العقبة ، وأن يتخلى ابن عود عن الخرمة وتربة مقابل الكاف ، وأن يتخلى الحسين عن ادعاءاته فى مناطق تقع شمال المدورة مقابل خرمة وتربة » (٩) .

بدت هذه السياسة للبريطانيين وكأنها سوف ترضى جميع الأطراف ، ولكن هذا الانطباع كان مزيفاً ، فقد استمرت حالة التوتر خلال عام ١٩٢٣م ، وأثبتت معاهدة المحمرة وبروتوكول العقير فشلها فى علاج قضايا مماثلة ، فقد كانت مثل هذه التسويات نمطاً جديداً غير مألوف للبدو ، وبالتالى فهم غير معنيين بها ، لأن

المعاهدات تعنى الحكام والساسة دون غيرهم ، ولهذا فلا نعجب أن نرى الإخوان يواصلون هجماتهم شمالاً وغرباً ، سعياً وراء تثبيت مركزهم فى هذه المناطق عن طريق جمع الزكاة من القبائل .

فى هذه الظروف دعت بريطانيا إلى عقد مؤتمر الكويت ليعالج مشاكل الحدود بين نجد وكل من العراق وشرق الأردن والحجاز ، ولم يمض المؤتمر — الذى عقد فى آخر عام ١٩٢٣م وبداية عام ١٩٢٤م — بغير مشاكل ، منها على سبيل المثال : إصرار الهاشميين على إرجاع جبل شمر إلى آل الرشيد ، وهو مطلب مستحيل ، وفشل المؤتمر فى حل قضايا الحدود ، وبقيت مسألة وادى السرحان معلقة ، وحذر فيلبى من مأساة ستلحق بالسياسة البريطانية ، إ هى تركت الأمور على ما هى عليه (١٠) .

وتحرك عبدالعزيز آل سعود بسرعة بعد مؤتمر الكويت ، وضم الحجاز ، وأنهى حكم الهاشميين هناك ، ووقفت بريطانيا مكتوفة الأيدى ، تراجع سياستها مراجعة شاملة ، ومع أنها أعلنت الحياد فيما يتعلق بالحرب فى الحجاز بين عبدالعزيز آل سعود والهاشميين ، إلا أنها وقفت على أهبة الإستعداد لصد أى هجوم من جانب الإخوان على وادى السرحان ، وكلفت سلاح الجو الملكى البريطانى بالتصدى لهذه المهمة .

زاد من تعقيد الأمور أمام بريطانيا اتخاذ الشريف حسين — بعد تخليه عن الحكم فى الحجاز — من العقبة منفى إختيارياً ، فقد كان الإخوان يرونه وراء بعض مشكلات الحدود المتعلقة بهم ، ويرون أن إقامته على أطراف حدودهم تعنى — فى تقديرهم — استمراره فى القيام بأعمال عدوانية ضدهم ، وساور القلق بريطانيا بسبب موقف الإخوان ، وازداد قلقها حينما أعلن عبدالعزيز آل سعود عن إرسال قواته فى اتجاه العقبة نظراً لبقاء الشريف حسين فيها (١١) .

قررت الحكومة البريطانية التحرك بسرعة فى اتجاهين مختلفين ، الأول نقل الشريف حسين من العقبة إلى قبرص لوقف التهديد السعودى ، والثانى البدء فى إجراء مفاوضات مع عبدالعزيز آل سعود حول قضايا الحدود النجدية — الأردنية (١٢) .

فقد ظهرت مخاوف فى لندن مؤداها أن تسوية الحدود النجدية ـ الأردنية صارت مهمة وعاجلة، وأنها يجب أن تتم قبل أن يستسلم باقى الحجاز لعبدالعزيز، فقد يفكر عبدالعزيز فى تسوية الحدود الشمالية عن طريق السيف، ويضع بريطانيا فى موضع حرج (١٣).

كانت النتيجة الطبيعية لكل هذه التطورات تحولاً كاملاً فى سياسة بريطانيا تجاه عبدالعزيز، « فلم يعد هو ذلك الحاكم الصغير الشأن، الذى يقيم فى قلب شبه الجزيرة العربية، ولكنه صار ملك المستقبل لمعظم أرجائها ».

لهذا تقرر أن تبعث لندن بسير جلبرت كلايتون ليتفاوض مع عبدالعزيز حول حدود نجد الشمالية، قبل أن ينتهى من عملية فتح الحجاز.

بدأت المفاوضات الأنجلو ـ سعودية فى بحره، فى ١١ أكتوبر، واستمرت لمدة ثلاثة أسابيع، ووضعت بريطانيا مسألة الحدود النجدية ـ الأردنية على رأس جدول الأعمال كسباً للوقت الذى قد يخدم عبدالعزيز، ويمكنه من تحويل قواته المنتصرة فى حرب الحجاز إلى وادى السرحان، فيشطر الامتداد المتصل بين مناطق الانتداب، وربما يتمكن من إقامة علاقات مباشرة مع سوريا (١٤).

كانت وجهة النظر البريطانية مبنية على أساس شطر الوادى إلى قسمين، القسم الشمالى بما فيه الكاف ويعطى لشرق الأردن، أما القسم الجنوبى فيعطى لنجد. ولكن ذلك يعتبر تحولاً فى موقف بريطانيا لغير صالح نجد، فقد سبق لبريطانيا أن عرضت الكاف على عبدالعزيز فى نوفمبر ١٩٢٣ ضمن تسوية شاملة لمشاكل الحدود. ويرجع ذلك التحول فى موقف بريطانيا إلى زيارتين قام بهما جورج أنطونيوس لندن إلى وادى السرحان قبل أن يبدأ كلايتون مهمته. ونصح أنطونيوس لندن بأن تبقى على شمال الوادى لشرق الأردن. وعلل اقتراحه بمجموعة من الأسباب: فمن الناحية الاستراتيجية، يمكن استخدام شمالى الوادى فى الدفاع عن شرق الأردن، وأيده فى ذلك سلاح الجو البريطانى. ومن الناحية الاقتصادية فإن الوادى هو منطقة الرعى ومصدر المياه لقبيلتى الرولة وبنى صخر، اللتين يجب أن تكونا من قبائل شرق الأردن فى تقديره. أما من الناحية السياسية، فيرى أنطونيوس أن الرولة وبنى صخر لم تتأثرا بعد بالدعوة (الوهابية)

ويجب أن تبقيا كذلك فيصرف النظر عن تبعية الوادى لآل الرشيد فى مراحل سابقة ، بنى البر يطانيون موقفهم الآن على أساس أن نورى الشعلان قد سبق السعوديين إلى الوادى (١٥) .

وتتلخص وجهة نظر عبدالعزيز فى حرصه على تحطيم ذلك الاتصال البرى ، الذى يربط بين العراق وشرق الأردن ، لأنه يمكّن إثنين من أعدائه من إحكام السيطرة على حدوده الشمالية ، وحرمانه من الاتصال مباشرة بسوريا ، وهذا يهدم حقوق نجد التاريخية فى هذه المنطقة ، وهى الحقوق التى دفعت بريطانيا لأن تعرض عليه فى عام ١٩٢٣م كل الاقليم شمالاً حتى الكاف ، لأن « الكاف والمناطق المحيطة بها جزء من الوادى ، وعامل أساسى فى إقتصادياته ، ولا يجب أن نهمل هذه الحقائق لمجرد التفكير فى مسألة المواصلات وبعض المصالح الأخرى » (١٦) .

وكانت بريطانيا تدرك أهمية الكاف بالنسبة لعبد العزيز ، وكانت تنوى الاعتراف له بها ، غير أنها آثرت أن تستخدمها ورقة قوية للتفاوض معه (١٧) . ولكن عبد العزيز — الذى لم يكن يعرف حقيقة موقف بريطانيا — دافع دفاعاً مستميتاً عن حقوقه فى الإقليم ، وأبدى أسباباً وجيهة صاغها فى عبارات متزنة ، حتى أن كلايتون لم يستطع أن يخفى إعجابه بذلك الرجل « الذى يعمل جاهداً بحماس لاسترداد عظمة أسرته وتوسيع بلاده ، مما سيضعه وجهاً لوجه مع العالم الخارجى ، وسيجعله فى حاجة إلى دولة كبرى تقف بجانبه .. ولقد عبر جلالته عن رغبة قوية فى التعاون والصداقة مع بريطانيا » (١٨) .

كان من المناسب لعبدالعزيز أن يصادق بريطانيا دون غيرها ، فهى الدولة الكبرى الوحيدة الموجودة حوله فى كل مكان : فى الهند والخليج ، وعدن ، والبحر الأحمر ومصر والسودان ، وفلسطين وشرق الأردن والعراق . وفى نفس الوقت كان من الضرورى لبريطانيا أن تؤمّن وجودها على أطراف شبه الجزيرة العربية عن طريق تفادى عوامل الصدام معه .

لكل ما سبق كان اعتراف بريطانيا لعبدالعزيز بالسيطرة على وادى السرحان حتى الكاف ، مسألة وقت وليست مسألة مبدأ ، فقد اعترف كلايتون

فعلاً لعبد العزيز بأحقيته فى الحصول على الكاف ، وفوق ذلك وافق على مطلبه بضرورة تسهيل انتقال قوافل نجد التجارية من سوريا وإليها — عبر شرق الأردن — فى حماية بريطانيا ، وقد نُص صراحة على كل ذلك فى تسوية شاملة عرفت باسم اتفاق حدا ، الموقع فى ٢ نوفمبر ١٩٢٥م .

استطاع كل من عبد العزيز وبريطانيا أن يحققا أهدافهما الأصلية . فقد ضمنت بريطانيا الامتداد العراقى الأردنى ، كما ضمن عبد العزيز وصول قوافله التجارية إلى الشام ، وفوق ذلك ملك كل وادى السرحان حتى الكاف ، فيما عدا مجموعة الوديان الصغيرة الواقعة إلى الغرب منه .

وبهذا الترتيب ، فإن قبائل الرولة أصبحت تخضع لحكم عبد العزيز المباشر .. ونصت المعاهدة أيضاً على منع تحصين أطراف الوادى من الجانبين ، وأن يمنع الإخوان من مهاجمة شرق الأردن ، مقابل أن يمتنع الانجليز عن تحصين قصر الأزرق فى أقصى شمال الوادى . وبذلك أصبح عبور الوادى عند خط الحدود مسألة ممنوعة قانوناً لأول مرة فى التاريخ . ولكنها فى الواقع كانت عملية صعبة أو مستحيلة ، ذلك أن القوانين المكتوبة والمعاهدات لا تنطبق عادة على القبائل الرحل ، التى تعتمد على قوانين الطبيعة فى تسيير حياتها .

ومن هنا واجه عبد العزيز نوعاً جديداً من المشاكل ، تتعلق — بالدرجة الأولى — بعملية إدخال مفاهيم جديدة على عقول القبائل ، تتناسب وطبيعة الدولة ذات الحدود القومية ، لذلك فلا يمكن تفسير غارة الإخوان على قصر الأزرق فى يناير ١٩٢٦م — أى بعد حوالى ثلاثة شهور من إتفاق حدا — إلا من خلال هذا الإطار الذى اصطدمت فيه أفكار ووسائل الحضارة الحديثة بالأفكار والوسائل التقليدية .



(1) Toynbee, Survey 1925, p. 337-9.

(2) For more about al-Jauf see : Philby, «Jauf and the North Arabian Desert», Geographical Journal, 1 XII (1923) pp. 241-59; Philby, «Transjorden», Journal of the Central Asian Society, XI (1924) pp. 296-312; Holt, «The Future of the Northern Arabian Desert», Geographical Journal, IXII (1923), pp. 259-71.

(3) Holt, Major A.L., «The Future of the North Arabian Desert; Geographical Journal, 62 (1923), pp. 259-71.

(4) Monro e, E., Philby of Arabia, London 1973, pp. 120-1.

(5) Philby, Saudi Arabia, p. 283; Helms, C., The Cohesion of Saudi Arabia, London 1981, p. 213.

(6) Clayton to M.E.D., 22 Oct. 1922. Clayton Papers, Durham Univ.

(7) See : Philby, «Transjordan» Points for discussions with Amir Abd-Allah and Philby (Clayton Papers), 471/3.

(8) Clayton to M.E. D. . (C.O.) 28 Nov. 1922, (Clayton Papers) 471/3.

(9) C.O. to the Resident (Bushire) 8 Nov. 1923 (Clayton Papers) 471/2.

(10) Philby, «The Triumph of the Wahhabis», for more about the Kuwait Conference see complete file in Air 5/332.

(11) Ibn Saud to the British Agent (Jeddah) 14 May, 1925, (Clayton Papers) 471/5.

(12) CAB 23/50, 27 (25) 27 May 1925; Young to Clayton, 31 July 1925 (Clayton Papers) 471/6. This invitation was repeated to Clayton several times.

(13) Toynbee, Survey 1925, p. 343.

(14) Report by Sir Gilbert Clayton on his mission to negotiate certain agreements with the Sultan of Nejd, and instruction issued to him in regard to his mission, P.R.O., F.O. 371/11473 (A copy of which is traced in the Sudan Archive, Clayton Papers, 471/7, School of Oriental Studies, Durham University), (Thereafter: «Clayton Report»); C.O. to Clayton, 10 Sept. 1925, Appendix «Clayton Repor».

(15) C.H.F. Cox to Antonius, 9 Sept, 1925, Annex 3 «Clayton Report»; Memo by Antonious on the eastern frontier Transjordan, Annex, 3 «Clayton Report».

(16) Record of Proceedings, 3rd meeting, «Clayton Report».

(17) Clayton to C.O. 25 Nov. 1925, «Clayton Report».

(18) Record of Proceedings, 3rd meeting, «Clayton Report».

الفصل السابع

نهاية الامتيازات الأجنبية
فى الحجـاز
١٩٢٦ ــ ١٩٢٧ (*)

(*) مقال للمؤلف فى مجلة الدارة، العدد الأول، السنة العاشرة (١٩٨٤).

إننى مسافر إلى مهبط الوحى لنبسط أحكام الشريعة .. فبعد الآن لا يكون سلطان فى مكة إلا للشرع ، وجميع الرءوس يجب أن تطأطىء للشريعة[١] .

كان هذا التصريح مبرراً كافياً ـ بصرف النظر عن الأسباب العديدة والدوافع الأخرى ـ لكى يدفع عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود بقوات نجد عبر حدودها مع الحجاز لبسط أحكام الشريعة فى الأراضى المقدسة .

كان تطهير الأراضى المقدسة ـ واحداً من الأهداف السامية التى قصد إليها عبد العزيز ، الذى رأى أن أول خطوة على هذا الطريق هى إنهاء حكم الهاشميين هناك . وامتصاص غضب بعض أنصارهم فى العالم الإسلامى ، بالدعوة إلى مؤتمر عام[٢] يعقد فى مكة ، بعد انقضاء موسم الحج فى صيف عام ١٩٦٢م ، لتحديد مستقبل الأراضى المقدسة ، وصيانة أمنها ، والنظر فى الوسائل المتعلقة بسلامة الحجاج ورفاهيتهم . ومع أن هذا الجمع الأول من نوعه ، انفض دون تحديد صريح لمن يحكم فى الحجاز ، إلا أنه لم يعترض صراحة على حكم الملك عبد العزيز ، الذى كان قد أختير من قبل الحجازيين ملكاً فى يناير ١٩٢٦م .

وقد تمكن الملك عبد العزيز من مواصلة السير نحو هدفه المعلن ، وهو تطهير البلاد المقدسة ، بتكليف من المؤتمر الإسلامى ، فكان عليه أن يقيم الحكم طبقاً الشريعة ، وأن يعمل على تأمين سلامة الحجاج ، وأن يعد للحرمين الشريفين أوقافها المتناثرة فى العالم الاسلامى ، وأن يعمل على إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز[٣] ، إلى غير ذلك من القضايا الهامة .

وأهم ما يعنينا فى هذا المقام هو إبراز مسألة تطبيق الشريعة تطبيقاً يصون قدسية الحرمين الشريفين . وهنا تصطدم محاولة الملك عبد العزيز بالامتيازات ، التى كانت تتمتع بها الدول الأوروبية فى مختلف أنحاء الامبراطورية العثمانية ، منذ القرن السادس عشر ، ولم تفلح جهود العثمانيين ، أو ورثتهم من الهاشميين فى إلغائها ، وورث عبد العزيز عن هؤلاء تركة مثقلة بالامتيازات ، لم يكن هناك من سبيل للقضاء عليها غير تجاهلها وعدم الاعتراف بها عند تطبيق الشريعة فى الأراضى المقدسة .

أما هذه الامتيازات ، فهى مجموعة من المعاهدات ، عقدها السلاطين العثمانيون مع معظم الدول الأوروبية(٤) ، وأهم شروطها : ضمان تطبيق هذه الدول لقوانينها على مواطنيها الموجودين فى أراضى الدولة العثمانية ، فإذا حدث صدام بين شخصين ، أحدهما أوروبى والآخر عثمانى ، فإن محاكمة الأوروبى تتم أمام المحكمة القنصلية لبلاده ، وفى كل الأحوال فإن من الضرورى أن يحضر القنصل ، أو مندوب عنه أية محاكمة قد تجرى لأحد رعايا بلاده فى المحاكم العثمانية ، وعليه أن يستخدم مختلف الوسائل التى تضمن إبطال تنفيذ الحكم .

كفل هذا الأسلوب للمواطن الأوروبى العادى ميزات كان يتمتع بها الدبلوماسيون وحدهم ؛ ذلك أن الأجنبى — أى أجنبى — لا يخضع للقوانين والنظم السائدة فى البلد الذى يوجه فيه ، وبهذا الأسلوب أيضاً تفقد الدولة المانحة للامتياز كثيراً من سيادتها على أرضها ، و يتوارى تطبيق قوانينها أمام سطوة قوانين الامتيازات .

ومع أن الحجاز له وضع خاص فى العالم الإسلامى ، إلا أنه لم يستثن فى معاهدات الامتيازات التى منحها العثمانيون للأوروبيين ، وطبقت فيه قوانين الامتيازات بدرجات متفاوتة ، ولا شك أن ذلك كان يجرح كبرياء المسلمين الغيورين على تطبيق الشريعة فى الأراضى المقدسة .

وإذا كانت قضية الامتيازات الأجنبية عميقة الجذور ، فهى تعود إلى القرن التاسع فى منطقة شرق البحر المتوسط(٥) ، فكيف استطاع الملك عبد العزيز أن يقتلع هذه الامتيازات الضاربة جذورها فى أعماق التاريخ من الحجاز ؟ !

كانت بريطانيا هي الدولة الأوروبية الوحيدة التي استأثرت بالنفوذ السياسي في شبه الجزيرة العربية في أعقاب الحرب العالمية الأولى ، ومن جهة أخرى كانت بريطانيا تمتاز على غيرها من الدول الكبرى من حيث أنها كانت تحكم — بشكل مباشر أو غير مباشر — أكبر عدد من المسلمين . هاتان الحقيقتان وضعتا بريطانيا في موقف تبدو فيه سياستها مضطربة ومتناقضة ؛ فبينما هي تعمل على إثبات وجودها ، بعد الحرب العالمية الأولى ، في شبه الجزيرة العربية ، كانت تثير بذلك سخط الرأي العام الإسلامي ضدها ، و يبدو لنا ذلك بوضوح عند الحديث عن مواقف مراكز صناعة القرار في السياسة الخارجية البريطانية ، فبينما نرى وزارة الهند تقف — بالطبع — في جانب قضية تسكين الرأي العام الإسلامي وتهدئته ، نرى على الجانب الآخر وزارتي الخارجية والمستعمرات تسعيان نحو تثبيت الوجود البريطاني دونما اعتبار لآراء جموع المسلمين في أنحاء الامبراطورية .

وقد أدرك الملك عبد العزيز أهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه بريطانيا في توجيه تاريخ منطقة الشرق الأوسط ، وسعى نحو إعادة صيباغة علاقاته بها ، وهي العلاقات التي كانت مبنية أساساً على معاهدة دارين ١٩١٥م ، صياغة تتناسب ومركزه المرموق ، باعتباره سلطاناً على نجد وملحقاتها وملكاً على الحجاز ، وفي هذه المناسبة وجدت قضية إنهاء الامتيازات الأجنبية في الحجاز طريقها — بين العديد من القضايا — إلى مائدة المفاوضات البريطانية السعودية .

كان الملك عبدالعزيز قد أفضى لسير جلبرت كلايتون (المندوب البريطاني فوق العادة) الذي تفاوض معه في بحره ، في خريف عام ١٩٢٥م ، بشأن حدود نجد الشمالية ، برغبته في مراجعة العلاقات البريطانية — السعودية(٦) . ولم يتردد كلايتون في أن ينقل رغبة الملك عبدالعزيز إلى لندن . فأبدت الحكومة البريطانية ترحيباً بهذا الاتجاه ، في رسالة بعثت بها إلى جدة ، في ابريل ١٩٢٦م(٧) .

كان ترحيب لندن مبنياً على مناقشات داخلية ، بدأت مع منتصف مارس ، وشارك فيها ممثلون عن وزارات المستعمرات والخارجية والهند . وهي الوزارات التي كانت معنية بالتطورات السابقة في شبه الجزيرة العربية والمنتظرة فيها ؛ فوزارة المستعمرات كانت تشرف على مناطق مجاورة تماماً لممتلكات الملك عبدالعزيز في الأراضي الواقعة تحت الانتداب من جهة ، وفي منطقة الخليج العربي من الجهة

الأخرى . ووزارة الخارجية كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن شئون الحجاز ، أما وزارة الهند فكانت تتمتع بنفوذ واضح فى كل المناطق الساحلية من شبه الجزيرة العربية حتى عام ١٩٢١م ، فضلاً عن اهتمامها بقضايا مسلمى الهند ، ومن ثم ـ قضايا الأراضى المقدسة ، لما فى ذلك من تأثير قوى على سياسة بريطانيا العامة(٨) .

ركز المجتمعون فى لندن على أهمية تقنين العلاقات السعودية ـ البريطانية بصياغتها فى شكل معاهدة ، تضم مجموعة من القضايا من بينها :

١ ـ توطيد أركان السلام فى قلب شبه الجزيرة العربية ، حماية لسلامة الوجود البريطانى على أطرافها .

٢ ـ ضرورة انتزاع اعتراف الملك عبدالعزيز بمركز بريطانيا المتميز فى المناطق الواقعة تحت الانتداب فى العراق وفلسطين .

٣ ـ التأكيد على التزام الملك عبدالعزيز بسياسة عدم التدخل فى شئون امارات الخليج العربى .

٤ ـ ضرورة أن يقدم الملك عبدالعزيز ضمانات لتأمين سلامة الحجاج البريطانيين .

٥ ـ أن يتعاون الملك مع الحكومة البريطانية فى محاربة تجارة الرقيق ، وأن يمنح بريطانيا حق ممارسة تحرير العبيد فى الأراضى المقدسة .

٦ ـ ضرورة النص على اعتراف الملك بالامتيازات التى حصلت عليها بريطانيا من الدولة العثمانية ، باعتباره وريثاً لأراضى كانت تابعة لها من قبل(٩) .

هذه النقطة الأخيرة هى بؤرة الحوار فى هذا المقام ، وكما هو واضح ؛ فإن الانجليز أنفسهم هم الذين أثاروا تلك القضية بإلحاح شديد ، معتمدين فى ذلك على قاعدة قديمة ، ليس للملك عبدالعزيز يد فيها من قبل . لكنهم يحاولون ـ بنفس المستوى من الإلحاح ـ إقحام مسألتين جديدتين لتأمين مزيد من الامتيازات : الأولى فى مجال النص صراحة على تأمين سلامة الحجاج البريطانيين عند وجودهم

بالحجاز، والثانية فى مجال السماح لبريطانيا بالتدخل فى الشئون الداخلية للمجتمع الحجازى، عن طريق ممارستها لعملية تحرير العبيد فى الحجاز.

إن ممارسة بريطانيا لأى من البنود الثلاثة السابقة، فيها انتقاص واضح للسيادة السعودية، وإضافة جديدة لرصيد الامتيازات القديمة، التى لم يعترف بها الملك عبد العزيز أصلاً. فكيف كان البريطانيون ينظرون إلى تلك القضايا؟ وكيف استطاع الملك عبدالعزيز أن يقف فى وجه تيار الامتيازات الجديدة من ناحية، وفى وجه عملية إعادة توثيق الامتيازات القديمة من ناحية أخرى؟

كان نائب الملك فى الهند Viceroy أكثر الأطراف البريطانية حرصاً على تحذير حكومة لندن من المخاطر المحتملة، نتيجة للتدخل البريطانى فى شئون الأراضى المقدسة، سواء تم ذلك بصورة مباشرة أو بصورة غير مباشرة، فكان يرى أن أية معاهدة تعقد بين بريطانيا والملك عبدالعزيز لا يجب أن تتضمن أى شروط تتعلق بالحجاز؛ واستطاع من خلال وزارة الهند أن يوصل رغبته هذه إلى مراكز صنع القرار فى بريطانيا.

وموقف نائب الملك فى الهند مبنى على تقديرات يستطيع هو ــ أكثر من غيره من بين المسئولين البريطانيين ــ أن يلمسها، فهو من ناحية قريب إلى حيث يتمركز عدد ضخم من المسلمين الهنود، وهؤلاء لهم رأى لا يمكن إهماله، فيما يتعلق بأية تسويات تتم بشأن البلاد المقدسة، وإذا لم يكن من الضرورى استشارتهم بشأنها بشكل مباشر، فإنه لمن الضرورى تقدير حسابات رد الفعل التى قد تنجم عن التدخل البريطانى فى شئون الحجاز، وخصوصاً إذا علمنا أن جماعات معينة من بين مسلمى الهند، كانت لها أطماع خاصة بها للحكم فى الحجاز(١٠).

إقترح نائب الملك فى الهند ــ بناء على ما سبق ــ أن تكون المعاهدة البريطانية ــ السعودية المقترحة معاهدة شخصية، تعقد بين الملك عبدالعزيز والحكومة البريطانية، وبهذا الأسلوب يمكن التغلب على مسألة إقحام الحجاز بالاسم فى مثل هذه المعاهدة؛ وبذلك يمكن إسكات أصوات المعارضة الهندية لمسألة تطوير العلاقات البريطانية ــ السعودية من ناحية، ولحكم الملك عبدالعزيز فى الحجاز من ناحية أخرى، وبنى نائب الملك مقترحاته على أساس

أنه يعلم عن طبيعة العلاقات بين «الوهابيين» والهند أكثر مما تعلم لندن ، وأن أسلوبه هذا يضمن تأمين المصالح البريطانية ، لا فى الحجاز والهند وحدهما ، ولكن فى مختلف أرجاء الامبراطورية ، حيث يوجد المسلمون ، ومن ناحية أخرى ، فإن مثل هذا الحذر سيمكن بريطانيا من إعادة النظر فى المعاهدة إذا دعت الضرورة لذلك(١١) .

إعترض نائب الملك أيضاً ــ ولنفس الأسباب السابقة ــ على إثارة لندن لمسألة حماية الحكومة البريطانية لرعاياها المسلمين أثناء تأديتهم فريضة الحج فى الحجاز ، وهى مسألة كانت لندن حريصة على إقحامها على المعاهدة ، باعتبارها واحدة من الامتيازات القديمة التى تمتعت بها فى العهد العثمانى ، أو بعبارة أخرى تأكيد ما إدعته لندن «حقوقاً تاريخية» (١٢) فى البلاد المقدسة .

أحدثت ملحوظات نائب الملك فى الهند ردود فعل متفاوتة فى لندن ، وعقد اجتماع وزارى لاعادة النظر فى هذه القضية ، وبدا الانقسام واضحاً بين وزارتى الهند والخارجية ، فبينما تبنت الأولى وجهة نظر نائب الملك ، تزعمت الثانية معارضتها ، بل إنها ذهبت إلى أبعد من ذلك ، حين اتهمت وزارة الهند بتبنى سياسات متناقضة ، والعمل على الاقلال من شأن الامتيازات التى يجب أن تحافظ ــ على الأقل ــ على حق القنصل البريطانى فى حضور جلسات المحاكم الحجازية والنجدية ، عندما يكون المدعى عليه مواطناً بريطانياً ، وأن يعمل القنصل على إيقاف تنفيذ الأحكام الصادرة ضد هذا المواطن(١٣) . وأكدت وزارة الخارجية حرصها على ما وصفته بأنه «حقوق شرعية» «وتقاليد موروثة» حتى وإن لم تمارسها ، كما فعلت من قبل ــ فى بعض المناسبات ــ فى كل من تركيا والحجاز(١٤) .

رأت وزارة الهند ــ فى محاولة من جانبها للوصول إلى اتفاق داخل الحكومة البريطانية ــ أن تعمل الوزارات المعنية طبقاً لخطة واضحة وصيغة مناسبة ، لمناقشة القضية مع الملك عبدالعزيز ، واقترحت أن يكون الدخول معه فى مناقشة هذه المسألة دون ذكر الامتيازات تماماً ، كما اقترحت أن يتم من منظور مختلف ، وليكن شرط «الدولة الأولى بالرعاية» صيغة مناسبة لتحقيق المصالح البريطانية(١٥) .

وتحفظت وزارة الهند على مسألة التزام الملك عبدالعزيز بضمان تأمين طرق المواصلات المؤدية إلى الأماكن المقدسة عبر مملكته المترامية الأطراف ، لأن نصوص المعاهدات وحدها لن تستطيع السلامة للحجاج ، لكن الذى يضمن ذلك هو علاقات الصداقة ، كما أن مثل هذا المطلب يعتبر تدخلاً مباشراً فى شئون الحجاز الداخلية .

جرت المناقشات السابقة بين الوزارات المعنية فى لندن دون علم الملك عبدالعزيز ، و بالتالى فإن البريطانيين لم يكونوا يعلمون حقيقة موقفه تجاه مثل هذه القضايا ، و بدوا وكأنهم جميعاً يعملون فى الظلام ؛ ولهذا كان من الضرورى إرسال مندوب إلى الملك عبدالعزيز ليستطلع رأيه حول هذه القضايا .

وقد وقع الاختيار على جوردن Jordan (الوكيل البريطانى فى جدة) الذى تصادف وجوده فى لندن ، للقيام بهذه المهمة ، وربما كان اختياره لهذه المهمة مناسباً ؛ لأنه يقيم فى جدة و يعلم أكثر من غيره مدى استعداد الملك عبدالعزيز للتفاوض حول النقاط التى نوقشت فى لندن . ولابد أن رأى جوردن سوف يكون له اعتبار خاص .

أبدى جوردن تحفظاً قوياً على إثارة مسألة الامتيازات فور اطلاعه على مقترحات لندن ؛ فقد كان على يقين بأن الملك عبدالعزيز لم يعترف بالامتيازات المذكورة ولن يعترف بها تحت أى ظرف . وأن محاولة فرضها عليه سوف تؤدى إلى انتكاسة فى العلاقات السعودية البريطانية ، وإلى تهديد مباشر للمصالح البريطانية . ونصح جوردن حكومته بعدم تحريك قضية ساكنة ، إلا أنه اقترح الإبقاء على « الوضع الراهن » .

يعنى تعبير « الوضع الراهن » أن تمارس بريطانيا و بقية الدول الأوروبية حقوقها ، التى حصلت عليها بمقتضى معاهدات الامتيازات القديمة ، باعتبارها « حقوقاً مكتسبة » ، تتمتع بالشرعية بحكم التقادم ، ولا تعنى المحافظة على هذه الحقوق ضرورة إعادة صياغتها فى بنود معاهدة جديدة ، ولكنها تعنى استمرار ممارستها ، دونما تحديد صريح لمضمونها أو تسميتها .

كان جوردن قد كتب من جدة فى مايو يقول : « إن مسألة الامتيازات فى ظل الحكم الجديد فى الحجاز (حكم الملك عبد العزيز) قد أهملت من جانبى ومن جانب زملائى كى لا نضايق المسئولين » (١٦) ولكنه كشف النقاب الآن فى لندن عن أنه كان فى ظل « الوضع الراهن » يتصرف بحرية كما لو كانت هناك نصوص قوية تؤكد ذلك . وضرب جوردن مثالاً لذلك حينما تدخل لدى الملك عبد العزيز، للدفاع عن مواطن هندى يدعى أحمد السليمان ، سبق أن أدانه الملك عبد العزيز، بسبب كتابته مقالات يهاجم فيها « الوهابيين » . وحاول جوردن – عندئذ – تذكير الملك عبد العزيز بالامتيازات ، التى تتمتع بها بريطانيا لحماية مواطنيها الموجودين فى الحجاز(١٧) .

ولكن الملك رفض ادعاءات جوردن بشأن الامتيازات من حيث المبدأ ، وواصل التحقيق مع هذا الموطن ، وأكد لجوردن أن القبض عليه مسألة تخص حكومة الحجاز وتخصه هو شخصياً ؛ محافظة على هيبة بلاده وسلامتها وأمنها . وبعد التحقيق أفرج الملك عن أحمد السليمان (المواطن الهندى) لا تلبية لمطلب جوردن ، الذى يحتمى بالامتيازات ؛ ولكن لطبيعة العلاقات الخاصة التى كانت تربط الملك ببريطانيا فى هذه المرحلة(١٨) .

ومع أن وزارة الخارجية كانت أكثر الجهات المسئولة تشدداً فى مواقفها تجاه الامتيازات إلا أنها وافقت على التصرف الحسن الذى سلكه جوردن فى مسألة أحمد السليمان ، وخصوصاً أن دولتين أوربيتين أخريين (إيطاليا وفرنسا) سبق أن مارستا نوعاً من الضغط على الملك عبد العزيز، فى محاولة لتأكيد امتيازاتها فى الحجاز دون جدوى ، فتكتل ممثلوها فى جدة ، ودعوا جوردن للانضمام إليهم ، ليتخذوا موقفاً جماعياً ومؤثراً . ولم تصرح لندن يومئذ لجوردن بالاشتراك فى هذا العمل الجماعى ضد الملك عبد العزيز، بل آثرت ترك هذا الموضوع إلى أن يعاد النظر فى العلاقات السعودية – البريطانية بعامة(١٩) .

إن العلاقات القوية والصداقة ، بين الملك عبد العزيز وبريطانيا ، لن تتيح الفرصة أمام أية دولة أوروبية أخرى ، لتتمتع بمثل ما تحظى به بريطانيا من مركز ممتاز لدى الملك ، وبالتالى فليس من مصلحة بريطانيا الإصرار على إقحام مسائل معينة فى المعاهدة المقترحة ، لإعادة تقويم العلاقات البريطانية – السعودية . وفى

تقدير جوردن، أن فكرة إقحام مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ليحل محل الامتيازات، سوف يعود بآثار سيئة على العلاقات البريطانية السعودية؛ لأنه سيشكك فى مدى صدق هذه العلاقات وانسجامها، هذه الحقائق أدت إلى تغيير واضح فى موقف وزارة الخارجية تجاه الامتيازات، فطلبت عرض القضية على مستشاريها القانونيين، لدراستها وتقويم حسابات المستقبل بشأنها(٢٠).

الواقع أن وزارة الخارجية كادت أن تلغى فكرة النص على الامتيازات فى المعاهدة، ولكنها كانت تخشى النتائج المترتبة على عملية الإلغاء الكلية لها، ويرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية كانت تتمتع بامتيازات أوسع نطاقاً من تلك التى كانت تمارسها فى الحجاز وفى كل من مصر وإيران. وتستطيع هاتان الدولتان أن تطالبا بإلغاء الامتيازات إن نجحت حكومة الحجاز فى ذلك، وفى مثل هذه الحالة فإن الأمر قد ينتهى بأن تضطر بريطانيا إلى إلغاء كل امتيازاتها فى منطقة الشرق الأوسط، وهكذا بدأت وزارة الخارجية تتحول تحولاً واضحاً نحو الاتجاه الذى سبق أن تبنته وزارة الهند وأيده جوردن (الوكيل البريطانى فى جدة) ولم تعترض عليه وزارة المستعمرات. وبناء على ذلك تقرر فى أكتوبر ١٩٢٦م ألا تثار مسألة الامتيازات مع الملك عبدالعزيز، ولكن الخارجية عادت وتحفظت على أن عدم إثارة قضية الامتيازات لا يعنى بالضرورة سقوط حقوق بريطانيا نهائياً بشأنها، ولا يمنع الحكومة البريطانية من إعادة إحيائها بالاتفاق مع الدول الأوروبية الأخرى عند الضرورة(٢١).

يعكس تردد وزارة الخارجية طبيعة الامتيازات الأجنبية المعقدة وتداخلها الشديد فى الأمور الداخلية للأراضى المقدسة من ناحية، واحتمالات رد الفعل الاسلامى بعامة من ناحية أخرى، وتأثيرها فى مستقبل المصالح البريطانية فى المنطقة كلها من ناحية ثالثة. وإذا كانت معارضة الامتيازات فى تلك الفترة تتمثل فى موقف الملك عبدالعزيز المعلن مسبقاً منها، فإن مزيداً من المعارضة سيظهر إذا حاولت بريطانيا التدخل لديه، أو إقناعه بالعدول عن تشدده تجاه هذه القضية، وفى كل الحالات فإن بريطانيا ستكون الخاسرة. وتقليلاً للخسائر التى قد تنجم عن إلغاء الامتيازات كلية، رأت الحكومة البريطانية أن تضمن روح

الامتيازات فى بعض مواد المعاهد المقترحة فيما يتعلق بالمركز المتميز للحجاج البر يطانيين (٢٢) .

إن ضمان سلامة الحجاج لا يتم فى الأراضى المقدسة عن طريق المعاهدات الثنائية بين حكومة الحجاز وحكومات هؤلاء الحجاج ، ولكن من البديهى أن زيارة الأماكن المقدسة حق من الحقوق المتعارف عليها لكافة المسلمين ، بصرف النظر عن المواقف السياسية التى قد تنشأ بين حكومات المسلمين وحكومة الحجاز ، ومن ناحية أخرى فإن الملك عبدالعزيز أعلن فى أكثر من مناسبة ـ قبل اختياره ملكاً على الحجاز وبعده ـ أنه يهدف إلى تطهير الحجاز وتأمين سلامة الحجيج .

التقى جوردن ـ لأول مرة ـ بالملك عبدالعزيز فى وادى العقيق ، فى خريف عام ١٩٢٦م ليناقش معه القضايا الرئيسية فى إعادة صياغة العلاقات البريطانية ـ السعودية ، ومن بينها المقترحات الخاصة بالتأكيد على روح الامتيازات دون ذكرها صراحة ، فرفضها الملك على الفور ، باعتبارها صياغة جديدة لامتيازات قديمة .

وأكد الملك لجوردن أن الدين والسياسة وجهان لعملة واحدة ، ولا يمكن الفصل بينهما ، وأصر على ما أعلنه فى مناسبات سابقة ، من أنه لا قانون فى البلاد المقدسة إلا الشريعة ، وفى مايو كان قد كتب إلى جوردن نفسه تقول :

« أؤكد لك أن العدالة ستشمل كل فرد ، وأنت تعلم أن هذه الأرض مقدسة ، ولها وضع خاص يجب احترامه ، وليس من الممكن أن يمنح فيها أى شىء يتعارض والشريعة » (٢٢) .

كان جوردن يهدف ـ فى الواقع ـ إلى محاورة الملك عبدالعزيز ، وحينما اصطدم برفضه التام للأفكار البريطانية ، أثار جوردن نقاشاً فرعياً حول مفهوم الشريعة عند المسلمين ، وأبرز مسألة المذاهب الأربعة وانعكاس ذلك على مفهوم الشريعة من حيث التطبيق ، ومع أن الخلاف حول تفسير الشريعة خلاف ظاهرى ، لا يتصل بجوهر العقيدة ؛ إلا أن مجرد إثارة ذلك أحال هذا الموضوع الدينى البحت إلى موضوع سياسى يشغل بال الساسة البريطانيين المعنيين

بالمنطقة . فاعتراف البريطانيين بسيادة الشريعة فى الحجاز، يعنى اعترافهم بسيادة المذهب الحنبلى وفق تفسير أتباع الشيخ محمد بن عبد الوهاب هناك ضد المذاهب الأخرى ، وخصوصاً أن هناك أعداداً كبيرة من مالمسلمين فى مصر والعراق والهند لا تتبع هذا المذهب (٢٤) .

والحقيقة أن جوردن اختلق هذه القضية لتقوية مركزه التفاوضى ، ولكن الملك لم يسلم بوجهة نظر مفاوضة ، وأكد على شمول العدالة بين جميع المسلمين فى الحجاز ووعد « بمعاملة المسلمين البريطانيين معاملة مماثلة لتلك التى يلقاها باقى المسلمين » وبهذا الأسلوب المرن انتصرت إرادة الملك عبد العزيز فى رفض الامتيازات وتطبيق الشريعة (٢٥) .

لم يكن المفاوض البريطانى يعلم الكثير عن الشريعة ، فمع أنه سلم بوجهة نظر الملك فى قضية المساواة بين الحجيج ؛ ونجده يثير قضية فرعية تتعلق بالتصرف فى متروكات الحجاج البريطانيين المتوفين أثناء تأدية الفريضة . فطالب بتسليم تلك المتروكات للوكالة البريطانية فى جدة ، ولكن الملك أكد على ضرورة تطبيق الشريعة فى مثل هذه الحالة ، وإعادة المتروكات لأصحاب الحق الشرعى فيها (٢٦) .

فشل جوردن فى أن يكسب شيئاً فى أى من القضيتين السابقتين ، وأدرك أنه سيعود إلى لندن دون أن يحقق أى تقدم فى المهمة التى كلف بها ، فعرض على الملك فكرة تفضيل المواطنين البريطانيين فى المعاملة حال وجودهم فى الحجاز مقابل أن يعامل المواطنون الحجازيون أو النجديون نفس المعاملة عند وجودهم على أرض بريطانية ، ولكن الملك أكد على مبدأ المساواة فى المعاملة بين جميع المسلمين أثناء وجودهم فى الحجاز ، ورفض فكرة جوردن ؛ لأنها تحمل روح الامتيازات ، فالمواطن البريطانى ـــ فى مثل هذه الحالة ـــ لن يخضع للقوانين المحلية فى الحجاز أو نجد . واقترح الملك أن « يخضع رعايا أحد الطرفين للقوانين والمحاكم المحلية أثناء وجودهم فى بلاد الطرف الآخر » وظل متمسكاً بهذا الموقف (٢٧) .

اصطدمت الأفكار البريطانية ـــ الظاهر منها والمغلف ـــ بحرص الملك عبد العزيز على تطهير الأماكن المقدسة وتطبيق الشريعة وعدم الاعتراف

بالامتيازات . وفى مواجهة هذا الموقف ، لم يجد جوردن مفراً من تعليق المفاوضات والعودة إلى لندن ، ليستشير حكومته حول كيفية الخروج من هذا المأزق ؛ ذلك أن أية مرونة كان على جوردن أن يقدمها تتعارض وجوهر التعليمات التى تلقاها من حكومته .

لم يخف جوردن إعجابه بالبراعة والدبلوماسية التى تميز بها الملك عبدالعزيز ، « ذلك الحاكم غير المشكوك فى قوته أو قدرته ، الذى يتعاظم مركزه بوضوح فى العالم الاسلامى والذى شيد امبراطورية فى أمان من البحر الأحمر إلى الخليج » (٢٨) .

فى لندن نوقشت مسألة الامتيازات من جديد ، فى ضوء تقارير جوردن ، وتم الاتفاق ، فى ١٣ يناير ١٩٢٧م ، على اسقاط الامتيازات كلية من المعاهدة ، ولكن فى ٢٤ فبراير أثيرت المسألة ثانية ، وفى هذه المناسبة تدخل جورج أنطونيوس (مساعد جوردن) وذكّر المجتمعين أن الملك عبدالعزيز أعلن للمسلمين وحكوماتهم ، أنه لن يلتزم بأية تعهدات أو اتفاقات سبق عقدها بشأن الأراضى المقدسة ، وأنه لن يتسامح مع أى نمط من أنماط التدخل الأجنبى فى الأراضى المقدسة ، وبناء على ذلك فإن الملك عبدالعزيز لم يطلب من الحكومة البريطانية إلغاء الامتيازات ، ولكنه ببساطة لم يعترف بها . والمشكلة الآن خاصة بالحكومة البريطانية التى تريد أن تفرض عليه أموراً ليس له دخل فى نشأتها . وهكذا تم الاتفاق على إسقاط جميع الاشارات الواردة فى مسودة المعاهدة إلى الامتيازات ، دون النص صراحة على سقوطها .

وتركت جميع المسائل الخاصة بالامتيازات دون حل ، على أن يتدخل القنصل البريطانى بطريقة ودية لدى الملك عبدالعزيز حسبما تقتضى الظروف فى المستقبل (٢٩) .

وفى ٧ فبراير ، تقرر إستئناف المفاوضات مع الملك عبدالعزيز ، على أساس أن لندن حريصة على إنجاحها هذه المرة لضرورة إقامة علاقات قوية معه (٣٠) . واتقاء للوقوع فى محاولة فاشلة أخرى تقرر تعيين سير جلبرت كلايتون لتولى مهمة التفاوض مع الملك ، لما بينهما من ود سابق ، على أن يرافقه جوردن .

كان اختيار كلايتون قراراً موفقاً ، فحينما التقى بالملك فى منزله بجدة ، أكد له بدبلوماسيته المعهودة مدى حرصه على تحقيق المصالح المشتركة للطرفين فى القضايا ذات الاهتمام المشترك ، وخصوصاً قضية سياسة إيطاليا فى جنوبى شبه الجزيرة العربية (٣١) ، وكأنه قصد تحويل اهتمام الملك إلى قضايا أخرى ذات اهتمام خاص . ومع إظهار شيء من التفاهم حول هذه المسألة ، إلا أن الطرفين لم يستطيعا — رغم روح الود التى سادت اجتماعاتها — الوصول إلى حسم لمسألة الامتيازات ، فبقيت معلقة حتى آخر لحظة فى المفاوضات ؛ ذلك أن الملك عبدالعزيز اعتبر هذه المسألة قضية « حياة أو موت » بالنسبة له شخصياً ، وعلى هذا الأساس رفض التوقيع على المعاهدة التى استغرق الإعداد لها أكثر من عام (منذ مارس ١٩٢٦م حتى مايو ١٩٢٧م) . وفى محاولة لكسر الجمود فى موقفى الطرفين ، أمكن التوصل إلى صيغة مناسبة ، بمقتضاها « يخضع الأفراد المتمتعون بالجنسية البريطانية فى الحجاز لأحكام القانون الدولى » (٣٢) .

وهكذا ، لم يكن الوصول إلى هذا الحل الوسط تلبية للهدف الأصلى لأى من الطرفين ؛ ولكن من المؤكد أن الملك قد نجح فى إنهاء الامتيازات الأجنبية فى الأراضى المقدسة ، تاركاً المجال للقانون الدولى لحسم ما قد ينشأ من قضايا ؛ ذلك أن القانون الدولى يحترم القوانين الخاصة بالدول . هذا ، بينما فشلت بريطانيا فى إعادة صياغة الامتيازات ، التى تمتعت بها طوال أربعة قرون فى شكل معاهدة . والقانون الدولى — على كل حال — لا يتعارض والقوانين المحلية الخاصة بالدول ، لكنه يؤكدها ، ويحرص على سلامتها واستقلالها ، وبذلك كانت المسألة بالنسبة لبريطانيا مسألة صياغة ، حتى لا تبدو مهزومة أمام مفاوض صلب كالملك عبدالعزيز .

والواقع أننا لم نعثر على وثيقة واحدة من بين وثائق الأرشيف البريطانى ، تفيد بأن بريطانيا استخدمت القانون الدولى لحسم قضية كانت الامتيازات تستخدم فى حسمها من قبل ، ولكن من المؤكد أن الملك عبدالعزيز سار فى جهوده نحو تطبيق الشريعة على قدم وساق ، كما يتضح من تقرير القنصل البريطانى فى جدة إلى حكومته ، بعد سبعة أشهر من توقيع المعاهدة الانجلو—سعودية ، فى ٢٠ مايو

١٩٢٧ ، الذى يفيد أنه « لا يوجد فى البلاد (المقدسة) الآن سوى المحاكم التى تطبق الشريعة »(٣٣) .

وفى منتصف عام ١٩٢٨ بعث نفس القنصل بتقرير آخر يقول فيه :

« إن استيراد المواد الكحولية والمسكرات أصبح ممنوعاً عن المسلمين منعاً باتاً ، منذ تولى الملك عبدالعزيز الحكم فى الحجاز ، والجديد أنه أصبح محرماً على الأوروبيين هذه الأسام » .

و يبرر القنصل سبب ذلك بقوله : « إن السماح للأجانب بممارسة أمر لا يصرح به للحجازيين يشتم منه رائحة الامتيازات »(٣٤) .

وفى عام ١٩٢٩ ، حاولت إيطاليا إقامة محكمة خاصة للفصل فى قضايا غير المسلمين دون جدوى(٣٥) وهكذا « طأطأت الرءوس لمبادىء الشريعة الإسلامية » .



(١) حافظ وهبة ، جزيرة العرب فى القرن العشرين ، القاهرة ١٩٦٧ ، ص ٢٧٠ ؛ انظر أيضاً : أم القرى . أعداد : ١٨ ، ٣٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ؛ وكذلك المنار الاسلامى مجلد ٢٩ ، ص ١٦٧ ، ٢٧٣—٢٧٤ .

(٢) للمؤلف دراسة غير منشورة حول المؤتمر الاسلامى الأول فى مكة عام ١٩٢٦ . انظر أيضاً :

Toumbee, A., Survey of International Affairs, 1925 pp. 308-309

(٣) للمؤلف دراسة غير منشورة حول إعادة تشغيل سكة حديد الحجاز لخدمة الحجاج وموقف بريطانيا من ذلك . انظر: F.O. 371/12244

(٤) هذه الدول هى : النمسا والمجر ، بلجيكا ، الدانمرك ، فرنسا ، بريطانيا ، اليونان ، عصبة دول الهانزا ، هولندا ، نابولى ، البرتغال ، الروسيا ، بروسيا ، سردينيا ، أسبانيا ، السويد ، توسكانيا ، الولايات المتحدة ، جبل طارق ، مالطة ، جزر الأيونيون ، انظر:

Marlowe, J., Spoiling the Egyptians, London, 1974, p. 75

(٥) حول نشأة الامتيازات فى أواخر العصور الوسطى . انظر: نعيم زكى فهمى ، طرق التجارة الدولية ومحطاتها بين الشرق والغرب أواخر العصور الوسطى ، القاهرة ١٩٧٣ ، الفصول الأول والثانى والخامس ؛ انظر أيضاً : مصطفى حسن الكنانى ، العلاقات بين جنوة والشرق الأدنى الاسلامى ١١٧١—١٢٩١ ، الاسكندرية ١٩٨١ ، ص ٣٣٥—٣٨١ .

(6) Clayton, G. to C.O., 24 Nov. 1925, E 332/180/91, F.O. 371/11437.

(7) F.O. to Jordan (British agent at Jeddah) 6 April 1926, E2026/180,91; Jordan to Ibn Saud, 8 April 1926, E 2918/180/91, F.O. 371,11437.

(8) Mejcher, H, «-British Middle East Policy, 1917-21, The Interdepartmenal Level», Journal of Contemporary History, VIII (1973) pp. 81-101.

(9) Minutes of 12 March Interdepartmental Conference, E 2026,180,91, F.O. 371/11437.

(١٠) كان الهنود حريصين على أن يحكموا فى الحجاز ، بعد خروج الأشراف منه ، وفى حالة عدم تمكنهم من ذلك ، فقد كان البديل فى تقديرهم ، هو إقامة حكم جمهورى فى الأراضى المقدسة ، على أن يختار جميع المسلمين حاكمها .

(11) Viceroy to 1.0, 12 July 1926, F.O. 371/11438.

(12) Montgomery, A.E, «The making of the Treaty of Sevres of 10 August, 1920», Historical Journal XV (1972) PP. 775-87.

(13) F.O. Comments on Preliminary draft [illegible] With Ibn Saud (undated) E 4206/180/91, F O. 371/11438.

(14) F.O. [illegible], 26 Oct. 1926, E 59. E5918/180/91; F.O. to Jordan, 3 Nov. 1926, E [illegible]18/180/91; Memo. By Mallet (F.O.) 13 Oct. 1926, E 5794/180/91, F.O. 371/11438.

(15) Viceroy to I.O, 12 July 1926, F.O. 371/11438.

(16) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conference, E 5915/180/91, F.O. 371/11438.

(17) Jordan to F.O. 12 May 1926, E 3472/3472/91; Ahmed Suliman to Jordan., 15 May 1926, E 3491/3472/91, F.O. 371/11450.

(18) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450.

(19) F.O. to Jordan, 24 June 1926, E 3638;
F.O. to Jordan, 14 July 1926, E 3138;
C.O. to F.O. 31 July 1926, E 4536;
Memo. by Spring Rice (F.O.) 9 July 1926, E 4165 Italian Embassy (London) to F.O. 7 June 1926, E 3575; Jordan to Chamberlain, 28 May 1926, E 3638/3472/91, F.O. 371/11450.

(20) Minutes of 6 Oct. Interdepartmental Conferance, E 5915/180/91, F.O. 371/11438.

(21) Memo. by Mallet, 13 Oct. 1926,

(22) See : Article 3,4,5 British draft treaty Jordan's guidance during his negotions with Ibn Saud.

(23) Ibn Saud to Jordan, 14 May 1926, E 3472/3472/91, F.O. 371/11450.

(24) Jordan and Antonius to Chamberlain, 26 Jan. 1927; Minutes of 13 Jan. 1927 Interdept. Conference, E 474/119/91, F.O. 371/12244.

(25) Ibn Saud's third and final draft treaty, 4 Dec. 1926, Art. 3. F.O. 371/12244.

(٢٦) يجب التنويه هنا إلى أن نظام التصرف فى متروكات الحجاج المتوفين كان متروكاً حتى ذلك الوقت دون نظام دقيق . و يرجع الفضل إلى الملك عبدالعزيز فى وضع نظام ثابت لمعالجة مثل هذه الحالات لأول مرة ، بمقتضى أمر ملكى صدر فى ٩٨ ربيع الثانى عام ١٣٤٦ هـ (نوفمبر ١٩٢٧ م) ويمكن تلخيص هذا الأمر فى النقاط الثلاث التالية :

أ ــ يتحمل كل مطوف مسئولية سلامة الحجاج المسجلين فى قائمته أمام الحكومة ، وعلى الحجاج أنفسهم تسليم المطوف قوائم بما فى حوزتهم من مقتنيات . وعند وفاة أى من الحجاج يخطر المطوف الجهات المسئولة ، و يعقد اجتماعاً يحضره الوريث الشرعى للمتوفى أو من ينوب عنه ، كما يحضره اثنان من بين الشهود ، لفحص تركة المتوفى طبقاً لما سجل فى القائمة التى سبق تقديمها للمطوف .

ب ــ يخطر المطوف مأمور بيت المال لاتخاذ اللازم ، وفى أثناء التنقل يخطر قائد القافلة مأمور بيت المال ، وإذا لم يكن الحاج فى معية احد المطوفين فإن الشرطة تتخذ الإجراءات اللازمة .

جـ ــ تفحص المحكمة أية ادعاءات للتوريث ، وفى حالة فشل المدعى فى اثبات فشل المدعى فى اثبات حقوقه فى الوراثة فإن تركة المتوفى تودع بيت المال لمدة ستة أشهر ، فإذا لم يظهر مدع آخر يطالب بحقوقه فيها ، تباع التركة بالمزاد العلنى وتودع قيمتها الادارة المالية .

انظر الأمر الملكى فى تقرير القنصل البريطانى فى جدة إلى حكومته :

Jeddah Report (by Jakms, H.G.)
Nov. -1927, E5586/644/91, F.O. 371/12250.

(٢٧) انظر النص الانجليزى لمسودة المعاهدة المقترحة مادة (٥) F.O. 371/11438.
وانظر النص السعودى لمسودة المعاهدة المقترحة مادة (٥) F.O. 371/12244.
وانظر أيضاً : F.O. to Jordan, 3 Nov. 1926.

(28) «Aruler of undoubted ability and power, Whose prestige in the Muslem world is visibly growing, and Whose empire seems to be securely established.. From the Red sea to the Persian Gulf» See: Jordan and Antonius to Chamberlam, 26 June 1927.

(29) Minutes of 4 Feb. Interdept. meeting F.O. 371/12244.

(30) Minutes of 7 Feb. Interdept. Meeting. F.O. 371/12244.

(٣١) حول قضية التدخل الإيطالى فى اليمن وبعثة كلايتون بهذا الخصوص إلى روما أنظر:

D.B.F.P., 1919-39 Ser. 1A, ii, 1968, pp. 856-9

(32) Clauton to Chamberlain (ii) 6 June 1927, E 2583/119/91, F.O. 371/12245.

(33) Jeddah Report (by stonchewerbird, F.H.W.) Jan. 1928, E 994/484/91, F.O. 371/130i0.

(34) Jeddah Report July 1928, E 4286/484/91, F.O. 371/13010.

(35) Chamberlain (Rome) to F.O. 27 Dec. 1928. Bird (Jeddah) to F.O. 10 Feb. 1929, Jakins Jeddah to F.O. 14 Feb. 1929 F.O. to C.O. 7 March 1929. C.O. 732, vol. 38, File 69022.